

تقرير الاستقرار المالي 2015

دائرة الاستقرار المالي

تمهيد

يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2015 كرابع تقرير يتم إصداره بعد إنشاء دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني وذلك في ضوء جهود البنك المركزي الأردني المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة وتوفير بيانات كافية عن كافة مناحي الاقتصاد والقطاع المالي في الأردن، وبموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016 والذي صدر مؤخراً؛ فقد تم توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي. ويقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية.

يتكون التقرير من سبعة فصول حيث يتناول **الفصل الأول** التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها، حيث بين هذا الفصل أن النظام المالي العالمي قد شهد في نهاية عام 2015 زيادة للمخاطر التي تهدد استقراره رافقها تراجع للثقة وتزايد في الاضطرابات التي تواجه الأسواق المالية العالمية حيث لا يزال التعافي العالمي مستمرا لكن بوتيرة تزداد بطئا وهشاشة نتيجة لضعف الطلب على الاستثمار وتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إضافة إلى أسباب غير اقتصادية ممثلة بالتطورات السياسية والجغرافية، وقد بين هذا الفصل أنه وعلى الرغم من التطورات السلبية التي أصابت المنطقة خصوصاً والعالم عموماً خلال عام 2015 والتي طالت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عدد من دول العالم والتي انعكست على زيادة التحديات التي تواجه الأردن؛ إلا أن السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي قد ساعدت على تقليل حدة آثار هذه التحديات، حيث ساعدت هذه السياسات في المحافظة نسبياً على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في الأردن. كما تناول الفصل ترتيب الأردن بشكل مقارن في مؤشرات: الشفافية ومكافحة الفساد، التنمية البشرية والتنافسية.

أما **الفصل الثاني** فيبين أهم إجراءات البنك المركزي الأردني في مجال تطوير البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي وتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، حيث تناول الفصل بدء البنك المركزي بالتعاون مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص بإعداد استراتيجية وطنية للاشتغال المالي تهدف إلى تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية تتمثل بما يلي: تحسين فرص الحصول على التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تطوير قطاع التمويل الأصغر، نشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع، تعزيز حماية المستهلك المالي، وتطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسوية. كما استعرض الفصل أبرز التعديلات الرقابية التي قام البنك المركزي بإجرائها خلال عامي 2015 و2016، خاصة: القانون المعدل لقانون البنك المركزي رقم 24 لسنة 2016، قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015، قانون المعاملات الإلكترونية

رقم 15 لسنة 2015، حيث جاء إصدارها ليواكب آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتطوير أنظمة الدفع والتقاص الإلكتروني.

أما الفصل الثالث فقد تناول تطورات القطاع المالي في الأردن ومخاطره حيث بين هذا الفصل أنه وبالرغم من المخاطر السياسية والاقتصادية التي تحيط بالمنطقة فإن الجهاز المصرفي الأردني استطاع بشكل عام أن يحافظ على متانة أوضاعه المالية التي تشهد تحسناً مستمراً، كما تناول الفصل أبرز التطورات المالية التي طرأت على المؤسسات المالية غير المصرفية مثل: شركات التأمين، شركات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، وشركات الصرافة، بالإضافة إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حيث تم التطرق إلى استثماراتها التي تنتوع في أصول مالية وغير مالية.

أما الفصل الرابع فقد تناول تطورات القطاع غير المالي في الأردن بشقيه الأفراد والشركات، حيث أكد الفصل على ما تمت الإشارة إليه في تقرير الاستقرار المالي لعام 2014 بأن نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم وإلى صافي ثروتهم خلال السنوات الست الأخيرة هي في ارتفاع مستمر عاماً بعد عام مما يدل على ارتفاع ملحوظ في مخاطر إقراض هذا القطاع، نتيجة ارتفاع حجم مديونية الأفراد بشكل يفوق النمو في دخلهم وفي صافي ثروتهم، مما يستدعي من البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر، أما فيما يخص قطاع الشركات غير المالية فيمكن القول بأن قطاعي الشركات الخدمية والشركات الصناعية حافظا على استقرار أوضاعهما المالية رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة وتأثيراتها على الأردن، أما فيما يتعلق بقطاع الشركات العقارية فقد شهد تراجعاً واضحاً في حجم أعماله وربحيته مما يزيد من مخاطر إقراضه، إلا أنه وبنفس الوقت فقد تراجع حجم مديونيته مما يقلل من مخاطر تعرض البنوك لهذه المديونية.

وفي الفصل الخامس فقد تمت دراسة تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري ومؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، حيث شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما يزيد عن 35.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش جيد عن قيمة التسهيلات الممنوحة حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 151% من حجم التسهيلات العقارية، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر هذه التسهيلات، وبنفس الوقت ومن خلال متابعة تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات في الأردن نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن معدل التضخم العام، كما أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً في عام 2015 انسجاماً مع تراجع التضخم إلى مستويات سالبة مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن يعتبر ارتفاعاً طبيعياً في الوقت الحالي، ومع ذلك وأخذاً بالاعتبار ارتفاع نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم فإن البنوك بحاجة إلى أخذ هذه المخاطر بالاعتبار عند دراسة التوسع في قروض الأفراد والقروض العقارية بشكل عام.

أما الفصل السادس فقد تطرق لاختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات، وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل

الصدّات والمخاطر المرتفعة وهذا يعود إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، والتي تعتبر الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأخيراً فقد تم التطرق في **الفصل السابع** إلى مواضيع خاصة تمثلت بموضوعين؛ الأول: أثر تطبيق متطلبات بازل III على البنوك في الأردن، والثاني: أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاستقرار المالي في المملكة، حيث بين الموضوع الأول أن البنوك في الأردن لن تواجه أية مشاكل أو صعوبات في تطبيق مقررات بازل III، وذلك لارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر الأعلى في المنطقة وتمتع البنوك في الأردن برأسمال عالي الجودة يتكون في معظمه من حقوق حملة الأسهم العادية، أما فيما يخص الموضوع الثاني فمن غير المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر سلبي على الاستقرار المالي بل على العكس فقد بين التحليل الإحصائي بأنه قد يكون له أثر إيجابي طفيف، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض أسعار النفط يزيد من الدخل المتاح للأفراد مما قد يزيد من قدرتهم على سداد مديونتهم تجاه البنوك والشركات المالية، إلا أن هذا الأثر قد يختلف اعتماداً على حجم وطول فترة الانخفاض في أسعار النفط والأثر النهائي على حوالات العاملين وعلى النمو الاقتصادي في المملكة.

هذا، وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذا التقرير آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة. علماً بأن التقرير منشور على موقع البنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo.

المحافظ

د. زياد فريز

المخلص التنفيذي

شهد النظام المالي العالمي في نهاية عام 2015 زيادة للمخاطر التي تهدد استقراره، رافقها تراجع للثقة وتزايد في الاضطرابات التي تواجهها الأسواق المالية العالمية، حيث لا يزال التعافي العالمي مستمرا لكن بوتيرة تزداد بطئا وهشاشة نتيجة لضعف الطلب على الاستثمار وتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى أسباب غير اقتصادية ممثلة بالتطورات السياسية والجغرافية. كما شهد الاقتصاد العالمي في عام 2015 نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 3.1%، مقابل 3.4% في عام 2014، وهذا وتعزى نسبة كبيرة من التباطؤ في نمو الاقتصاد على مستوى العالم إلى انخفاض الفارق في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

رغم تعرض منطقة الشرق الأوسط للعديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الأردني بصفته اقتصاد صغير مفتوح ناشئ مستورد للنفط، فقد واصل الاقتصاد الأردني أداءه الإيجابي من خلال التدابير والسياسات المالية والنقدية المناسبة التي ساعدت في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي النسبيين من خلال الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي موجبة ومستوى احتياطي مرتفع من العملات الأجنبية رغم التراجع المستمر في مستويات الأسعار لهذه الفترة بسبب الانخفاض العالمي لأسعار النفط. حيث تم تحقيق معدل نمو معتدل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015 بنسبة 2.4% لكنه أقل من المقدّر سابقاً والبالغ 3.8%. كما شهد عام 2015 تراجعاً في بعض المؤشرات الاقتصادية مقارنة بعام 2014 نتيجة تفاقم الظروف الإقليمية وإغلاق الحدود مع العراق وسوريا أبرزها ارتفاع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وانخفاض الصادرات الوطنية وارتفاع المديونية. كما أن استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع بقية دول العالم يقود إلى المزيد من القوة للدولار، مما قد يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد الأردني، وهذا يتطلب الاستمرار في اتباع سياسة نقدية حصيفة والاستمرار بإجراء إصلاحات هيكلية لتحسين تنافسية الاقتصاد الأردني.

أما بخصوص القطاع المصرفي والمالي في الأردن فهو عموماً مستقر. حيث يتمتع الأردن بنظام مصرفي سليم ومتين قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية. هذا وتعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته 48 مليار دينار كما في نهاية عام 2015، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 94.1% من إجمالي موجودات القطاع المالي. ومقارنةً بدول المنطقة فإن الجهاز المصرفي الأردني يعتبر كبيراً نسبة لحجم الاقتصاد الأردني، حيث بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2015 ما قيمته (45.2) مليار دينار أردني، مشكلة ما نسبته 169.7% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بخصوص تجاوب البنوك مع الطلب على الائتمان فقد لوحظ حدوث تحسن عليه حيث انخفضت نسبة طلبات الائتمان المرفوضة من قبل البنوك من 15.8% في عام 2014 إلى حوالي 15% في عام 2015 بعد أن كانت حوالي 26.8% في عام 2012، وهي نتيجة طبيعية للظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة في عام 2012 والتحسن النسبي الذي شهدته السنوات اللاحقة.

وتالياً بعض المؤشرات التي تدل على منعة وسلامة الجهاز المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة:

- يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تعتبر الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% - 21% خلال الأعوام 2007-2015، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 8%، هذا وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2015 لتصل إلى 19.1% مقارنة مع 18.4% في نهاية عام 2014.
- واصلت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون انخفاضها في عام 2015 لتصل إلى 4.9% مقابل 5.6% و 6.8% و 7.7% للأعوام 2014 و 2013 و 2012 على التوالي، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة حوالي 75%، حيث يحتل الأردن مرتبة متوسطة بين عدد من دول المنطقة بهذه النسبة.
- يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث شكلت الموجودات ذات السيولة العالية حوالي 52% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2015 وهي نفس النسبة تقريباً لعام 2014، مما يدل على استقرار مستوى السيولة لدى البنوك.
- حافظ الجهاز المصرفي على مستويات جيدة من الربحية، حيث بلغ معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن 1.3% في عام 2015 مقابل 1.4% في عام 2014، كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 10.3% في عام 2015 مقابل 11% في عام 2014. وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على البنوك من 30% في عام 2014 إلى 35% في عام 2015.
- انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي حيث شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 25 بنكاً ما نسبته 53.9% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة مقابل ما يقارب 60% قبل 10 سنوات، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009.
- بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث تم وضع سيناريو افتراضي يتمثل بتفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة بشكل أكبر واستمرار انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأوضاع المالية لدول الخليج العربي بشكل واضح وانتقال الأثر للأردن على شكل تراجع ملحوظ في حوالات العاملين الأردنيين في هذه الدول وانخفاض حجم المساعدات من دول الخليج وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر مما قد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في المملكة وزيادة مستويات البطالة وتراجع السوق المالي، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو أعلاه 17%، 14.1% و 12.1% للأعوام 2016، 2017 و 2018 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فإن نسبة كفاية

رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 8%.

أما بخصوص تطورات القطاع غير المالي ومخاطره فان نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم وإلى صافي ثروتهم في ارتفاع مستمر خلال السنوات الخمس الأخيرة حيث بلغت هاتين النسبتين في عام 2015 حوالي 69% و 60% على التوالي مقارنة مع حوالي 54% و 38% لعام 2010، مما يدل على حدوث ارتفاع ملحوظ في مخاطر إقراض هذا القطاع نتيجة ارتفاع حجم مديونية الأفراد بشكل يفوق النمو في دخلهم وصافي ثروتهم، مما يستدعي من البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر . وفي سياق آخر، حافظت الشركات غير المالية وتحديداً الشركات الخدمية والصناعية على استقرار أوضاعها المالية المتمثل بارتفاع حجم موجوداتها وأرباحها على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة وتأثيراتها على الأردن، في حين شهد قطاع الشركات العقارية تراجعاً واضحاً في حجم أعماله وربحيته مما يزيد من مخاطر إقراضه، إلا أنه وبنفس الوقت فقد تراجع حجم مديونيته مما يقلل من مخاطر تعرض البنوك لهذه المديونية.

وعلى صعيد القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع؛ فقد شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما نسبته 35.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية ما قيمته 4.53 مليار دينار في نهاية عام 2015 مشكلة ما نسبته 22.4% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 3.94 مليار دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة نمو بلغت 15%. وبشكل عام وبالرغم من ارتفاع نسبة التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش جيد عن قيمة التسهيلات الممنوحة، حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 151% من حجم التسهيلات العقارية الأمر الذي سيعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر هذه التسهيلات، وبنفس الوقت ومن خلال متابعة الرقم القياسي لأسعار العقارات نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن نسب التضخم العام، كما أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً في عام 2015 انسجماً مع تراجع التضخم إلى مستويات سالبة، من ناحية أخرى استمر البنك المركزي بمراقبة تطورات نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون نظراً لأهميتها في تقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري، وقد بلغ متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون لدى البنوك المرخصة 85% حيث احتل الأردن الترتيب الخامس في ارتفاع هذه النسبة بين ثلاثة عشر دولة تمت المقارنة معها، أما المتوسط الفعلي فقد بلغ حوالي 66% في نهاية عام 2015، مما يدل على أنه وبالرغم من ارتفاع الحد الأعلى الممكن تمويله كنسبة من قيمة العقار وفقاً لسياسات البنوك الائتمانية، ألا أنه على أرض الواقع فإن البنوك تقوم بتمويل نسبة أقل علماً بأن انخفاض هذه النسبة يزيد من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترضين عن السداد. ألا أنه وبنفس الوقت وأخذاً بالاعتبار ارتفاع نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم فإن البنوك بحاجة إلى التأني ودراسة تطور هذه المخاطر بشكل أكبر عند التوسع في إقراض قطاع الأفراد والقطاع العقاري بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، فقد ركزت جهود البنك المركزي على تعزيز الاشتغال المالي بشكل حصيف ومدرّوس وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي، فعلى صعيد تعزيز

الاشتغال المالي فقد بدء البنك المركزي بالتعاون مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص بإعداد استراتيجية وطنية للاشتغال المالي تهدف إلى تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، وستشمل هذه الاستراتيجية تحليلاً للوضع القائم وتحديد جميع العقبات التي تقف في طريق تحقيق الاشتغال المالي، وستقدم أهدافاً يمكن قياسها وتحقيقها ضمن إطار زمني محدد وآلية واضحة لقياس نجاح التطبيق والإنجازات المأمولة. وقد بين التقرير الإجراءات والجهود التي قام بها البنك المركزي لتعزيز الاشتغال المالي، والتي منها التعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة؛ حيث تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي 2016/2015 وسيتم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016، كما يدرس البنك المركزي حالياً إنشاء دائرة/وحدة مستقلة في البنك لتتولى موضوع حماية المستهلك المالي ليشمل ذلك حماية عملاء البنوك وجميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي وذلك بعد أن خطى البنك المركزي خطوة هامة بهذا الخصوص تمثلت بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابته وبدء التحضير لنقل الرقابة على قطاع التأمين إلى البنك المركزي وتوجه البنك المركزي لدراسة توسيع مظلمته الرقابية لتشمل جميع المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لجهة رقابية محددة. كذلك قام البنك المركزي بتطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسويات لديه، حيث باشر بعملية تطوير وإعادة هيكلة لنظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك في الأردن والشركاء ذوي العلاقة حيث تم اطلاق نظام الدفع بالهاتف النقالة ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً. كما قام البنك المركزي بتاريخ 2015/12/15 بمنح الموافقة لترخيص أول شركة معلومات ائتمانية والتي ستوفر قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على تحسين فرص الحصول على التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبما ينعكس على تعزيز الاشتغال المالي في المملكة.

كما بين التقرير أن البنوك في الأردن لن تواجه أية مشاكل أو صعوبات في تطبيق متطلبات رأس المال في معيار بازل III نتيجة ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر الأعلى في المنطقة وتمتع البنوك في الأردن برأس مال عالي الجودة يتكون معظمه من حقوق حملة الأسهم العادية. وعلى صعيد آخر فقد بين التقرير أنه من غير المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر سلبي على الاستقرار المالي بل على العكس فقد بين التحليل الإحصائي بأنه قد يكون له أثر إيجابي طفيف، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض أسعار النفط يزيد من الدخل المتاح للأفراد مما قد يزيد من قدرتهم على سداد مديوناتهم تجاه البنوك والشركات المالية، إلا أن هذا الأثر قد يختلف اعتماداً على حجم وطول فترة الانخفاض في أسعار النفط والأثر النهائي على حوالات العاملين وعلى النمو الاقتصادي في المملكة.

جدول المحتويات

أ.....	تمهيد
د.....	الملخص التنفيذي
ح.....	جدول المحتويات
ي.....	قائمة الجداول
و.....	قائمة الأشكال
1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها
1-1	مقدمة
1-2	التطورات الاقتصادية والمالية العالمية
1-2-1	التطورات الاقتصادية العالمية
1-2-1-1	تطورات المالية العامة
3-1	استقرار النظام المالي العالمي
1-3-1	الاستقرار المالي العالمي
2-3-1	الاستقرار المالي المحلي
4-1	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها
1-4-1	الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه
5-1	ترتيبات الاستعداد الائتماني
6-1	تحديات الاستقرار
1-6-1	تفاقم الوضع الإقليمي في المنطقة
2-6-1	ازدياد قوة الدولار
7-1	مؤشرات إيجابية
1-7-1	الشفافية ومكافحة الفساد
2-7-1	التنمية البشرية
3-7-1	التنافسية
8-1	خلاصة
9	الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي
1-2	تعزيز الاشتغال المالي
1-1-2	مفهوم الاشتغال المالي
2-1-2	أهمية الاشتغال المالي
3-1-2	واقع الاشتغال المالي في الأردن
4-1-2	الحاجة إلى تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز الاشتغال المالي
5-1-2	المحاور الرئيسية لاستراتيجية الاشتغال المالي
1-5-1-2	تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
6-1-2	تطوير قطاع التمويل الأصغر
7-1-2	نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)
1-7-1-2	حماية المستهلك المالي
2-7-1-2	توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي
3-7-1-2	شركة المعلومات الائتمانية
8-1-2	قياس مستوى الاشتغال المالي في المملكة
2-2	البنية التشريعية للنظام المالي
1-2-2	القوانين والأنظمة
1-1-2-2	قانون البنك المركزي الأردني
2-1-2-2	قانون البنوك
3-1-2-2	قانون أعمال الصرافة
4-1-2-2	قانون المعاملات الإلكترونية
2-2-2	التعليمات
1-2-2-2	تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية:
2-2-2-2	مشروع تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك:

21	3-2-2	التعاميم الرقابية
23	الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره	
23	1-3	مقدمة
23	2-3	أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن
24	1-2-3	هيكل ملكية البنوك
25	2-2-3	استخدامات الأموال (الموجودات)
27	1-2-2-3	الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه
29	3-2-3	مصادر الأموال (المطلوبات)
30	4-2-3	مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية
30	1-4-2-3	السيولة
31	2-4-2-3	نوعية الأصول
31	3-4-2-3	الربحية
32	4-4-2-3	كفاية رأس المال
33	5-2-3	الكفاءة التشغيلية للبنوك
34	3-3	موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)
34	1-3-3	الموجودات
34	2-3-3	التسهيلات
35	3-3-3	الودائع
35	4-3-3	حقوق المساهمين
35	5-3-3	صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية
35	1-5-3-3	صافي الربح بعد الضريبة
35	2-5-3-3	العائد على الموجودات
35	3-5-3-3	العائد على حقوق الملكية
35	4-3	تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)
35	1-4-3	قطاع التأمين
37	2-4-3	قطاع التمويل الأصغر
37	3-4-3	نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة
38	4-4-3	شركات التأجير التمويلي
38	5-4-3	قطاع أعمال الصرافة
39	6-4-3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
40	7-4-3	بورصة عمان
41	1-7-4-3	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة
43	الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره	
43	1-4	قطاع الأفراد
43	1-1-4	تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد
43	2-1-4	مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية
43	3-1-4	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم
43	4-1-4	مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية
44	5-1-4	نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة
44	6-1-4	الخلاصة
45	2-4	قطاع الشركات
45	1-2-4	مقدمة
45	2-2-4	هيكل ملكية الشركات غير المالية
46	3-2-4	موجودات الشركات غير المالية
46	4-2-4	مطلوبات الشركات غير المالية
47	5-2-4	ربحية الشركات غير المالية
48	6-2-4	حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي
48	7-2-4	الخلاصة
49	الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات	
49	1-5	مقدمة
50	2-5	مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري
50	3-5	القروض السكنية للأفراد

51	1-3-5 القروض العقارية التجارية
52	4-5 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية
52	5-5 مؤشر أسعار الأصول العقارية
53	1-5-5 نتائج احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات (مؤشر أسعار العقارات) في الأردن
56	6-5 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن
57	7-5 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية
58	8-5 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها
58	9-5 خلاصة
59	الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة
59	1-6 مقدمة
59	2-6 أولاً: اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي
59	1-2-6 اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)
60	2-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات
60	3-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق
60	1-3-2-6 صدمة أسعار الفائدة (Interest Rate Shock)
60	2-3-2-6 صدمة أسعار الصرف (Foreign Exchange Rate Shock)
61	3-3-2-6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (Equity Price Shock)
61	3-6 اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-stress testing)
62	1-3-6 الافتراضات المستخدمة
63	2-3-6 النتائج
64	4-6 خلاصة
65	الفصل السابع: مواضيع خاصة
65	أولاً: أثر تطبيق متطلبات بازل III على البنوك في الأردن
65	1-1-7 مقدمة
65	2-1-7 أهم خصائص معيار بازل III
65	3-1-7 تطبيق مقررات بازل III على البنوك في الأردن
66	4-1-7 دراسة الأثر الكمي
67	ثانياً: أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاستقرار المالي في المملكة
67	5-1-7 أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني
68	6-1-7 أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاستقرار المالي
69	7-1-7 أثر انخفاض سعر النفط الخام على نسبة الديون غير العاملة
70	8-1-7 أثر انخفاض سعر النفط الخام على الودائع المصرفية
70	9-1-7 الخلاصة

قائمة الجداول

4	جدول 1-1: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005-2020)*
5	جدول 2-1: ترتيب الأردن بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2015
5	جدول 3-1: ترتيب الأردن وبعض الدول الأخرى بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2015
7	جدول 4-1: مؤشر التنافسية العالمية للأردن ومحاوره لعام 2015 (الترتيب من بين 140 دولة)*
37	جدول 1-3: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2011-2015) (مليون دينار)
38	جدول 2-3: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2015)
38	جدول 3-3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة
39	جدول 4-3: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2015
40	جدول 5-3: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2014 - 2015) (مليون دينار)
40	جدول 6-3: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في نهاية شهر آذار 2016 (مليون دينار) (%)
41	جدول 7-3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2011-2015) (%)
41	جدول 8-3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2011-2015) (مليون دينار)
43	جدول 1-4: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2012-2015)
43	جدول 2-4: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2012-2015) (مليون دينار)

43.....	جدول 4-3: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2010-2015)
44.....	جدول 4-4: ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة (2010-2015)
55.....	جدول 5-1: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2016) (مليون دينار)
62.....	جدول 6-1: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي
62.....	جدول 6-2: السيناريوهات المفترضة
63.....	جدول 6-3: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لعام 2016
66.....	جدول 7-1: نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الأردنية على المستوى الموحد وعلى مستوى فروع الأردن
66.....	جدول 7-2: مكونات رأس المال لدى البنوك في الأردن على المستوى الموحد وعلى مستوى فروع الأردن
67.....	جدول 7-3: مكونات رأس المال لدى البنوك في الأردن على المستوى الموحد وعلى مستوى فروع الأردن
70.....	جدول 7-4: نتائج التحليل الإحصائي للنموذج القياسي الرئيسي

قائمة الأشكال

1.....	شكل 1-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (1994-2020)(%)
2.....	شكل 2-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات النامية والمتقدمة (1994-2020)(%)
2.....	شكل 3-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن والمجموعات الاقتصادية الرئيسية (1994-2020)(%)
2.....	شكل 4-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمناطق الأكثر تأثراً بتغير أسعار الصرف والنفط (1994-2020)(%)
3.....	شكل 5-1: توقعات وضع ميزانية الحكومة - توقعات بزيادة العجز (2015-2017)(%)
3.....	شكل 6-1: تطورات الاستقرار المالي العالمي في نيسان 2016 بالمقارنة مع تشرين أول 2015
5.....	شكل 7-1: الصادرات الأردنية إلى الدول المجاورة (2009-2015)(مليون دينار)
6.....	شكل 8-1: ترتيب الأردن مقارنة ببعض الدول الأخرى في مكافحة الفساد (2006-2015) (من أصل 140)
6.....	شكل 9-1: ترتيب مؤشر التنمية البشرية للأردن وبعض الدول الأخرى (2014)
6.....	شكل 10-1: مؤشر التنمية البشرية للأردن (1990-2014)
6.....	شكل 11-1: مؤشر التنمية البشرية للأردن والدول المماثلة (1990-2014)
7.....	شكل 12-1: ترتيب الأردن مقارنة مع بعض الدول الأخرى في التنافسية (2006-2015، متوسط) (من أصل 140)
7.....	شكل 13-1: ترتيب الأردن مع بعض الدول الأخرى في مؤشر التنافسية العالمية (2006-2015) (من أصل 140)
15.....	شكل 1-2: قيمة الحركات التي تم دفعها من خلال نظام eFAWATEERcom منذ إنطلاقه وحتى نهاية شهر 3/2016
16.....	شكل 2-2: نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساباً بنكياً
16.....	شكل 3-2: أسباب عدم امتلاك حساباً بنكياً
16.....	شكل 4-2: مصادر الاقتراض للمواطنين البالغين الذين اقترضوا خلال العام الماضي
17.....	شكل 5-2: أسباب عدم الاقتراض
17.....	شكل 6-2: إمتلاك بطاقة إئتمان
17.....	شكل 7-2: طريقة استلام الرواتب
17.....	شكل 8-2: امتلاك بوليصة تأمين صحي
23.....	شكل 1-3: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2015)
24.....	شكل 2-3: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2015) (% من الناتج المحلي الإجمالي)*
24.....	شكل 3-3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2015)
24.....	شكل 4-3: نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2006-2015)(%)
24.....	شكل 5-3: مؤشر هيرفندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2007-2015)(%)
25.....	شكل 6-3: هيكل الملكية في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2005-2015)(%)
25.....	شكل 7-3: هيكل موجودات البنوك العاملة في الأردن - استخدامات الأموال (2009-2015)(%)
25.....	شكل 8-3: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%)
25.....	شكل 9-3: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات (2008-2015)
26.....	شكل 10-3: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن (2008-2015)(%)
26.....	شكل 11-3: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2009-2015)(%)
26.....	شكل 12-3: تعرض البنوك لمديونية الحكومة الأردنية (2008-2015)
27.....	شكل 13-3: تصنيف التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن مصنفة حسب العملة (2009-2015)(%)
27.....	شكل 14-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة للبنوك والمقبولة والمرفوضة ونسبة الرفض (2010-2015)
27.....	شكل 15-3: قيمة طلبات الائتمان المرفوضة من قبل البنوك مصنفة حسب نوع البنوك ومقدمي الطلبات (2015) (مليون دينار)
27.....	شكل 16-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2015)(مليون دينار)
28.....	شكل 17-3: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2015) (ألف طلب)

- شكل 3-18: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2015) (مليار دينار) 28
- شكل 3-19: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2015) (ألف طلب) 28
- شكل 3-20: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2015) (%) 28
- شكل 3-21: هيكل مطلوبات البنوك العاملة في الأردن (2009-2015) (%) 29
- شكل 3-22: معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2010-2015) (%) 30
- شكل 3-23: الودائع بالدينار والأجنبي ومعدلات نموها (2008-2015) 30
- شكل 3-24: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (2007-2015) (%) 30
- شكل 3-25: نسبة السيولة القانونية بالإجمالي والدينار (2008-2015) (%) 31
- شكل 3-26: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2015) (%) 31
- شكل 3-27: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) 31
- شكل 3-28: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) 31
- شكل 3-29: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2006-2015) (%) 32
- شكل 3-30: معدل العائد على الموجودات للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) 32
- شكل 3-31: معدل العائد على حقوق الملكية للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) 32
- شكل 3-32: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2006-2015) (%) 33
- شكل 3-33: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) 33
- شكل 3-34: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (2006-2015) (%) 33
- شكل 3-35: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2008-2015) 33
- شكل 3-36: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2015) 34
- شكل 3-37: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2015) 34
- شكل 3-38: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2012-2015) 35
- شكل 3-39: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2009-2015) 35
- شكل 3-40: تطور صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2007-2015) 35
- شكل 3-41: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2015) (%) 35
- شكل 3-42: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2005-2015) (مليون دينار) 36
- شكل 3-43: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2010-2015) (مليون دينار) 37
- شكل 3-44: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2015) (مليون دينار) 37
- شكل 3-45: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2015 (%) 38
- شكل 3-46: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات المملكة لعام 2015 (%) 38
- شكل 3-47: حجم التداول في بورصة عمان (2011-2015) (مليار دينار) 41
- شكل 3-48: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) 42
- شكل 3-49: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) 42
- شكل 3-50: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) 42
- شكل 3-51: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية) 42
- شكل 1-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2008-2015) (%) 43
- شكل 2-4: نسبة مديونية الأفراد المصرفية إلى دخلهم للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) * 44
- شكل 3-4: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%) 44
- شكل 4-4: نسبة مديونية الأفراد إلى صافي ثروتهم (2010-2015) (%) 44
- شكل 5-4: إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاعياً ونسبة إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان (2011-2014) (مليون دينار) (%) 45
- شكل 6-4: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الصناعية لعام 2014 45
- شكل 7-4: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 2014 45
- شكل 8-4: نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية للفترة (2003-2015) 46
- شكل 9-4: حجم الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2011-2014) 46
- شكل 10-4: نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011-2014) 46
- شكل 11-4: حجم المطلوبات لدى الشركات غير المالية للفترة (2011-2014) 47
- شكل 12-4: صافي أرباح الشركات غير المالية للفترة (2011-2014) 47
- شكل 13-4: معدل العائد على الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2011-2014) 47
- شكل 14-4: معدل العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات غير المالية للفترة (2011-2014) 48
- شكل 15-4: حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي للفترة (2011-2014) 48
- شكل 16-4: نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011-2014) 48
- شكل 1-5: التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال الأعوام (2005-2015) (مليون دينار) 49

- شكل 2-5: نسبة نمو التسهيلات الائتمانية العقارية مقارنةً بنسبة نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام للفترة (2007-2015) (%) 49
- شكل 3-5: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2015) (%) 50
- شكل 4-5: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2015) (مليون دينار) 50
- شكل 5-5: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2015) 51
- شكل 6-5: معدل نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2006-2015) (%) 51
- شكل 7-5: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول (%) 51
- شكل 8-5: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2014) (%) * 51
- شكل 9-5: معدل نمو القروض العقارية التجارية (2006-2015) (%) 52
- شكل 10-5: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2015) 52
- شكل 11-5: نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية (%) 52
- شكل 12-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2005-2015) 53
- شكل 13-5: التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2006-2015) (%) 53
- شكل 14-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2005-2015) (مليار دينار) 53
- شكل 15-5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2015) 54
- شكل 16-5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2015) 54
- شكل 17-5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2015) 54
- شكل 18-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2005-2015) 54
- شكل 19-5: سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2015) (دينار/متر مربع) * 54
- شكل 20-5: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (دينار) * 55
- شكل 21-5: حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2015) 55
- شكل 22-5: حجم التداول العقاري لمحافظة العاصمة والمحافظات الأخرى (2009-2015) (مليون دينار) 56
- شكل 23-5: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2015) (بالمليون دينار) 56
- شكل 24-5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2005-2015) 57
- شكل 25-5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2005-2015) 57
- شكل 26-5: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية لعدد من دول العالم (%) 57
- شكل 27-5: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2005-2015) 57
- شكل 28-5: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2015) 58
- شكل 1-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2015) 60
- شكل 2-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2015) 60
- شكل 3-6 : نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة (2015) 60
- شكل 4-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو صدمة أسعار الصرف (2015) 61
- شكل 5-6: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2016) (%) 63
- شكل 6-6: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (2-6) (2016-2018) (%) 63
- شكل 7-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط شدة (2016-2018) (%) 63
- شكل 8-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2016-2018) (%) 64
- شكل 1-7: التغير في سعر برميل النفط ونسبة الديون غير العاملة للفترة (2003-2015) 69
- شكل 2-7: نمو الودائع لدى الجهاز المصرفي والتغير في سعر برميل النفط للفترة (2000-2015) 70

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها

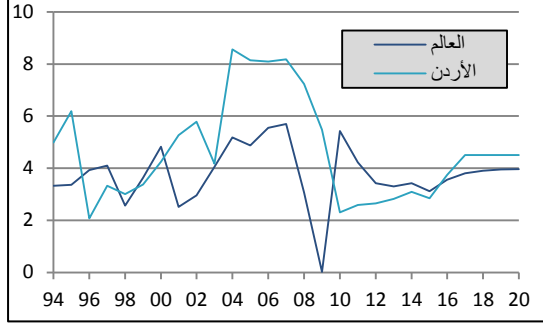
1-1 مقدمة

شهد النظام المالي العالمي في نهاية عام 2015 زيادة للمخاطر التي تهدد استقراره، رافقها تراجع للثقة وتزايد في الاضطرابات التي تواجهها الأسواق المالية العالمية. حيث لايزال التعافي العالمي مستمرا لكن بوتيرة تزداد بطئا وهشاشة نتيجة لضعف الطلب على الاستثمار وتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى أسباب غير اقتصادية ممثلة بالتطورات السياسية والجغرافية. حيث رسمت جميع هذه التطورات صورة أكثر تشاؤما لتطورات الاقتصادات العالمية. وقد بين تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان من عام 2016 أن أهم المخاطر الاقتصادية هي عودة الاضطرابات المالية، وبالتالي إضعاف الثقة وتراجع الطلب والدخول في حلقة من الآثار السلبية المرتدة.

بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد واجه ولا يزال العديد من التحديات والمخاطر، والتي يتمثل أهمها في الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار. رغم ذلك، فقد تحقق معدل نمو معتدل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015 بلغ 2.4% لكنه أقل من المقدّر سابقاً والبالغ 3.8%. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحسنه في عامي 2016 و2017 ليبلغ 2.8% و3.3% على التوالي. (شكل 1-1)

ووفقا لتوقعات الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان من عام 2016، كان يتوقع أن يبلغ النمو العالمي لعام 2015 3.5%، ولكنه انخفض إلى 3.1%. وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لمستوى النمو العالمي خلال عام 2016 من 3.4% إلى 3.2%، وخلال عام 2017 من 3.7% إلى 3.5%، بينما من المتوقع أن تتحسن معدلات النمو الاقتصادي للأردن في السنوات الخمس القادمة لتتراوح بين 2.5% و4.0%، الأمر الذي سيبقي البيئة التي يعمل فيها القطاع المالي مستقرة نسبيا.

شكل 1-1: اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (1994-2020) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2016.

2-1 التطورات الاقتصادية والمالية العالمية

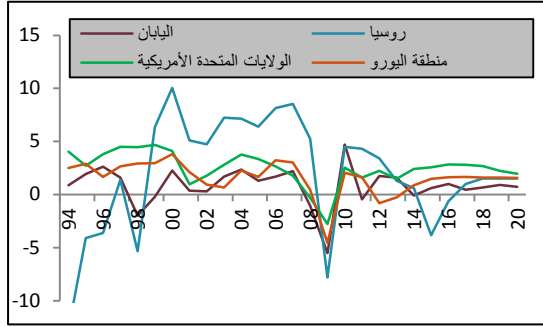
1-2-1 التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2015 نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 3.1%، مقابل 3.4% في عام 2014. ويتوقع صندوق النقد الدولي في آخر تحديثات لتوقعاته أن يبلغ هذا المعدل 3.2% و3.5% في عامي 2016 و2017 على التوالي، حيث يتوقع تحسن النشاط العالمي بشكل أكبر مما كان عليه في عام 2015، وتحديدًا في عام 2017 وبعده، مدفوعا بتحسّن الأوضاع في الدول النامية والأسواق الصاعدة من خلال تراجع حدة الضغوط على اقتصاداتها. ورغم ذلك فإن مخاطر تحقق سيناريوهات نمو ضعيف أصبحت أعلى ما لم يتم تبني سياسات اقتصادية شاملة وحصيفة.

ولا تزال التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية منخفضة بعد خمس سنوات من التراجع المستمر، الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير بسبب الدور المحوري الذي تلعبه التدفقات الرأسمالية في تعزيز الاستثمار والنمو المحليين. هذا التباطؤ ليس الأول من نوعه، وإنما سبقته فترات هبوط طويلة في دورة التدفقات الرأسمالية العالمية أثناء ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وكانت مرتبطة بارتفاع نسبة انتشار أزمات الديون.

ويرى صندوق النقد الدولي أن نسبة كبيرة من التباطؤ في نمو الاقتصاد على مستوى العالم تعزى إلى انخفاض

شكل 1-4: اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمناطق الأكثر تأثراً بتغير أسعار الصرف والنفط (1994-2020) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2016.

1-1-2-1 تطورات المالية العامة

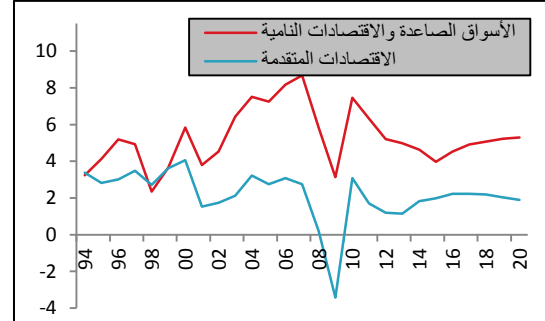
تزايدت مخاطر المالية العامة حسبما أورد صندوق النقد الدولي في تقرير مرصد مالية الحكومة وتقرير الاستقرار المالي الصادرين في شهر نيسان من عام 2016، حيث تم تعديل توقعات الدين العام بالزيادة لمعظم دول العالم، أي زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد عرّض التراجع الذي أصاب أسعار المواد الأولية، وخاصة أسعار النفط، المالية العامة في الدول المصدرة للمواد الأولية إلى مخاطر متزايدة، لعل أهمها ارتفاع أسعار الفوائد على ديون هذه الدول. وسينعكس هذا التراجع على ضعف عام يمكن أن يصيب كافة المتغيرات الاقتصادية مثل التوظيف والأجور وسياسات الضرائب والدعم الحكومي للشركات والأفراد، وغيرها.

وفي ذات الإطار، فإن المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة ليست بأفضل حالاً، حيث من المحتمل جداً أن تؤدي مخاطر الاستمرار المزمع للنمو الضعيف والتضخم المنخفض إلى زيادة التحديات التي قد تحول دون تخفيض نسب الدين في هذه الاقتصادات. (شكل 1-5)

وللخروج من هذا الوضع الضعيف، يتوجب على صانعي السياسات في الدول المعنية تعزيز دعم النمو وتأمين استمرارية القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، وتخفيض مواطن الضعف في الاقتصاد. وفي هذا تباين كبير بين مختلف دول العالم، حيث أكد صندوق النقد الدولي في مرصد مالية الحكومة لشهر نيسان من عام 2016 على أهمية تعزيز وتبني سياسات مالية عامة حصيفة داعمة للنمو والابتكار. حيث ينبغي أن تبذل

الفارق في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. (شكل 1-2)

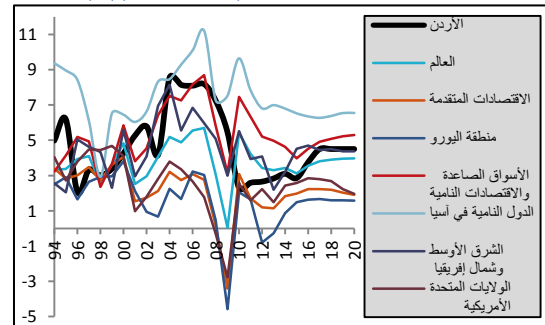
شكل 1-2: اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات النامية والمتقدمة (1994-2020) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2016.

وهناك بعض العوامل التي تؤثر على توقعات النمو في الدول والمجموعات الاقتصادية الرئيسية. وهذه تشمل التباطؤ ومدى القدرة على استعادة التوازن الاقتصادي في الصين، واستمرار التراجع في أسعار السلع، وخاصة النفط، وما ينجم عنه من تبعات على الدول والمجموعات الاقتصادية الرئيسية. وهذا بدوره يؤثر سلباً على الاستثمار والتجارة وتدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل أخرى غير اقتصادية، كالاضطرابات السياسية والجغرافية، تسهم مع العوامل الاقتصادية في زيادة توقعات تفاقم حدة المخاطر. (شكل 1-3 وشكل 1-4)

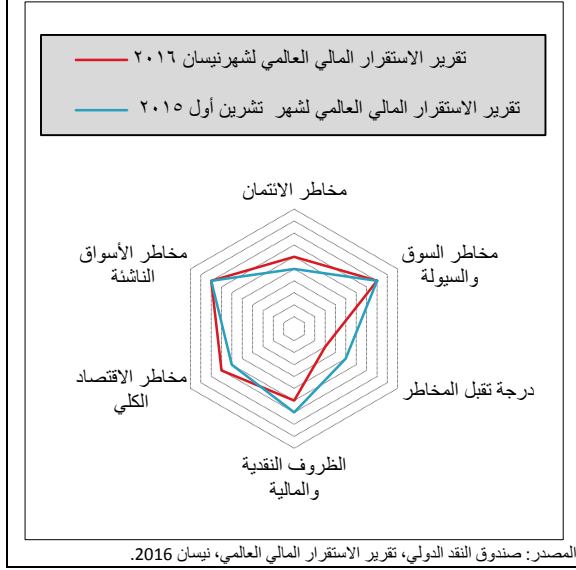
شكل 1-3: اتجاهات وآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن والمجموعات الاقتصادية الرئيسية (1994-2020) (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2016.

ولعل أهم مكامن الخطر هو وضع المالية العامة الذي ازدادت حدة تراجعها في الفترة الأخيرة حسبما أشار صندوق النقد الدولي في تقاريره الحديثة.

شكل 1-6: تطورات الاستقرار المالي العالمي في نيسان 2016 بالمقارنة مع تشرين أول 2015



1-3-2 الاستقرار المالي المحلي

أما في الأردن، فكما يتضح من تحليل القطاع المالي لاحقاً في هذا التقرير، فإن القطاع المصرفي والمالي في الأردن عموماً مستقر. حيث يتمتع الأردن بنظام مصرفي سليم ومتين قادر بشكل كبير على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

1-4-1 التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها

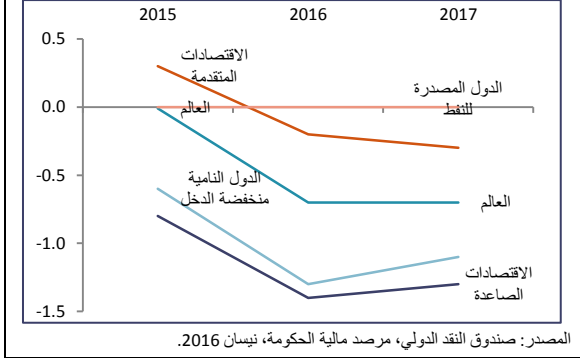
1-4-1-1 الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه

تتعرض منطقة الشرق الأوسط للعديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الأردني بصفته اقتصاد صغير مفتوح ناشئ مستورد للنفط، حيث يتأثر منذ سنوات عديدة بمجموعة من الصدمات الناتجة عن تداعيات الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة وخاصة في سوريا والعراق وما رافقها من تبعات على كافة الصعد.

ورغم هذه التحديات، فقد واصل الاقتصاد الأردني أداءه الإيجابي من خلال التدابير والسياسات المالية والنقدية

الحكومات جهداً أكبر في كثير من الدول لدعم عمليات البحث والتطوير. وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ينبغي زيادة النفقات المخصصة للاستثمارات عموماً، وخاصة في قطاع التعليم وتطوير البنية التحتية والمؤسسات.

شكل 1-5: توقعات وضع ميزانية الحكومة - توقعات بزيادة العجز (2017) (%)



1-3-3 استقرار النظام المالي العالمي

1-3-3-1 الاستقرار المالي العالمي

شهد عام 2015 العديد من التطورات الإيجابية والسلبية على الصعيد المالي والاقتصادي الكلي في العالم. حيث أدت هذه التطورات في محصلتها إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي العالمي، حيث اتسم التأثير السلبي للصدمات الأخيرة بالتركز وبدأ يظهر بالفعل في القطاعات والاقتصادات التي تشوبها مواطن ضعف كانت قد نشأت في فترات سابقة، كما أن استمرار المخاطر المالية والتغيرات الهيكلية في أسواق الائتمان بدأت تتقل مركز المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الناشئة، ومن البنوك العادية إلى بنوك الظل، ومن مخاطر الملاءة إلى مخاطر سيولة السوق. حيث تبين خارطة الاستقرار المالي العالمي لشهر نيسان من عام 2016 ازدياد مخاطر الائتمان ومخاطر الاقتصاد الكلي، وتراجع مخاطر الظروف النقدية والمالية ودرجة تقبل المخاطر، مع ثبات مخاطر السوق والسيولة ومخاطر الأسواق الناشئة، وذلك بالمقارنة مع شهر تشرين أول من عام 2015. (شكل 1-6)

جدول 1-1: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005-2020)*						
العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (متوسط الفترة، %)	معدل البطالة (% من حجم قوة العمل)	عدد السكان (مليون نسمة)**	إجمالي الدين*	الحساب الجاري*
2005	8.1	3.5	14.8	5.5	82.0	18.0-
2006	8.1	6.3	14.0	5.6	76.3	11.5-
2007	8.2	4.7	13.1	5.7	70.8	16.8-
2008	7.2	14.0	12.7	5.9	65.4	9.4-
2009	5.5	-0.7	12.9	6.0	67.8	5.2-
2010	2.3	4.8	12.5	6.1	71.4	7.1-
2011	2.6	4.2	12.9	6.2	82.7	10.3-
2012	2.7	4.5	12.2	6.4	87.0	15.2-
2013	2.8	4.8	12.6	6.5	80.1	10.3-
2014	3.1	2.9	11.8	6.7	80.8	7.3-
2015	2.4	0.9-	11.6	9.5	85.8	9.0-
2016	3.2	0.2	11.3	9.8	90.4	6.4-
2017	3.7	2.1	11.1	9.9	87.4	5.6-
2018	4.0	2.5	10.8	10.2	83.6	5.9-
2019	4.0	2.5	10.6	10.5	79.3	5.7-
2020	4.0	2.5	10.3	10.6	75.4	5.8-

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2016.

* نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
** أرقام التعداد السكاني حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة، علماً بأن التغير الملحوظ في عام 2015 بينه التعداد السكاني الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة.

5-1 ترتيبات الاستعداد الائتماني

أنهى صندوق النقد الدولي مراجعاته للاقتصاد الأردني ضمن برنامج ترتيبات الاستعداد الائتماني الذي وقعت الحكومة الأردنية اتفاقته مع الصندوق خلال الفترة (2012-2015). ومن أهم ما تضمنته المراجعة السابعة والنهائية التأثير السلبي للبيئة الإقليمية على الاقتصاد الأردني، بعد أن بدأ الاقتصاد الأردني بالتعافي من الصدمات الكبيرة التي تعرض لها منذ عام 2012 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومن أهم النتائج الإيجابية التي أثمرها البرنامج تحسن أداء معظم المؤشرات الاقتصادية خاصة خلال الفترة (2013-2014) والذي تمثل بانخفاض عجز الموازنة ومعالجة خسائر شركة الكهرباء الوطنية بشكل ملموس وتراجع حدة التضخم وتحقيق معدلات نشاط اقتصادي مقبولة رغم التحديات والمخاطر. وتجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخراً الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح مالي واقتصادي جديد للفترة 2016-2019.

6-1 تحديات الاستقرار

1-6-1 تفاقم الوضع الإقليمي في المنطقة

أدت الصراعات في سوريا والعراق إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين، خاصة من سوريا، وبالتالي زيادة الضغط على الموارد المتاحة المحدودة وإلى إغلاق الحدود مع العراق

المناسبة التي ساعدت في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي النسبيين من خلال الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي موجبة ومستوى احتياطي مرتفع من العملات الأجنبية رغم التراجع المستمر في مستويات الأسعار لهذه الفترة بسبب الانخفاض العالمي لأسعار النفط. هذا وقد شهد عام 2015 تراجعاً في بعض المؤشرات الاقتصادية مقارنة بعام 2014 نتيجة تفاقم الظروف الإقليمية وإغلاق الحدود مع العراق وسوريا، وذلك على النحو التالي:

1. تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015 بلغ 2.5%، بالمقارنة مع 3.1% في عام 2014.
2. ارتفاع عجز الموازنة العامة بنسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقارنة مع 2.3% في عام 2014.
3. تسجيل الحساب الجاري لعجز نسبته 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، بالمقارنة مع 7.3% في عام 2014.
4. انخفاض الصادرات الوطنية الكلية لتشكّل 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، مقارنة مع 20.3% في عام 2014.
5. تراجع الأسعار (انكماش) خلال عام 2015 بنسبة 0.9% مقارنة بالعام السابق. وهذا التراجع يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط وأسعار السلع والخدمات المرتبطة به.

وفي المقابل، فقد انخفضت المستوردات إلى 52.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، بالمقارنة مع 63.5% في عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط. كما وارتفعت احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة 0.5% في عام 2015 عن مستواها في عام 2014 لتصل إلى 14.0 مليار دولار.

وبين جدول 1-1 أبرز المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وأفاقها. علماً بأن تقديرات الأعوام (2016-2020) قد استمدت من قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

1-6-2 ازدياد قوة الدولار

إن استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع بقية دول العالم يقود إلى المزيد من القوة للدولار. مما قد يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد الأردني، وهذا يتطلب الاستمرار في اتباع سياسة نقدية حصيفة والاستمرار بإجراء إصلاحات هيكليّة لتحسين تنافسية الاقتصاد الأردني.

1-7-7 مؤشرات إيجابية

1-7-1 الشفافية ومكافحة الفساد

يتم إعداد مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية. حيث عكفت هذه المنظمة على نشر مؤشرات الفساد منذ عام 1995 من خلال إعداد تقرير سنوي يتضمن ترتيباً لدول العالم في تبني منهج الشفافية ومكافحة الفساد.

ومن بين ما يقارب 140 دولة في العالم، فإن الأردن يحتل ترتيباً جيداً ومستقراً نسبياً بلغ 45 في عام 2015 وبعلامة قدرها 53 (جدول 1-2). وبالمقارنة مع بعض الدول، فإن الأردن يقع تقريباً في متوسط القائمة ويحتل المرتبة السابعة من بين هذه الدول، والتي تتسبب ترتيبها فنلندا. ويلي الأردن في الترتيب جورجيا وكرواتيا وهنغاريا وبلغاريا وتونس. في المحصلة، فإن هذا مؤشر جيد على استقرار سياسة مكافحة الفساد والشفافية نسبياً مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة. (جدول 1-3 وشكل 1-8)

جدول 1-2: ترتيب الأردن بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2015				
الترتيب لعام	العلامة			
2015	2012	2013	2014	2015
45	48	45	49	53

المصدر: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>.

جدول 1-3: ترتيب الأردن وبعض الدول الأخرى بين دول العالم في مكافحة الفساد لعام 2015		
الدولة	العلامة	الترتيب
فنلندا	90	2
سويسرا	86	7
سنغافورة	85	8
إيرلندا	75	18
أوروغواي	74	21
ليتوانيا	61	32
الأردن	53	45
جورجيا	52	48
كرواتيا	51	50
هنغاريا	51	50
بلغاريا	41	69
تونس	38	76

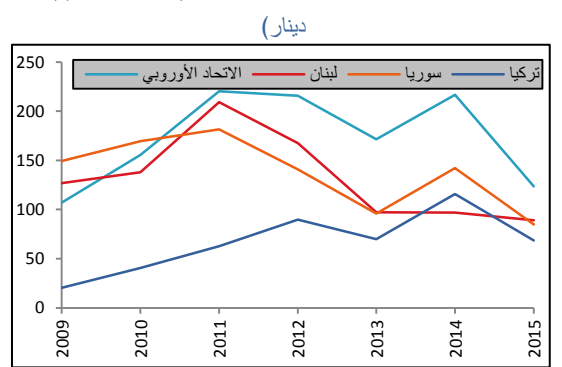
المصدر: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>.

وسوريا، مما أدى إلى اضطرابات في منافذ التجارة وفي القرارات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ارتفاع الدين العام، حيث ساعد البرنامج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الأردن على استيعاب هذه الصدمات، كما ساعد ضبط المالية العامة التدريجي من قبل الحكومة مدعوماً بانخفاض أسعار النفط ومتصاحباً مع سياسة نقدية حصيفة إلى تحقيق استقرار نقدي ومالي ودعم الثقة في الاقتصاد الأردني عموماً.

ومما لا شك فيه أن التحديات التي تفرضها البيئة الإقليمية غير المستقرة تعد من أهم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي والاقتصادي في الأردن. حيث أدى إغلاق الحدود مع سوريا والعراق إلى التأثير بشكل كبير على التجارة الخارجية معهما، وكذلك على تجارة الترانزيت التي تمر من خلال هاتين الدولتين، وعلى الأخص سوريا، كونها المعبر البري للبنان وتركيا والاتحاد الأوروبي.

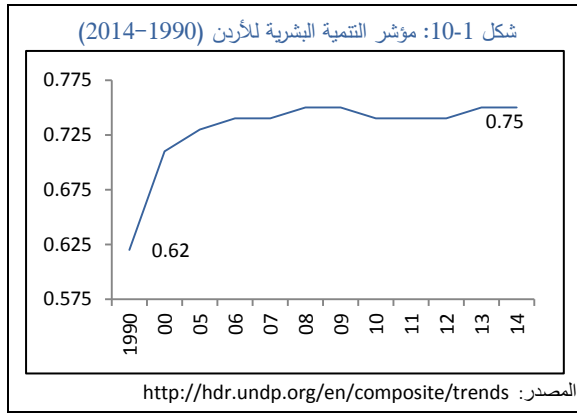
هذا الإغلاق أدى إلى حدوث تنذّب كبير، ولكن باتجاه هبوطي، في الصادرات الأردنية إلى هذه الدول منذ بداية الأزمة لتبلغ أدنى مستوياتها في عام 2013. ورغم أنها تحسنت في عام 2014، فقد عادت للتراجع خلال عام 2015 بسبب تفاقم حدة الاضطرابات السياسية في الدول المجاورة وعدم وضوح سياسات الاستقرار السياسي المتبعة تجاهها، وقد كانت الصادرات الموجهة إلى تركيا أكثر الصادرات تضرراً. (شكل 1-7).

شكل 1-7: الصادرات الأردنية إلى الدول المجاورة (2009-2015) (مليون دينار)

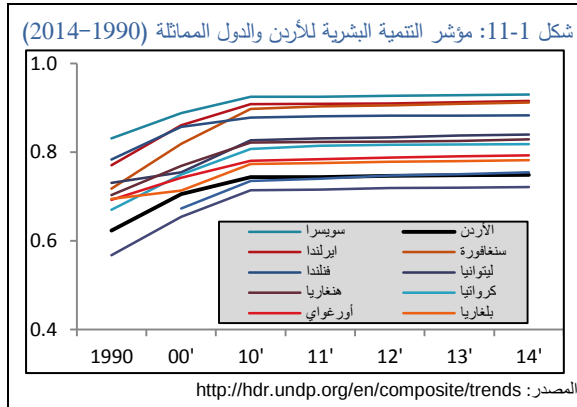


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

هذا ويقدر عدد المواطنين السوريين المسجلين وغير المسجلين كلاجئين المتواجدين في الأردن بحوالي 1.3 مليون مواطن. الأمر الذي يشكل ضغطاً على الاقتصاد الأردني في مختلف المجالات، وخاصة المجال التعليمي والصحي ومعدل البطالة ومستوى الأجور.



رغم ذلك، فإنه يتفوق على متوسط الدول العربية وتونس (شكل 9-1)، ويتحرك باتجاه تصاعدي مستقر نسبياً حسبما تشير المعطيات التاريخية (شكل 10-1)، بالإضافة إلى أنه لا يبتعد عن الاتجاه العام للدول المماثلة (شكل 11-1).



3-7-1 التنافسية

يتم إعداد مؤشرات التنافسية من قبل منتدى الاقتصاد العالمي، حيث يتم تقدير درجة التنافسية لاقتصادات العالم البالغ عددها 140 اقتصاداً من خلال عدد من العوامل والمقاييس الفرعية التي تنتج في المحصلة رقماً واحد يبين الوضع التنافسي للدولة المعنية. هذه المؤشرات والمقاييس الفرعية موضحة للأردن في جدول 4-1.

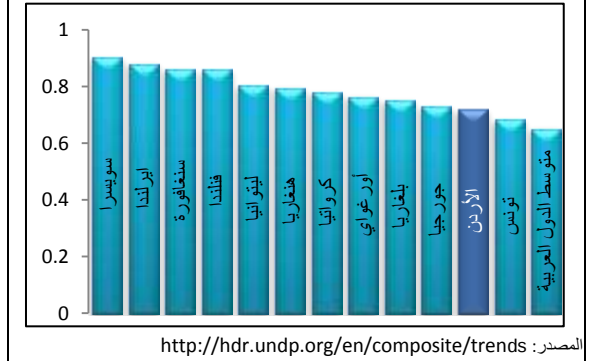
شكل 8-1: ترتيب الأردن مقارنة ببعض الدول الأخرى في مكافحة الفساد (2006-2015) (من أصل 140)



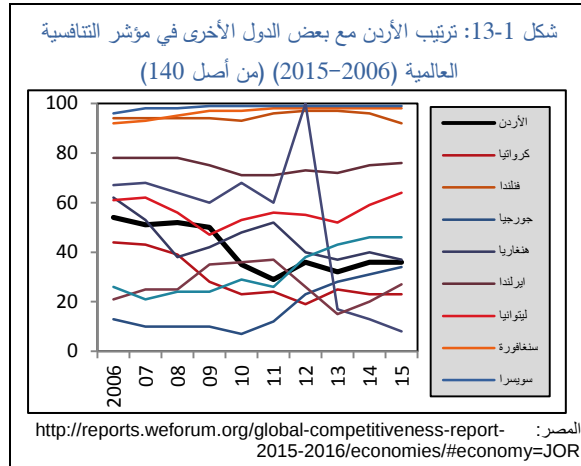
2-7-1 التنمية البشرية

يصدر مؤشر التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة للأمم المتحدة. ويتضمن العديد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بتنمية الموارد البشرية. ومؤشر التنمية البشرية هو متوسط يلخص الإنجازات المتعلقة بتنمية المورد البشري من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: التمتع بحياة صحية ومعدل عمر توقع مرتفع، التمتع بالمعرفة والثقافة والتعليم، والتمتع بمستوى معيشة ملائم. ويحتل الأردن مرتبة متدنية نسبياً بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى الداخلة في عملية المقارنة في هذا السياق. (شكل 9-1).

شكل 9-1: ترتيب مؤشر التنمية البشرية للأردن وبعض الدول الأخرى (2014)



ورغم أن الوضع التنافسي قد تراجع نسبياً خلال الأعوام الخمسة المنصرمة، إلا أنه بدأ يشهد تحسناً طفيفاً منذ عام 2014. مما يعكس إصرار السلطات الحكومية على عكس صورة إيجابية عن تنافسية الاقتصاد الأردني رغم التطورات بالغة التعقيد التي أصابت المنطقة عموماً والأردن خصوصاً. (شكل 13-1)



8-1 خلاصة

رغم التطورات السلبية التي أصابت المنطقة خصوصاً والعالم عموماً خلال عام 2015، والتي طالت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عدد من دول العالم، وعلى الأخص دول الشرق الأوسط، والتي انعكست على زيادة التحديات التي تواجه الأردن، إلا أن السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي قد ساعدت على تقليل حدة آثار هذه التحديات، حيث ساعدت هذه السياسات في المحافظة نسبياً على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في الأردن.

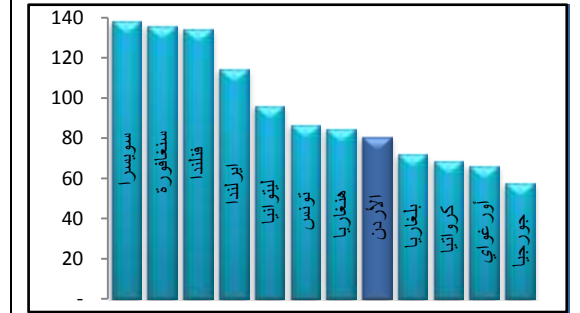
جدول 4-1: مؤشر التنافسية العالمية للأردن ومحاوره لعام 2015 (الترتيب من بين 140 دولة)*

الترتيب	العلامة	
75	4.5	المؤشر الفرعي الأول: المتطلبات الأساسية
36	4.4	المؤسسات
70	4.0	البنية التحتية
130	3.4	بيئة الاقتصاد
54	6.0	الصحة والتعليم
67	4.1	المؤشر الفرعي الثاني: معززات الكفاءة
50	4.7	التعليم العالي والتدريب
39	4.6	كفاءة تشغيل السوق
93	4.0	كفاءة سوق العمل
71	3.8	تطور السوق المالي
76	3.7	الاستعداد التكنولوجي
76	3.7	حجم السوق
40	4.0	المؤشر الفرعي الثالث: عوامل الابتكار والتعقيد
40	4.3	تعقيدات الأعمال
40	3.7	الإبداع
64	4.2	المؤشر الإجمالي

المصدر: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#economy=JOR>.
* العلامة من 1 إلى 7. وكلما ارتفعت العلامة كانت أفضل. أما الترتيب فهو من بين 140 دولة في عام 2016.

في المحصلة، فإن الأردن يقع في مرتبة جيدة إلى حد ما بين هذه الدول، حيث احتل الترتيب 62 بين 140 دولة في العالم، كما أن ترتيب الأردن يقارب ترتيب هنغاريا، ويتفوق على جورجيا وأوروغواي وكرواتيا وبلغاريا. (شكل 12-1)

شكل 12-1: ترتيب الأردن مقارنة مع بعض الدول الأخرى في التنافسية العالمية (2006-2015، متوسط) (من أصل 140)



الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي

تعد البنية التحتية والتشريعية الملازمة من المقومات والعوامل الرئيسية للوصول إلى الاستقرار المالي، وخلال الفترة السابقة واصل البنك المركزي جهوده في تطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على بعدين رئيسيين، وهما: تعزيز الاشتغال المالي بشكل حصيف ومدرّس وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي.

1-2 تعزيز الاشتغال المالي

1-1-2 مفهوم الاشتغال المالي

يُعرف الاشتغال المالي بأنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات مالية رسمية بشكل مريح ومسؤول وبكلفة معقولة مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية وبحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبشرين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم"، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة المشاكل المالية للفئة المحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

2-1-2 أهمية الاشتغال المالي

لقد بدأ الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية من مختلف صانعي السياسات النقدية والمالية والاقتصادية ينصب على موضوع الاشتغال المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية وكذلك حماية المستهلك المالي.

إن تعزيز الاشتغال المالي لا يشمل فقط زيادة الانتشار المالي إلى عدد أكبر من الناس بل يشمل أيضاً تقديم خدمات مالية متنوعة ذات جودة وبكلف معقولة الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التنمية الشاملة، وعلى المستوى الكلي فإنه يمكن إجمال الفوائد التالية كنتائج لتعزيز الاشتغال المالي:

- تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات التوظيف.
- زيادة استقرار النظام المالي.
- تخفيض معدلات الفقر لدى الأفراد وذلك بتخفيض كلفة المعاملات المالية، وزيادة قدرتهم على تحمل الصدمات المالية والتذبذب في دخلهم وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- زيادة الشفافية لتحديد عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- زيادة نسبة الوصول المالي للشركات خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي فتشير تجارب الدول النامية التي نجحت في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير في الآونة الأخيرة إلى قدرة هذه الدول على تعبئة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الادخار من خلال تنشيط دور القطاع المصرفي في توفير قنوات ادخارية واستثمارية جاذبة للمدخرات المحلية، ودوره في توفير أدوات التمويل الملائمة لاحتياجات الأفراد والشركات.

3-1-2 واقع الاشتغال المالي في الأردن

لقد بينت أحدث الدراسات التي أجريت هذا العام - والمبينة تفاصيلها لاحقاً في هذا الفصل - أن حوالي 60% من سكان الأردن البالغين ضمن الفئة العمرية (18-80) سنة لديهم حساب بنكي وهي نسبة مقارنة للمتوسط العالمي إلا أنها ما زالت أقل من الدول المتقدمة التي تصل النسبة لدى بعضها إلى حوالي 90%، وبينت الدراسة أن 22% ممن لا يمتلكون حساباً بنكياً لا يتقنون بالبنوك و9% لمعتقداتهم الدينية، أما بخصوص الوصول للتمويل فإن النسب ما زالت متواضعة، حيث بينت الدراسة أن نسبة الأفراد المقترضين من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تبلغ حوالي 17%، فيما تبلغ حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 7.3% من تسهيلات البنوك وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بمتوسط النسبة لدى الاقتصادات المتقدمة والذي يبلغ حوالي 20%-25%، هذا وسيتم خلال العام الحالي إعداد دراسة سوق شاملة للوقوف بشكل تفصيلي على واقع الاشتغال المالي في الأردن.

2-1-5-1 تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 95% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم، وتوفر ما بين 40 إلى 60% من مجموع فرص العمل. وتشير دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة 'الرسمية' تساهم في 33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45% من فرص العمل. وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62% من فرص العمل.

وقد واصل البنك المركزي دوره المتمثل في دعم وتشجيع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال الأعوام الثلاثة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب (320) مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وصل منها حوالي (156) مليون دولار، واستغل منها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تاريخ 2016/5/31 حوالي (111) مليون دولار أقرضت لحوالي (11) ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم حوالي (64%) مشاريع متواجدة خارج العاصمة، كما ساهمت هذه التمويلات بخلق أكثر من (2700) فرصة عمل. هذا بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي بمبلغ (120) مليون دولار لنفس الغاية الذي قام البنك المركزي بدوره بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك منه، علماً أن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيتين مع بنكين بمبلغ (40) مليون دولار.

وكما ذكرنا في تقارير سابقة فإنه يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات (بما فيها

2-1-4 الحاجة إلى تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز الاشتغال المالي

لتعزيز الاشتغال المالي وتحقيق فوائده فقد قام البنك المركزي بعقد عدة مشاورات مع بعض الجهات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، حيث خلصت هذه المشاورات إلى ضرورة تطوير واعتماد استراتيجية وطنية للاشتغال المالي، حيث تتمثل رؤيتنا لهذه الاستراتيجية بأنها تعبر عن شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لا بل وتتعدى ذلك لتشمل مؤسسات المجتمع المدني، وتمثل إطاراً شاملاً وموحداً لجميع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتمويل الميكروي والثقافة المالية والمدفوعات ولكافة المبادرات التي تُعنى بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. هذا وقد تم في نهاية عام 2015 تشكيل لجنة وطنية برئاسة محافظ البنك المركزي للإشراف على إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، حيث ستشمل الاستراتيجية تحليلاً للوضع القائم وتحديد جميع المعوقات والعقبات التي تقف في طريق تحقيق الاشتغال المالي، كما ستقدم أهدافاً يمكن قياسها وتحقيقها ضمن إطار زمني محدد وواضح وآلية واضحة لقياس نجاح التطبيق والإنجازات المأمولة.

2-1-5 المحاور الرئيسية لاستراتيجية الاشتغال المالي

لقد خطينا في البنك المركزي الأردني خطى عديدة تجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للاشتغال المالي، حيث يؤمن البنك المركزي بأن توسيع الاشتغال المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإن سياسة البنك المركزي لتعزيز الاشتغال المالي تركز على المحاور التالية:

- 1- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية).
- 3- حماية المستهلك المالي.
- 4- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي.
- 5- تطوير قطاع التمويل الأصغر والمنتجات المقدمة من قبله.

المركزي في شهر 5/2016 بإصدار تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر، وسيستمر تبعاً بإصدار التعليمات التفصيلية اللازمة للبدء بالإشراف والرقابة الفعلية على هذا القطاع.

2-1-7 نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)

يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الاشتغال المالي وتعزيز حماية العملاء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن رفع مستوى الثقافة المالية للأفراد هو عامل أساسي لزيادة مستوى مدخراتهم، مما يعزز من النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، وفي الأردن يولي البنك المركزي موضوع الثقافة المالية اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، خصوصاً أن الإحصائيات والدراسات أشارت إلى أن الأردن يحتل مرتبة متواضعة في مستوى الثقافة المالية بين الدول، فقد صدرت دراسة مسحية قام بها خبراء من جامعة جورج واشنطن والبنك الدولي بعنوان (Financial Literacy Around the World) لقياس مستوى الثقافة المالية في مختلف دول العالم، حيث تضمنت هذه الدراسة طرح أسئلة أساسية تغطي أربعة جوانب: تقدير المخاطر (الاستثمارات)، التضخم، احتساب الفائدة البسيطة، احتساب الفائدة المركبة، حيث يتم اعتبار الشخص مثقف مالياً في حال أجاب عن ثلاثة أسئلة على الأقل من أصل أربعة أسئلة، وبناءً على هذا التعريف فقد بينت نتائج التحليل الإحصائي أن 33% من البالغين في العالم هم مثقفين مالياً، وقد أوضحت الدراسة أن معظم الأشخاص الذين لديهم مشكلة في فهم المفاهيم المالية الأساسية هم من الاقتصادات الناشئة، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الثقافة المالية في العالم يتراوح بين 13%-71%، وقد احتلت الأردن المرتبة 116 من بين دول العالم.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من:

- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حالياً 1.75% وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي مليار دينار، حيث استفاد من هذه البرامج حتى تاريخ 3/8/2016 حوالي 342 مشروع بقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب 250 مليون دينار توزعت على قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة بمقدار 130.2، 27.4، و73.9 و18.9 مليون دينار على التوالي، في حين لم يستفد قطاع تكنولوجيا المعلومات لغاية الآن من هذا البرنامج. هذا وقد قام البنك المركزي بتطوير شروط الإقراض خلال عام 2015 ضمن هذا البرنامج لتتواءم وبرامج التمويل المعمول بها لدى البنوك الإسلامية وذلك من خلال توقيع اتفاقية وكالة استثمار مقيمة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية الراغبة في الاستفادة من البرنامج.

أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم العمل على إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مما أدى إلى تضاعف عدد وقيمة المشاريع المضمونة من قبل الشركة، كما تم إنشاء صندوق لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة منها عن طريق توفير الضمانات اللازمة لحصول هذه الشركات على التمويل من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض، وتجدر الإشارة إلى أن العمل جاري حالياً بالتعاون مع وزارة التخطيط والبنك الدولي على تأسيس صندوق خاص بمبلغ 50 مليون دولار للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الناشئة.

2-1-6 تطوير قطاع التمويل الأصغر

أكدت دراسة صادرة عن البنك الدولي بعنوان "Impact of Government Regulation on Microfinance" أن الإصلاح التنظيمي لشركات التمويل الأصغر يساهم بتعزيز سلامة النظام المالي، ويُسهل من توسيع التمويل الأصغر والتكامل مع القطاع المالي الرسمي، وقد قام البنك المركزي باتخاذ قرار استراتيجي بتوسيع مظلته الرقابية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، حيث وافق مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 14/12/2014 على نظام التمويل الأصغر رقم (5) لعام 2015 الذي أصبح نافذا اعتباراً من 1/6/2015 ليشكل مرجعية قانونية لترخيص شركات التمويل الأصغر والرقابة والإشراف عليها من قبل البنك المركزي، كما قام البنك

لحماية المستهلك المالي في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي. ويدرس البنك المركزي حالياً إنشاء دائرة/وحدة مستقلة في البنك لتتولى موضوع حماية المستهلك المالي بشكل عام ليشمل ذلك حماية عملاء البنوك وجميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي وذلك بعد أن تم إخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابة البنك المركزي، وبدء التحضير لنقل الرقابة على قطاع التأمين إلى البنك المركزي، وتوجه البنك المركزي لدراسة توسيع مظلة الرقابة لتشمل جميع المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لجهة رقابية محددة.

2-7-1-2 توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي

2.1.7.2.1 إصدار سندات الادخار للأفراد

قام البنك المركزي وبالنسبة عن الحكومة بطرح الإصدار الأول من السندات الحكومية الموجهة للأفراد تحت مسمى "سندات الادخار للأفراد" للاكتتاب العام ابتداءً من تاريخ 2016/5/25 وحتى تاريخ 2016/6/25، وذلك بهدف توفير أدوات ادخار للأفراد تمكنهم من توظيف وإدارة مدخراتهم بأمان وبفائدة ثابتة ولآجال متوسطة وطويلة، وسيعزز طرح سندات الادخار من الاشتغال المالي في المملكة، حيث أنه من شروط المشاركة في الاكتتاب وجود حساب بنكي للفرد. كما أن سندات الادخار تعد أداة لحشد المدخرات الوطنية وأداة استثمار لأصحاب المحافظ المالية الصغيرة ووسيلة لزيادة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، ويبلغ سعر فائدة إصدار سندات الادخار 4.25% وهي فائدة أعلى من متوسط أسعار الفائدة على الودائع لأجل لدى البنوك، وقد توقع خبراء ماليون أن يدفع سعر فائدة الإصدار بأسعار الفائدة في السوق إلى الارتفاع، كما توقع الخبراء أن تستقطب سندات الأفراد حوالاً المغتربين سيما وأن فائدة الإصدار أعلى من معدل العائد على الودائع في أسواق الدول التي يعملون بها وخصوصاً لمن يبحثون عن الاستثمار بوسائل مجدية وأكثر ثباتاً وأماناً. وقد بلغ حجم هذه الاكتتاب في هذا الإصدار حوالي 28 مليون دينار، وللاطلاع على دليل إجراءات الاكتتاب والدفع في سندات الادخار للأفراد يرجى الرجوع إلى الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.cbj.gov.jo/uploads/individual_ponds_ser_manual.pdf

- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.
 - زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.
 - زيادة الاشتغال المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.
- لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع، من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية)، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي 2016/2015 وسيتم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016.
- علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي:-

- أ. التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.
- ب. نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام.
- ج. الثقافة المالية لتطوير الأعمال.
- د. التعليم المالي في مكان العمل.
- هـ. التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.
- و. التعليم المالي الإلكتروني.

1-7-1-2 حماية المستهلك المالي

ركزت العديد من الدراسات الصادرة عن الجهات الدولية على أهمية موضوع حماية المستهلك المالي وما له من أثر إيجابي على الاشتغال المالي، كما تبين من الأزمة المالية العالمية أهمية تعزيز حماية المستهلك المالي لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. هذا وقد حدد زعماء مجموعة العشرين بالقمة التي عقدت في تورنتو عام 2010 أن حماية المستهلك والتتقيف المالي من بين مبادئهم التسعة للاشتغال المالي القائم على الإبداع والابتكار.

وبعد قيام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) ؛ فقد قام في عام 2014 بإنشاء قسم خاص

2.1.7.2.2 تطوير أنظمة الدفع والتقااص والتسويات

باشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة لنظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وتهدف هذه العملية إلى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيني لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لتعزيز الاشتغال المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية تسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني. حيث قام بما يلي:

- تطبيق خاصية التنفيذ الآلي المباشر (STP) وتطبيق رمز الغرض من التحويل (Purpose Code) بتاريخ 2015/2/2، حيث تم استخدام رموز موحدة للغرض من التحويلات المالية الصادرة والواردة، وهذه الرموز منمطة على مستوى المملكة بشكل يضيفي توحيداً تستفيد منه كافة البنوك العاملة بالمملكة وبما يساهم في إيجاد قاعدة بيانات إحصائية على مستوى المملكة، وجاء تطبيق خاصية التنفيذ الآلي المباشر بهدف تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتحسين أداؤها وزيادة سرعة دوران النقود بالاقتصاد المحلي واختصار الفترة الزمنية للإجراءات التنفيذية للحوالات المالية والحد من العمليات اليدوية لتنفيذ الحوالات المالية.

- إعلان البنك المركزي قراره المتعلق بتطبيق المعيار الدولي رقم 2002 (MX Messages) على نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) الجديد بتاريخ 2015/3/15، هذا وجاء قرار البنك المركزي ملزماً لجميع البنوك العاملة في المملكة من خلال قيامها بتهيئة أنظمتها الداخلية لتتوافق مع المعيار الجديد للرسائل المالية (MX) ليكون الأردن بذلك الأول إقليمياً والثاني عالمياً وباعتراف المؤسسات العالمية ذات العلاقة.

- إعلان البنك المركزي عن الانتهاء من تطوير نظام التسويات الإجمالية الفوري وتشغيله بحلته الجديدة، حيث روعي في تصميم النظام الجديد كافة المعايير الدولية المتعارف عليها من الناحيتين المالية والتقنية والتي توصي بها المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وبنك التسويات الدولية. ويستخدم في النظام الجديد شبكة سويفت كوسيلة اتصال أساسية بين الأعضاء والنظام والشبكة الآمنة كوسيلة اتصال بديلة، في حين أن النظام القديم كان يستخدم فقط شبكة سويفت كوسيلة اتصال بين الأعضاء والنظام، والجدير بالذكر بأنه تم الارتقاء بالرسائل المالية عبر سويفت إلى معيار ISO 20022 بدلاً من ISO 15022، كما أن نظام RTGS الجديد يعتمد على أساس رسائل نوع MX بديلاً عن رسائل MT. هذا ويسمح النظام الجديد باستلام أوامر دفع مستقبلية حيث يقوم العضو المرسل بوضع تاريخ استحقاق مستقبلي (Future Value Dated Transactions). أما المكاسب التي وفرتها النظام الجديد على المستوى العام فتتلخص في تحسين سرعة تنفيذ أوامر الدفع وتداول الأموال ونهائية الدفع وتحسين إدارة مخاطر السيولة والتسوية وتحسين كفاءة إدارة الأموال لدى البنوك وتنشيط سوق ما بين البنوك ورفع مستوى الثقة في النظام المالي الأردني محلياً ودولياً.

- بادر البنك المركزي بتوفير الربط بين كل من نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) ونظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)، وتستهدف عملية الربط؛ تمكين المواطنين ممن لا يملكون حسابات بنكية من القيام بالاستعلام عن قيم فواتيرهم ومدفوعاتهم الأخرى إلكترونياً باستخدام محافظهم الإلكترونية الناشئة عن طريق مقدمي خدمات الدفع المشاركين بنظام الدفع بواسطة الهاتف النقال؛ لتعمل إلى جانب العمليات المالية المتوفرة للعميل كالتحويل المالي والاستعلام عن الرصيد وتغذية الحساب والسحب النقدي. كما ستحقق عملية الربط المزيد من الوفورات المالية لمقدمي خدمات الدفع من خلال الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية المتعددة والمختلفة

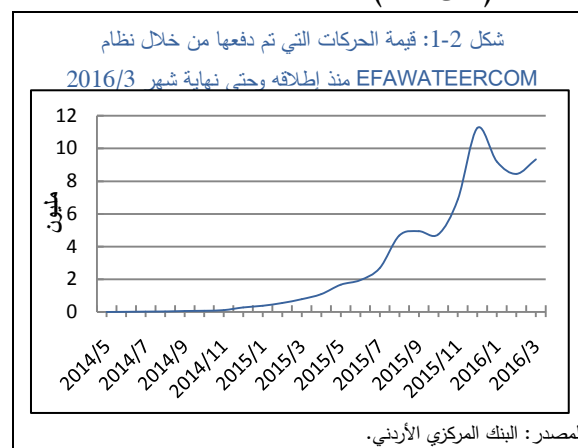
- قام البنك المركزي الأردني بناء على طلب العديد من المؤسسات الحكومية بإيجاد آلية متكاملة تمكن المؤسسات من تقديم خدماتها الإلكترونية بما فيها الدفع الإلكتروني على نفس الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة من خلال إتمام عملية ربط المواقع الإلكترونية التابعة للمؤسسات الحكومية مع خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً بهدف تمكين المواطنين من القيام بإنجاز معاملاتهم الحكومية إلكترونياً بما فيها الدفع الإلكتروني من خلال الموقع الرسمي للمؤسسة دون الحاجة إلى خروج المواطنين من الموقع.
- استمر البنك المركزي بتشغيل نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) خلال عام 2015، حيث أصبح عدد مقدمي خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال الرابطة على النظام 3 بنوك (بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل) وشركتين ماليين (الشركة المتميزة لخدمات الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف النقال، وشركة الحلول المالية للدفع من خلال الهاتف النقال) حيث بلغ عدد حركات الدفع من خلال النظام 835 حركة بقيمة إجمالية 25277 دينار أردني.
- استمر البنك المركزي بتقديم خدمات إلكترونية لعملائه من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية من خلال نظام تقديم خدمات بنكية إلكترونية لعملاء البنك المركزي E-Banking، حيث أتاح النظام خلال 2015 لـ 88 عميل من عملائه خدمة الاستعلام عن أرصدة حساباتهم واستخراج كشوفات الحسابات وإشعارات القيد وسيتم إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية تباعاً ومنها تمكين العملاء من تنفيذ التحويلات المالية بين الحسابات.
- استمر البنك المركزي خلال عام 2015 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً من خلال نظام إي فواتيركم (eFAWATEERcom) الذي يتم تشغيله من قبل شركة أردنية، والذي يرتبط بجميع البنوك العاملة في المملكة باستثناء سيتي بنك ومصرف الرافدين لتقديم الخدمة من خلال القنوات البنكية عن طريق نقطة اتصال واحدة فقط؛ دون الحاجة إلى تكرار عمليات الربط بين أنظمة مدفوعات التجزئة المختلفة. ومن المتوقع إتمام عملية الربط وتفعيلها على البيئة الحية في النصف الثاني من عام 2016.
- قيام البنك المركزي الأردني بإتباع طريقة موحدة لجميع العمليات ولجميع العملاء في منظومة نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (التغذية النقدية cash in، السحب النقدي cash out، عمليات الدفع وتحويل الأموال money transfer) عن طريق تخصيص رقم موحد وقائمة موحدة مدرج بها جميع العمليات الخاصة بالدفع بواسطة الهاتف النقال وإتاحتها أمام جميع العملاء باستخدام تقنية الرسائل النصية USSD وهي تقنية ذات أمن وحماية عالية جداً. وعليه، يقوم البنك المركزي بالعمل على توفير هذه الخدمة من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي:
 - تطوير نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال بالشكل الذي يدعم الخدمات المالية الخاصة بالمواطنين والمنفذة باستخدام تقنية الرسائل النصية USSD.
 - الاتفاق مع جميع مشغلي شبكات الاتصالات العاملة في المملكة (زين، أورنج، أمنية) بتخصيص رقم موحد وتطوير قائمة موحدة مدرج بها جميع العمليات الخاصة بالدفع بواسطة الهاتف النقال وإتاحتها أمام جميع المواطنين.
 - إتاحة جميع الخدمات المالية إلى عملاء مقدمي خدمات الدفع دون الحاجة إلى قيامهم بالاتصال المباشر مع مشغلي شبكات الاتصال مما يوفر عليهم الكثير من النفقات التشغيلية المترتبة على عمليات الربط الشبكي المتكررة.
- قيام البنك المركزي بربط جميع أجهزة الصراف الآلية ATMs العاملة في المملكة مع نظام الدفع بالهاتف النقال. وتمكن عملية الربط المواطنين من إجراء عمليات السحب النقدي من خلال محافظهم الإلكترونية أو حساباتهم البنكية عبر أجهزة الصراف المنتشرة في جميع أنحاء المملكة.

الفائضة نهاية يوم العمل بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى استخدامه لتوفير السيولة النهارية اللازمة لتدفق التحويلات المالية بين أعضاء النظام، وبحيث يتم عكس الأثر المالي لكافة العمليات المذكورة على الحسابات اللازمة في نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) بشكل آلي وأني. كما أن النظام الجديد قادر على معالجة الأدوات المالية الإسلامية بجميع أنواعها، الأمر الذي يوفر خيارات متعددة للبنوك الإسلامية لاستثمار السيولة الفائضة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن جهة أخرى، فإن النظام سيساهم في زيادة كفاءة الدورة الاقتصادية من خلال تمكين المواطنين من الاستثمار في السندات الموجهة للأفراد عن طريق كافة قنوات الدفع التي توفرها البنية التحتية لأنظمة الدفع والنقاص والتسويات في المملكة.

2-1-7-3 شركة المعلومات الائتمانية

قام البنك المركزي بالعمل على إيجاد الإطار التشريعي والقانوني اللازم لعمل الشركات التي تعنى بتبادل المعلومات الائتمانية حيث تم إصدار "قانون المعلومات الائتمانية" المؤقت رقم (15) لسنة 2010، و"نظام شركات المعلومات الائتمانية" رقم (36) لسنة 2011، ووفقاً لهذه المرجعيات القانونية فقد أنيط بالبنك المركزي الأردني مسؤولية ترخيص مثل هذه الشركات إلى جانب الرقابة والإشراف عليها وتنظيم أعمالها، وقد تم بتاريخ 2015/12/15 منح الموافقة لترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في المملكة، حيث ستوفر هذه الشركة قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما سيساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، ومن المتوقع أن يكون لإنشاء هذه الشركة انعكاسات إيجابية على تحسين الاشتغال المالي وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

المختلفة، كما تم ربط كل من مكاتب شركة البريد الأردني وشركة EMP كمقدمي لخدمات الدفع لاستهداف المواطنين ممن لا يملكون حسابات بنكية وتمكينهم من الاستعلام ودفع الفواتير الأمر الذي سيعزز من الشمول المالي في المملكة، هذا ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد المفوترين المشاركين في النظام 38 مفوتر موزعين بين مختلف القطاعات كالاتصالات، الخدمات الأساسية، الحكومي، التعليم، التأمين، التجارة الإلكترونية، النقابات المهنية، القطاع المالي، الهيئات الخيرية. وقد بلغ عدد حركات الدفع على النظام 478286 حركة بقيمة بلغت 41628223 دينار اردني خلال عام 2015 (شكل 1-2).



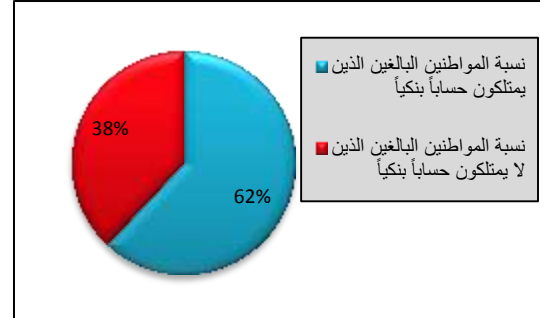
- باشر البنك المركزي بعملية تطوير وإعادة هيكلة الأنظمة المستخدمة لتنفيذ السياسة النقدية مع البنوك العاملة في الأردن، حيث تم اطلاق نظام DEPOX في 2016/02/07 ويعد نظام إلكتروني مركزي متكامل لإدارة المزادات الخاصة بكل من الأوراق المالية الحكومية وشهادات الإيداع، كما أنه يوفر منصة للتداول بين البنوك من خلال تنفيذ عمليات الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء وبيع وشراء الأوراق المالية. ويأتي إطلاق هذا النظام انسجاماً مع توجهات البنك المركزي المتمثلة في التحول من بيئة العمل الورقية إلى بيئة العمل الإلكترونية بما يكفل أعلى درجات السرية والشفافية لكافة فعاليات النظام.
- ويمكن النظام البنوك من تنفيذ عمليات نافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة أو أكثر مع البنك المركزي لضمان استغلال السيولة

2-1-8 قياس مستوى الاشتغال المالي في المملكة

بناءً على موافقة البنك المركزي قامت مؤسسة إنجاز بتكليف شركة متخصصة في إجراء المسوح (PKF) مسح لقياس مستوى الاشتغال المالي والثقافة المالية في الأردن، حيث تم إجراء الدراسة على عينة عشوائية ممثلة من كافة المحافظات عددها (1140) شخصاً ضمن الفئة العمرية من 18 - 80 سنة، وقد جاءت نتائج الدراسة لتبين أن مستوى الاشتغال المالي في المملكة أفضل مما كانت تشير إليه الدراسات السابقة، علماً بأن البنك المركزي قام بتحديد أسئلة إضافية لقياس الاشتغال المالي وفيما يلي أبرز نتائج الدراسة:

1. بينت الدراسة أن نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساباً بنكياً تبلغ (62%) وهي نسبة منطقية وجيدة ومساوية تقريباً للمتوسط العالمي مقارنة مع ما كانت تشير إليه الدراسات القديمة (حوالي 25%)، إلا أن النسبة في الأردن ما زالت أقل من الدول المتقدمة التي تصل فيها إلى حوالي (80%-90%) (شكل 2-2).

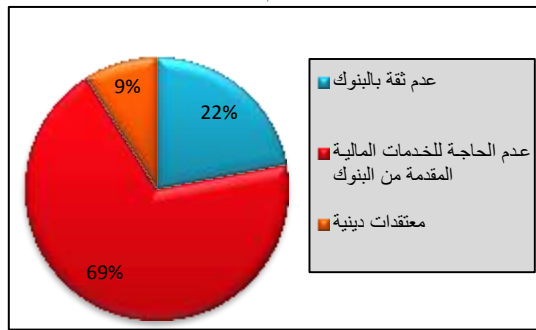
شكل 2-2: نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساباً بنكياً



المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

2. أفاد (69%) من الذين لا يملكون حسابات بنكية بأنهم لا يملكون حساباً بنكياً لعدم حاجتهم للخدمات المالية المقدمة من البنوك، فيما أفاد (22%) بأن ذلك يعود إلى عدم ثقافتهم بالبنوك و(9%) لمعتقداتهم الدينية (شكل 2-3).

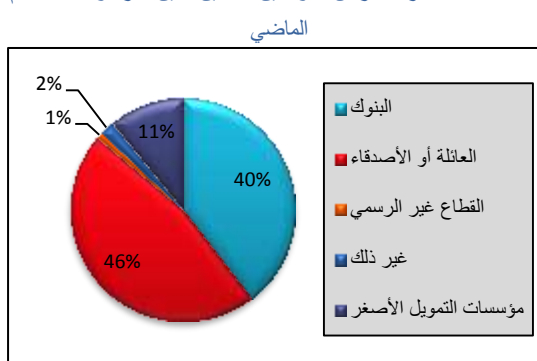
شكل 2-3: أسباب عدم امتلاك حساباً بنكياً



المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

3. بينت الدراسة أن حوالي نصف الذين اقترضوا خلال العام الماضي اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء أو مصادر غير رسمية والنصف الآخر اقترض من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، علماً بأنه وبشكل عام فإن نسبة الحاصلين على قروض من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تبلغ حوالي 17% من المواطنين ضمن الفئة العمرية (18-80) سنة (شكل 2-4).

شكل 2-4: مصادر الاقتراض للمواطنين البالغين الذين اقترضوا خلال العام الماضي

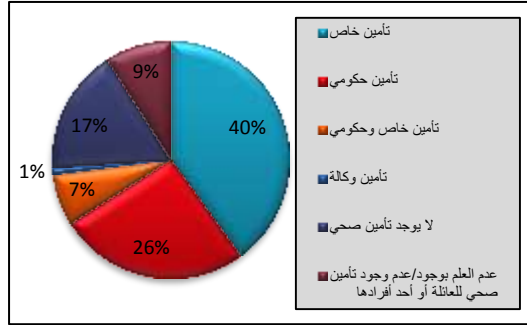


المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

4. أفاد (75%) من غير المقترضين بأنهم لم يقترضوا لعدم حاجتهم للاقتراض، في حين أفاد (9%) فقط بأن الأسباب تعود لشروط الاقتراض وتكاليفه، وأفادت النسبة المتبقية أن الأسباب تعود إلى المعتقدات الدينية أو عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات، وهذه النتائج تعزز أن تجاوب البنوك ومؤسسات التمويل مع الطلب على الائتمان المقدم من قبل الأفراد هو تجاوب جيد وأن الغالبية العظمى من غير المقترضين لم يقترضوا لعدم حاجتهم للاقتراض (شكل 2-5).

¹ يُعزى الفرق إلى أن الدراسات السابقة كانت تبدأ بالفئة العمرية 15 سنة لكن البدء بالفئة العمرية 18 سنة مناسب أكثر للأردن

شكل 2-8: امتلاك بوليصة تأمين صحي



المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

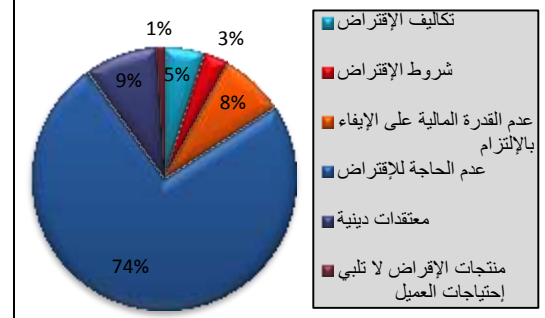
من خلال نتائج هذه الدراسة يتبين أن مستوى الاشتغال المالي في المملكة أفضل مما كانت تشير اليه الدراسات القديمة خاصة ما يتعلق بالأفراد وهذه النتائج منطقية في بلد صغير يعيش معظم سكانه في المدن الرئيسية التي تنتشر فيها البنوك والمؤسسات المالية بشكل جيد، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن من أهم الأمور الواجب التركيز عليها لتعزيز الاشتغال المالي هي:

1. تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل حيث أن حصتها من التمويل ما زالت متواضعة (7.3%) بالرغم من الجهود المبذولة، وقد يعود ذلك إلى الحاجة إلى المزيد من الوقت لنلمس أثر الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات.
 2. تعزيز الثقافة المالية خاصة ما يتعلق بإدارة ميزانية العائلة وبناء وتجذير ثقافة الريادة وتأسيس المشاريع الصغيرة بدلاً من البحث عن الوظائف.
 3. تعزيز حماية العملاء وتوعيتهم بمخاطر الإفراط في الاقتراض بهدف تعزيز التمويل المسؤول.
 4. الاستمرار في تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية.
- هذا وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قام في عام 2015 بإنشاء رابط الكتروني على الصفحة الرئيسية لموقعه الإلكتروني تحت عنوان "سياسة وبرنامج البنك المركزي لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة"، وذلك بهدف نشر الوعي وإطلاع كافة شرائح المجتمع على البرامج المتاحة بهذا الخصوص، ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع للرابط الإلكتروني التالي:

http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=385&local_type=0&local_id=0&local_details=0&local_details1=0&localsite_branchname=CBJ

من جهة أخرى فقد بينت دراسة حديثة صدرت عن جمعية البنوك في شهر 6/2016 أن عدد المودعين في البنوك

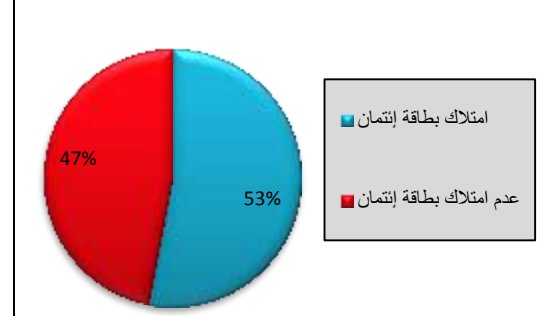
شكل 2-5: أسباب عدم الاقتراض



المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

5. فيما يخص نسبة من يمتلكون بطاقة ائتمان (تعتبر تسهيلات أيضاً) فقد بلغت النسبة (53%) (شكل 2-6).

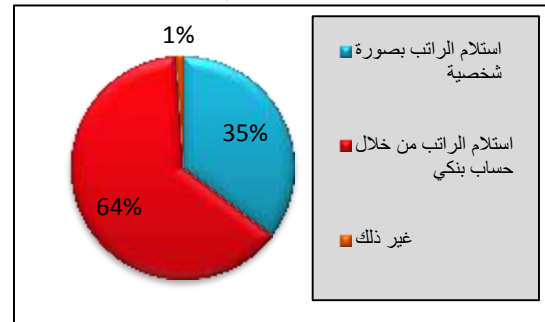
شكل 2-6: امتلاك بطاقة ائتمان



المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

6. أفاد (64%) من الذين يتلقون الرواتب أنهم يتلقوا رواتبهم من خلال حساب بنكي، وحوالي (35%) نقداً (شكل 2-7).

شكل 2-7: طريقة استلام الرواتب



المصدر: دراسة مسحية لقياس الاشتغال المالي معدة من قبل شركة إنجاز.

7. بلغت نسبة من يمتلكون بوليصة تأمين صحي سواء حكومي أو خاص أو تأمين وكالة حوالي (74%) (شكل 2-8).

إدارة البنك المركزي وتوسيع صلاحياته الإشرافية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي واستقلالية قراراته.

ومن أبرز الاختصاصات التي أنيطت بالبنك المركزي بموجب القانون المعدل - والتي كانت في مجال الإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته- الصلاحيات الواسعة والصريحة التي تخول البنك المركزي توطيد قواعد الحوكمة في جميع تلك الجهات.

أما في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني، فقد خول القانون المعدل البنك المركزي صلاحيات التنظيم والرقابة والأشرف على نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفؤة للدفع والنقص والتسوية في المملكة، مع ترسيخ أهم المبادئ العالمية المتبعة في أنظمة الدفع من قبيل اعتبار أوامر التحويل أو التسوية الناجمة عن عمليات النقص في أنظمة الدفع نهائية وغير قابلة للنقض أو الرجوع عنها أو إلغائها بعد إتمامها لأي سبب دون الإجحاف بحقوق الأطراف ذوي العلاقة.

كما أعاد القانون المعدل التأكيد على دور البنك المركزي، كمركز إيداع للأوراق المالية الحكومية، وتطوير دوره في منح السلف التي تستهدف تمويل قطاعات الأعمال والأنشطة الاقتصادية كالمشاريع الصناعية والزراعية والتمويل الأصغر والطاقة المتجددة وغيرها من قطاعات الأعمال والأنشطة الاقتصادية، مع إمكانية توسيع دائرة أطراف السياسة النقدية وفق الشروط والضوابط التي يراها مجلس إدارة البنك المركزي مناسبة لتشمل أي مؤسسة مالية يرى البنك المركزي أن نشاطها يؤثر في أي من أهدافه ومهامه.

وتناولت نصوص القانون المعدل أيضاً دور البنك المركزي في منح تسهيلات سيولة استثنائية باعتباره الملجأ الأخير للبنوك التي قد تحتاج في ظروف طارئة تهدد الاستقرار النقدي أو المالي في المملكة، وكذلك منحه صلاحيات واسعة في تحديد مقدار الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنوك بهدف تطوير هذه الأداة لممارسة البنك المركزي لمهامه.

وانسجاماً مع مخرجات الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية؛ جاء القانون المعدل بعدد من النصوص التي تهدف إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي من كافة الجوانب ابتداءً من إلغاء كافة النصوص القانونية التي كانت تتيح للبنك المركزي منح تسهيلات للحكومة، وانتهاءً بتعديل آلية التعيين وقبول الاستقالة ليصبح قرار التعيين وقبول الاستقالة لكل من المحافظ/رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء المجلس بمن فيهم نائباً المحافظ بقرار من

العاملة في الأردن بلغ نحو مليوني مودع ثلثهم تقريباً من النساء، في حين بلغ عدد المقترضين من البنوك حوالي 565 ألف مقترض 19.2% منهم من النساء.

2-2 البنية التشريعية للنظام المالي

مما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها²، هذا ويقوم البنك المركزي الأردني وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من استراتيجية البنك المركزي الأردني الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصل البنك المركزي في عام 2015 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وذلك على النحو التالي:

1-2-2 القوانين والأنظمة

1-1-2-2 قانون البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون البنك المركزي المعدل رقم 24 لسنة 2016 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/6/16.

وتضمن القانون المعدل العديد من الجوانب أهمها: توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، حيث جاء القانون المعدل ليرسخ بالنصوص القانونية دور البنك المركزي في المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في المملكة كهدف أساسي من أهدافه. بالإضافة إلى تعزيز حاكمية مجلس

² المصدر: دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي "Regulatory and Supervisory Independence and Financial Stability" 2002.

ضوابط لتحديد عمل شركات الصرافة بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والمستجدات في القطاع المصرفي. ويحدد القانون الجديد شروط ومتطلبات ترخيص شركات الصرافة ومتطلبات رأس المال لها وتوسيع صلاحيات البنك المركزي من خلال فرض تعليمات تقيد شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية، كما وتتيح المجال لشركات الصرافة للاقتراض ضمن شروط محددة وبموافقة البنك المركزي.

كما يحدد القانون الجديد أيضاً الشروط المتعلقة بالشركاء ومجلس الإدارة من حيث التعيين والأعمال المسموح لهم القيام بها إضافة إلى حالات عزل أعضاء مجلس الإدارة. كما يتيح هذا القانون اتخاذ إجراءات وفرض غرامات أكثر صرامة على مخالفات شركات الصرافة.

2-2-1-3 قانون المعاملات الإلكترونية

صدر قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لعام 2015 - بالتشارك مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وجهات أخرى ذات علاقة- وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2015/5/17 ونص القانون على جواز إجراء الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامّة والبلديات معاملاتها باستخدام الوسائل الإلكترونية شريطة توافر متطلبات التعامل الإلكتروني الواردة في هذا القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه. وبموجب هذا القانون على كل شركة دفع وتحويل إلكتروني الحصول على ترخيص بذلك من البنك المركزي، حيث تخضع شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في ممارسة نشاطها لرقابة البنك المركزي وإشرافه. كما تكون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسؤولة عن إدارة منظومة التوثيق الإلكتروني للشهادة الجذرية، كما تكون هيئة تنظيم قاطع الاتصالات الجهة المختصة بترخيص جهات التوثيق الإلكتروني واعتمادها وتنظيم أعمالها وفقاً للأنظمة والتعليمات التي تصدر بموجب أحكام هذا القانون. وفرض القانون عقوبات بحق من ينشئ وينشر شهادة توثيق إلكتروني بغرض احتيالي أو لأية أغراض غير مشروعة.

كما اعتبر القانون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جهة التوثيق الإلكتروني للوزارات والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات.

وقد تضمن القانون الأمور الواجب توافرها بالسجل الإلكتروني في حال اشتراط أي تشريع تقديم النسخة الأصلية من أي قيد أو مستند أو وثيقة، كما بيّن القانون كافة الجوانب المتعلقة برسالة المعلومات مثل: الحالات

مجلس الوزراء الموقر على أن يقترن بالإرادة الملكية السامية مع إلغاء اشتراط وجود ممثلين عن البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة في عضوية مجلس الإدارة بغرض تعزيز الاستقلالية لإدارة البنك المركزي. كما تم بموجب القانون المعدل رفع عدد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ليصبح تسعة أعضاء لتمكينه من تشكيل اللجان المختلفة للقيام بمهامه بما فيه ذلك لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

2-2-1-2 قانون أعمال الصرافة

تم إقرار قانون أعمال الصرافة رقم 44 لعام 2015 من قبل مجلس الأمة ليحل محل قانون الصرافة رقم 26 لعام 1992، حيث تم نشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2015/10/18. وقد جاء القانون الجديد توافقياً بين شركات الصرافة والبنك المركزي وبما يخدم مصلحة المواطن وهذا القطاع الهام.

حيث يأتي إصدار هذا القانون في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين الذي جعل منه أهم القطاعات الحيوية في المملكة واستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية.

ويشكل القانون الجديد الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط المصرفي في المملكة من خلال تحديد شروط ومتطلبات ترخيص الشركات واندماجها وتصفياتها وتنظيم أدارتها ومعالجة موضوع السجلات والدفاتر التي يجب عليها الاحتفاظ بها، إضافة إلى تفعيل دور المحاسب القانوني في مجال تدقيقه على أعمالها من حيث توسيع نطاق مهامه وبما يتناسب مع أفضل الممارسات، وكما ساهم في إيجاد التنظيم القانوني لأسس تبليغ الشركات لأي قرارات أو تعليمات صادرة عن البنك المركزي وتوسيع دور البنك المركزي من خلال فرض تعليمات لشركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية وحجم العمالة غير الأردنية، وتم بموجبه وضع السند القانوني لتشكيل لجنة مختصة بالشكاوي التي ترد إلى البنك المركزي المتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات الصرافة.

هذا وسيشهد قطاع أعمال الصرافة في المملكة تغيرات مالية واقتصادية تتعلق بتوسيع قاعدة أنواع الشركات التي يجوز ترخيصها لممارسة أعمال الصرافة الأمر الذي سينتج عنه إعادة هيكلة للقطاع بما يتلاءم والمتطلبات القانونية والتشريعية، إضافةً لإلغاء القيود التي تحول دون تدفق الاستثمارات والأموال من وإلى المملكة وإتاحة الفرص لترخيص فروع شركات صرافة أجنبية في المملكة، ووضع

يكون أي من أعضاء المجلس بما فيهم رئيس مجلس الإدارة عضواً تنفيذياً وأن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية، بالإضافة إلى وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات بتحديد ووضوح لتأمين وجود أطر فعالة للرقابة. كما تقتضي التعليمات الجديدة معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح يمكن أصحاب المصالح من تقييم وضع البنك بما في ذلك أدائه المالي، وأن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المسائلة، كما تضمنت التعليمات الجديدة مبادئ الملاءمة من حيث توفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والخبرة العملية والكفاءة والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية العليا في البنوك وأيضاً هيئة الرقابة الشرعية، بما يكفل المحافظة على سلامة ومثانة الأوضاع المالية والإدارية للبنوك وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

2-2-2-2 مشروع تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك:

قام البنك المركزي خلال عام 2016 بإصدار مشروع تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك العاملة في المملكة، حيث تضمن المشروع ما يلي: الشروط الواجب توافرها بسياسة التدقيق الخارجي، معايير اختيار مكتب التدقيق وفريق التدقيق (المسؤول والأعضاء)، آلية ترشيح وتعيين مكتب التدقيق، الحد الأدنى من الأمور التي يجب مراعاتها لاستقلالية وموضوعية مكتب وفريق التدقيق، مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كيفية متابعة عمل مكتب التدقيق خلال تنفيذ عملية التدقيق، التقارير الواجب تزويدها للجنة التدقيق من قبل مكتب التدقيق، واجبات مكتب التدقيق تجاه البنك المركزي، ولمزيد من التفاصيل عن هذه التعليمات يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك المركزي على الرابط التالي:-

http://www.cbj.gov.jo/uploads/External_Auditing_Instructions_Project_2_2016.pdf

التي تُعتبر فيها صادرة عن المنشئ، كيفية تحديد وقتها ومكانها.

كما أوضح القانون الشروط الواجب توافرها لاعتبار التوقيع الإلكتروني محمي وموثق، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن القانون الشروط التي يُعتبر من خلالها السند الإلكتروني قابلاً للتحويل إضافةً إلى حقوق حامل السند الإلكتروني.

كما تضمن القانون دور البنك المركزي - وبمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية- في إجراءات عمل أنظمة الدفع الإلكتروني ومتطلباتها الفنية والتقنية ومتطلبات إصدار النقود الإلكترونية وشروط التعامل بها وتسوية النزاعات التي تنشأ بين أطراف معاملة تحويل الأموال الإلكترونية، وكذلك الشروط والإجراءات والمتطلبات الفنية والتقنية للشبكات الإلكترونية ومواصفات النظام الإلكتروني الواجب تطبيقها لتقديم الشيكات وعرضها وتقاصها إلكترونياً.

وقد فرض القانون عقوبات بحق من ينشئ وينشر شهادة توثيق إلكتروني بغرض احتيالي أو لأية أغراض غير مشروعة.

2-2-2 التعليمات

1-2-2-2 تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية:

شهد موضوع الحاكمية المؤسسية تطورات هامة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث قام عدد من الهيئات والمنظمات المختصة كمنظمة التعاون والتنمية (OECD) ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي، بإصدار بعض المبادئ حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، وفي ضوء هذه التطورات قام البنك المركزي بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية رقم (2014/58) تاريخ 2014/9/30، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها، وتبعاً لذلك تم إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (2015/61) بتاريخ 2015/5/12 التي تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الصادرة بهذا الخصوص عن الهيئات والمنظمات المختصة المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى ما صدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ومن المبادئ التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية الفصل بين مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن لا

2-2-3 التعاميم الرقابية

قام البنك المركزي خلال عام 2015 بإصدار العديد من التعاميم الرقابية وأبرزها ما يلي :

- التعميم رقم (6714/2/23) تاريخ 2015/6/1 والمتضمن منهجية مقترحة لتحديد والتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية (D-SIBs)، حيث تبين من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن المشاكل التي تواجهها بعض البنوك تؤثر سلباً وبشكل كبير على الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة والعالم أحياناً، وذلك في ضوء كبر حجم هذه البنوك وارتفاع حصتها السوقية من الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي ووجود ترابطات كبيرة لها مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاقتصاد بشكل عام. وحرصاً من البنك المركزي الأردني على تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة وتطبيقاً لتوصيات مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية بضرورة وجود إطار لتحديد والتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs)، فقد تم تطوير منهجية لتحديد هذه البنوك واحتساب متطلبات رأس المال الإضافية المطلوبة منها. وسيتم تطبيق هذه المنهجية اعتباراً من تاريخ تطبيق تعليمات بازل III (متطلبات رأس المال التنظيمي).
- تعميم رقم (11673/4/2/10) تاريخ 2015/9/21 الموجه للبنوك العاملة في المملكة ومرفقه "تعليمات النماذج والوسائل الخاصة بالإخطار عن العمليات التي يشته بأنها مرتبطة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب"، حيث سرت هذه التعليمات على الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال النافذ ابتداء من 2015/10/1.
- تعميم رقم (1271/1/10) تاريخ 2016/1/25 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص ضرورة اعتماد البنوك على بيانات مالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني عند اتخاذ القرارات الائتمانية والتأكيد على قيام البنوك بالحصول على مصادقة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على صحة توقيع المحاسب القانوني على البيانات الخاصة بالعملاء.

- تعميم رقم (2421/4/2/10) تاريخ 2016/2/16 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص التأكيد على عدم منح دفاتر شيكات للعملاء المدرجين على قائمة الشيكات المرتجعة.
- تعميم رقم (6027/4/2/10) تاريخ 2016/4/25 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص التأكيد على ضرورة أن تكون خدمات إرسال رسائل SMS خدمة إجبارية لكافة عملاء التجزئة وليست اختيارية، وعلى أن تكون الخدمة مرتبطة بطبيعة الحركة وليست مقصورة على حركات السحب فقط، وبدون أية تكاليف إضافية على العملاء، وذلك حرصاً من البنك المركزي على سلامة التعاملات المالية التي تنفذها البنوك عبر الوسائل الإلكترونية وأمن النظم والمعلومات الخاصة بها.
- تعميم رقم (13120/5/1/1) بتاريخ 2015/10/18 تم توجيهه للبنوك العاملة ولشركات الدفع في المملكة بخصوص التحذير من عمليات الاحتيال على بطاقات الدفع والتأكيد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الوقائية والاحترازية من أجل الحيلولة دون تعرض البطاقات لإساءة الاستخدام أو الاختراق.
- تعميم رقم (7293/4/2/10) تاريخ 2016/5/24 تم توجيهه للبنوك العاملة في المملكة، حيث تم بموجب هذا التعميم التأكيد على البنوك بضرورة التوقف عن منح تسهيلات لعملائها تحت مسميات مختلفة (منها: القرض الشخصي لإعادة تمويل العقارات، قرض تحسين المنزل/Equity Release) لفترة تزيد عن 8 سنوات، كونها تتعارض والمادة (9/ب) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 والمتعلقة بعدم منح قروض شخصية بفترة سداد تزيد عن 8 سنوات.

كما قام البنك المركزي بتاريخ 2015/4/30 بإصدار بيان صحفي يحذر فيه المواطنين من التعامل مع بعض الشركات التي تدعي استعدادها لتقديم القروض أو التوسط مع البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل رسوم،

كونها غير مرخصة. كما أكد البنك المركزي على أنه يحظر على البنوك المرخصة في المملكة التعامل مع مثل هذه الشركات كونها غير مرخص لها بتقديم هذه الخدمة كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك فإن قرار منح القرض يعود بصورة مطلقة إلى البنك وفقاً لسياسته الائتمانية، وأن الوسيلة الآمنة والصحيحة للحصول على القرض تكون بمراجعة البنك مباشرة.

الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره

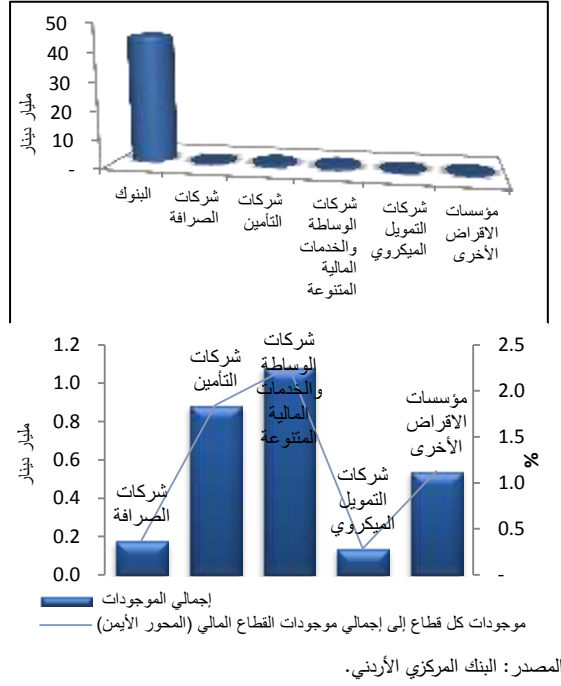
1-3 مقدمة

يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات الإقراض المتخصصة الأخرى.

يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك وشركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1، فيما تتولى كل من وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين³ وشركات الوساطة المالية على التوالي، أما فيما يخص شركات الإقراض الأخرى فلا يوجد أي جهة تشرف عليها ولكن وزارة الصناعة والتجارة هي الجهة المسؤولة عن تسجيل هذه الشركات.

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته ما قيمته 48 مليار دينار كما في نهاية عام 2015، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 94.1% من إجمالي موجودات القطاع المالي (شكل 1-3).

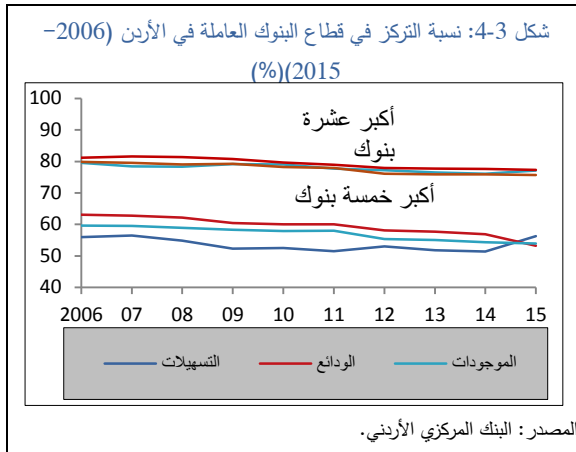
شكل 1-3: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2015)



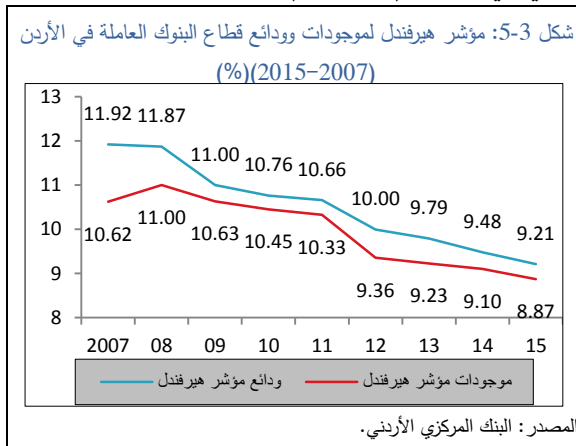
2-3 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن

مقارنةً بدول المنطقة فإن الجهاز المصرفي الأردني يعتبر كبيراً نسبة لحجم الاقتصاد الأردني، حيث بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2015 ما قيمته (45.2) مليار دينار أردني. مشكلة ما نسبته 169.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 174.6% لعام 2014، وهي رابع أعلى نسبة بين الدول العربية (التي تمت المقارنة بها) بعد قطر ولبنان والإمارات (شكل 2-3).

³ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ (2016/2/24) تولي البنك المركزي الرقابة على قطاع التأمين، وبحيث يتم نقل مهام الرقابة على قطاع التأمين إلى البنك المركزي خلال سنتين.

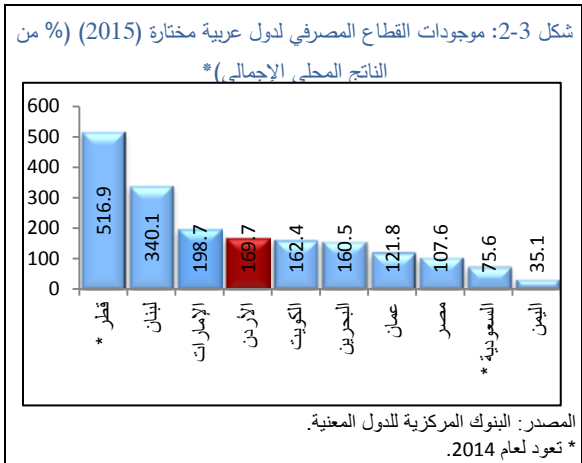


فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي فقد كان هناك تحسناً في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 11.9% في نهاية عام 2007 وأصبح يبلغ 9.2% في نهاية عام 2015 منخفضاً أيضاً عن مستواه لعام 2014 حيث كان 9.5% مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في تحسن مستمر، ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009. ومن الجدير بالذكر أن انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني له انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 3-5).

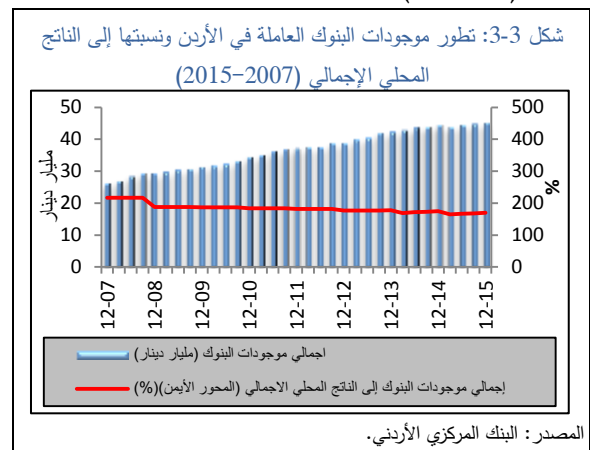


3-2-1 هيكل ملكية البنوك

بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2015 حوالي 49% وتعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم وجود قيود عليها في الأردن، ومن الجدير بالذكر أن نسبة

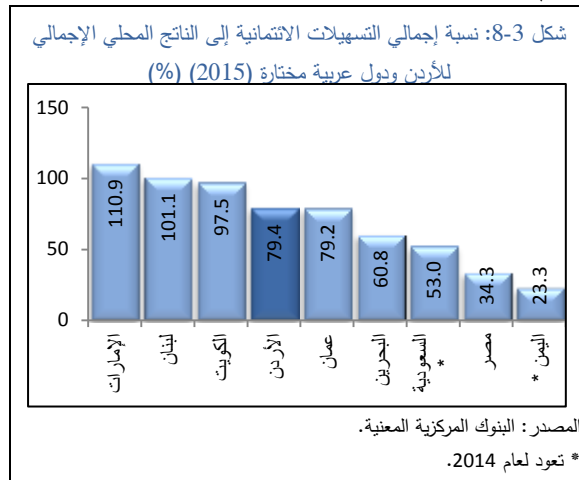


بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات السبع الماضية، حيث كانت تبلغ 217.2% في نهاية عام 2007 وأصبحت 169.7% في نهاية عام 2015، ويعود السبب الرئيسي لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 3-3).

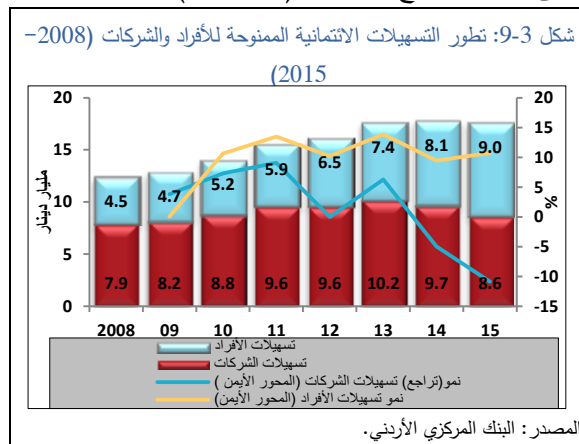


فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 25 بنكاً ما نسبته 53.9% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 75.7% وذلك في نهاية عام 2015، ومن الجدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكبر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6% لأكبر خمسة بنوك و 79.9% لأكبر عشرة بنوك وبالتالي فإن هنالك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة (شكل 3-4)، إلا أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن ما زال مرتفعاً.

الأردن المرتبة الرابعة بين عدد من دول المنطقة (شكل 8-3).



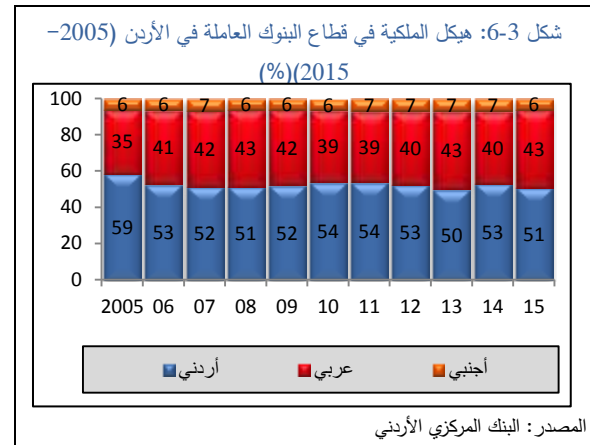
ومن الجدير ذكره أن نسبة النمو في تسهيلات الأفراد (أفراد وعقارية) في عام 2015 بلغت 10.8% في حين أن تسهيلات الشركات انخفضت بنسبة 10.9% مما يدل على توجه البنوك في السنوات الأخيرة نحو إقراض قطاع الأفراد وعلى حساب قطاع الشركات (شكل 9-3).



وبالرغم من أن إقراض قطاع الأفراد له العديد من النواحي الإيجابية على القطاع المصرفي والاقتصاد من حيث زيادة مستوى التنوع في محفظة تسهيلات البنوك وبالتالي تقليل المخاطر التي تواجهها بالإضافة إلى زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق والاستهلاك وتحسين مستوى معيشتهم وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي، إلا أن مساهمة قطاع الأفراد في حفز النمو الاقتصادي تكون عادة أقل من مساهمة قطاع الشركات. هذا وسيتم التطرق لاحقاً في فصل مستقل إلى موضوع مديونية الأفراد في المملكة بشكل مفصل.

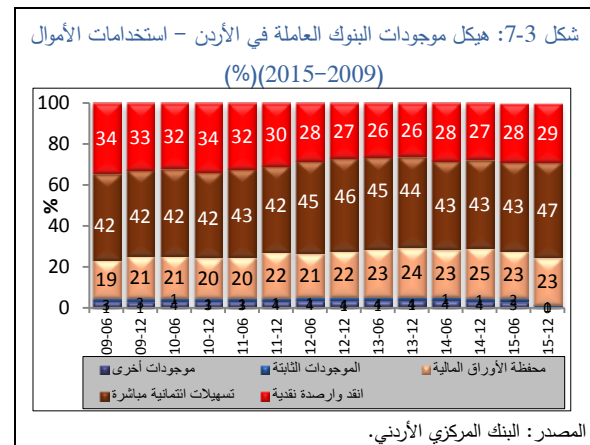
فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة فإن نسبة تسهيلات الشركات الكبرى أخذت اتجاهاً تنازلياً منذ عام 2010 حيث كانت 50.7% وانخفضت لتصل إلى

ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011 إلا أن النسبة عادت إلى الارتفاع خلال الأعوام الأربع الأخيرة الأمر الذي يعكس زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات استراتيجية مستقرة (شكل 6-3).



2-2-3 استخدامات الأموال (الموجودات)

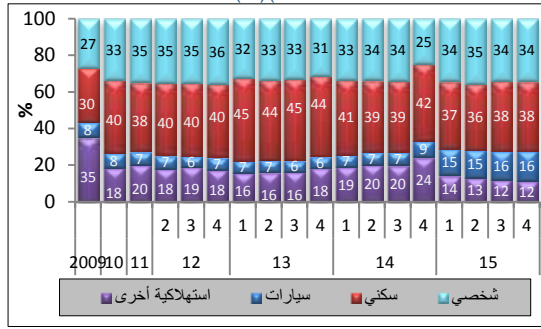
بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث شكلت في نهاية عام 2015 ما نسبته 46.8% من موجودات البنوك مقابل ما نسبته 43.2% لعام 2014 (شكل 7-3).



نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2015 بما نسبته 9.6% لتصل إلى حوالي 21.1 مليار دينار علماً أن نسبة النمو في عام 2014 كانت 1.8%.

ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 79.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015 مقابل 75.3% لعام 2014، حيث احتل

شكل 3-11: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2009-2015) (%)

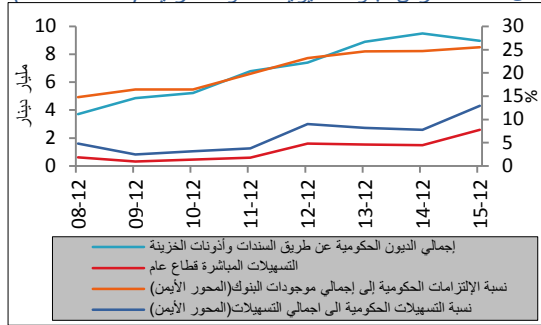


المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة بكفالة الحكومة، فقد بلغت مديونية الحكومة تجاه البنوك حوالي 11.6 مليار دينار أردني مشكلة ما نسبته 25.5% من إجمالي موجودات البنوك كما في نهاية عام 2015 مقابل ما مقداره 11 مليار دينار وما نسبته 24.7% من موجودات البنوك كما في نهاية عام 2014، ومن الجدير ذكره أن مديونية الحكومة لدى البنوك تتكون من 9 مليار دينار على شكل سندات حكومية و 2.6 مليار على شكل تسهيلات ممنوح معظمها لشركة الكهرباء الوطنية.

إن تعرض البنوك للديون الحكومية أو المكفولة منها كنسبة من موجودات البنوك ارتفع من 14.8% في نهاية عام 2008 ليصل إلى 25.5% في نهاية عام 2015 (شكل 3-12).

شكل 3-12: تعرض البنوك لمديونية الحكومة الأردنية (2008-2015)

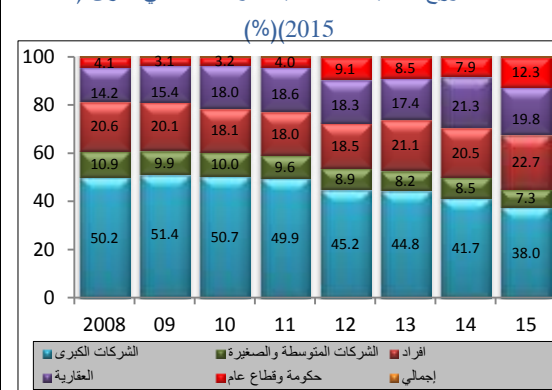


المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ بلغت نسبتها في نهاية عام 2015 حوالي 86.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مسجلة انخفاضاً طفيفاً عن عام 2014 حيث كانت تبلغ 87% (شكل 3-13).

33.5% في نهاية عام 2015، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد ارتفعت من 4.1% في عام 2008 إلى 12.9% في عام 2015، وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فقد بلغت النسبة 7.3% في نهاية عام 2015 مقارنة مع 8.5% لعام 2014، علماً بأن معدل النسبة في الاقتصادات الناشئة يبلغ من 20-25%. هذا وقد بينا في الفصل الثاني إجراءات البنك المركزي الهادفة إلى تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل (شكل 3-10).

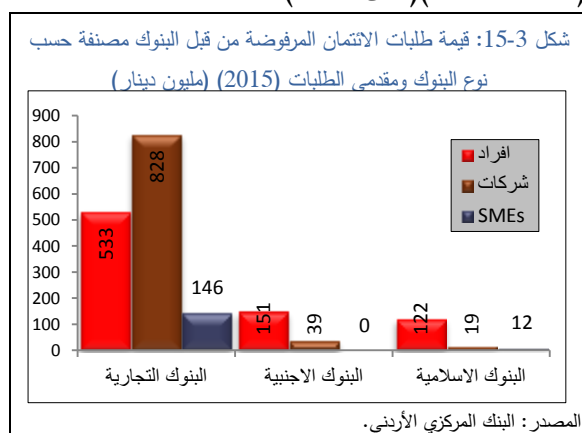
شكل 3-10: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن (2008-2015) (%)



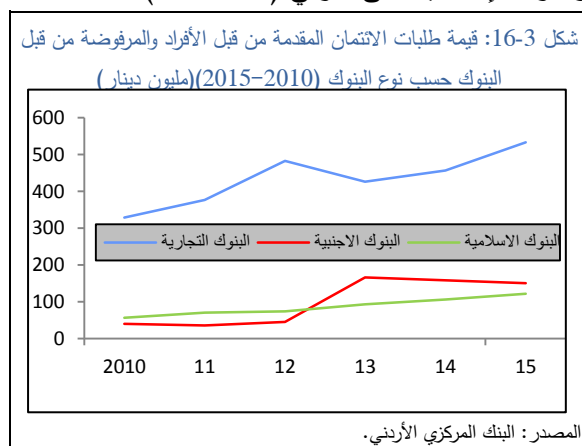
المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لقطاع الأفراد فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض السكنية الممنوحة للأفراد والتي شكلت 37.9% من قروض الأفراد في نهاية عام 2015 مقابل 41.9% في نهاية عام 2014، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فهي تعود إلى السلف الشخصية حيث شكلت 34% من قروض الأفراد في نهاية عام 2015 مقابل 24.7% كما في نهاية عام 2014، أما بالنسبة لقروض السيارات فقد شكلت 16.5% في نهاية عام 2015 مقارنة بحوالي 9% في نهاية عام 2014 (شكل 3-11). وتجدر الإشارة إلى أن التغير في نسب مكونات التسهيلات الممنوحة للأفراد يعود في جزء كبير منه إلى قيام البنوك بإعادة تصنيف هذه المكونات لتحسين دقة تصنيف البيانات خاصة بعد تطبيق مشروع نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني في نهاية عام 2015.

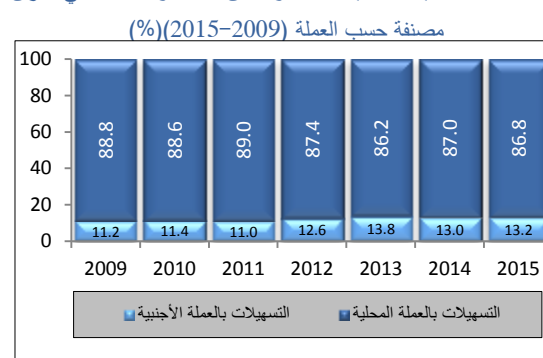
حيث يلاحظ حدوث تحسن على تجاوب البنوك مع الطلب على الائتمان خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية مقارنة مع الفترة (2010-2012) (شكل 3-15).



فيما يخص قطاع الأفراد فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلهم للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2015 حوالي 346 ألف طلب بقيمة إجمالية 4368 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 13.1% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الأفراد وبقيمة إجمالية 805 مليون دينار أو ما نسبته 18.4% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2015 مقارنة مع ما نسبته 15.8% لعام 2014، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة التسهيلات المرفوضة لتسهيلات الأفراد لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 33.2% مقارنة مع 19.8% و 10% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي (شكل 3-16).



شكل 3-13: تصنيف التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن



3-2-2-1 الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه

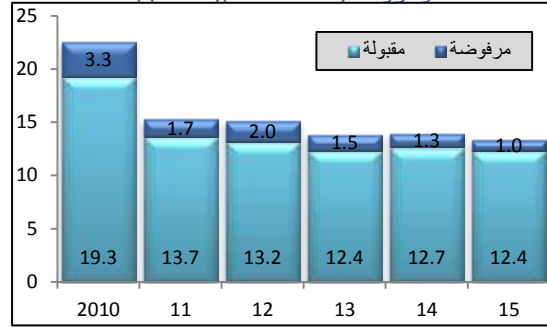
لقياس حجم الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه فقد قام البنك المركزي بتحديث وتطوير الدراسة التي قام بها في عام 2014 وذلك من خلال تجميع الاستبيانات الواردة من البنوك كما في 2015/12/31، وتالياً أهم نتائج تلك الدراسة.

بلغ عدد الطلبات المقدمة للبنوك من الأفراد والشركات للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2015 حوالي 359.4 ألف طلب بقيمة إجمالية 11.2 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 12.9% من أعداد الطلبات المقدمة وبقيمة إجمالية 1.7 مليار دينار أو ما نسبته 15.1% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة مقارنة مع ما نسبته 15.8% لعام 2014، ويُشير الشكل 3-14 إلى أن النسبة بدأت بالانخفاض منذ عام 2012.

شكل 3-14: قيمة طلبات الائتمان المقدمة للبنوك والمقبولة والمرفوضة ونسبة الرفض (2010-2015)



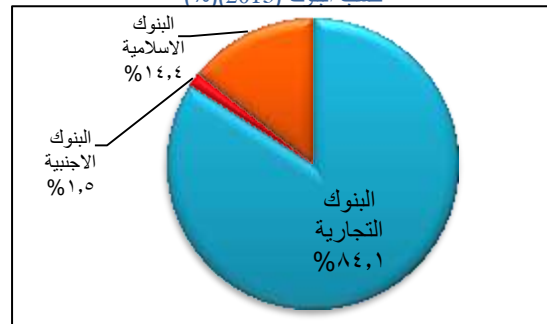
شكل 3-19: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للبنوك المقبولة والمرفوضة (ألف طلب) (2010-2015)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبات المقدمة للبنوك من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) شكلت ما نسبته 76% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة من إجمالي الشركات، حيث بلغت 10.2 ألف طلب بقيمة إجمالية 1389.8 مليون دينار رفض منها ما نسبته 17.8% من قيمة الطلبات المقدمة مقارنة مع ما نسبته 13.9% لعام 2014، هذا وقد حظيت البنوك التجارية بالنسبة الأكبر من طلبات التسهيلات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة حوالي 84.1% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات، أما الطلبات المقدمة إلى البنوك الإسلامية فقد بلغت نسبتها حوالي 14.4% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة وأقل نسبة سجلتها البنوك الأجنبية بحوالي 1.5% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات.

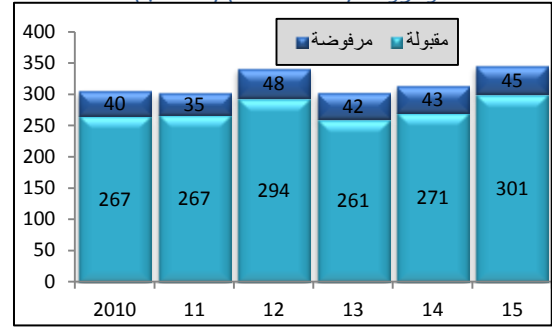
شكل 3-20: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2015) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

هذا وقد شكلت الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (79.7%) من إجمالي عدد الطلبات المرفوضة لإجمالي قطاع الشركات، وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الإسلامية بما نسبته (60.8%) من إجمالي قيمة الطلبات المرفوضة المقدمة من إجمالي الشركات.

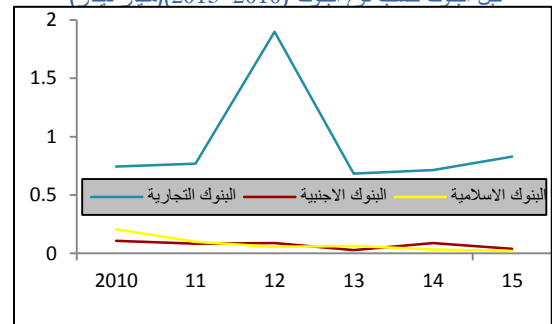
شكل 3-17: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد للبنوك المقبولة والمرفوضة (ألف طلب) (2010-2015)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

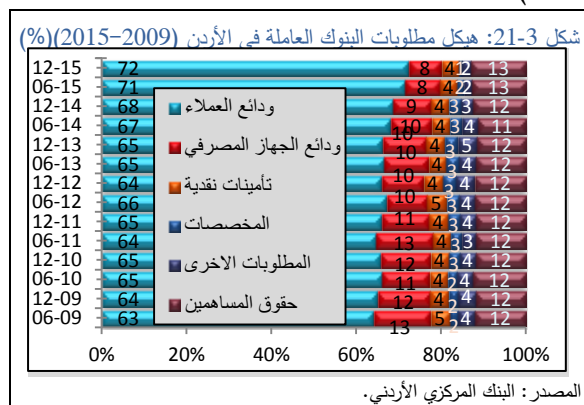
أما فيما يتعلق بقطاع الشركات فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلها (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2015 حوالي 13.3 ألف طلب بقيمة إجمالية 6833.7 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 7.6% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الشركات وقيمة إجمالية 886.2 مليون دينار أو ما نسبته 13% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2015 مقارنة مع ما نسبته 14.1% لعام 2014، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة التسهيلات المرفوضة لتسهيلات الشركات لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 19% مقارنة مع 14.3% و 2.3% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي. وبمقارنة نسبة قيمة الطلبات المرفوضة لقطاعي الأفراد والشركات نلاحظ ارتفاع النسبة لقطاع الأفراد في عام 2015 وانخفاضها لقطاع الشركات، وهذا يدل على وعي البنوك للمخاطر المرتفعة نسبياً في إقراض قطاع الأفراد الناتجة عن الارتفاع المستمر في نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم كما سيتم توضيحه في الفصل الرابع.

شكل 3-18: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2015) (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

خلال السنوات السابقة مما يدل على استقرار مصادر التمويل لدى البنوك العاملة في المملكة بشكل عام (شكل 21-3).



فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد ارتفع من 5.6 مليار دينار في نهاية عام 2014 ليصل إلى 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2015، حيث نمت حقوق المساهمين بنسبة 3.6% مما يعزز من ملاء القطاع المصرفي في الأردن.

أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودائع البنوك والتي اتخذت اتجاهًا تصاعدياً منذ حزيران 2012 لتصل إلى 10.2% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2013، إلا أنها انخفضت خلال عامي 2014 و2015 لتصل إلى 8.9% و7.8% من إجمالي مصادر أموال البنوك على التوالي.

بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودائع العملاء خلال عام 2015 بنسبة 7.7% لتصل إلى حوالي 32.6 مليار دينار، وهو بذلك أقل من النمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية لعام 2015 الذي بلغ حوالي 9.6%. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة التسهيلات إلى الودائع بشكل بسيط لدى الجهاز المصرفي في المملكة من 63.3% في نهاية عام 2014 لتصل إلى 64.7% في نهاية عام 2015 (شكل 22-3).

نلخص أدناه أهم ما تم التوصل إليه من خلال تحليل نتائج الدراسة والاستبيانات المرسلة من البنوك:

1. شكلت الطلبات المقدمة للحصول على الائتمان من قبل العملاء الحاليين النسبة الأكبر من إجمالي الطلبات المقدمة خلال العام 2015.
 2. استحوذت التسهيلات الاستهلاكية على النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المقدمة والممنوحة ومن الطلبات الجديدة للحصول على تسهيلات خلال العام 2015.
 3. خففت البنوك معايير قبول طلبات الائتمان بشكل طفيف بالنسبة للقروض السكنية وتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولم تتغير بالنسبة لتسهيلات المشاريع الكبيرة والتسهيلات الاستهلاكية.
 4. من أهم السياسات المقترحة من قبل البنوك التي من الممكن اتخاذها من أجل زيادة إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:
- توفير منتجات إقراض جديدة وإيجاد برامج تمويلية متخصصة لهذه المشاريع.
 - تخفيض تكاليف الإقراض.
 - مشاركة مخاطر الإقراض مع طرف ثالث مثل الشركة الأردنية لضمان القروض.
 - قيام الشركات بتقديم قوائم مالية مدققة من مدقق معتمد.
 - تقديم استشارات ونصائح مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل موظفين البنك المختصين وذو الخبرة في التمويل الأصغر.
- علمًا بأن البنك المركزي وضمن إجراءاته لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل قام بحزمة من الإجراءات شملت جزء من الإجراءات المقترحة أعلاه من قبل البنوك وذلك حسب ما بيينا في الفصل الثاني من هذا التقرير.

3-2-3 مصادر الأموال (المطلوبات)

بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 72.1% من إجمالي مصادر الأموال كما في نهاية عام 2015 مقابل 68.1% في نهاية عام 2014، أي بنسبة نمو قدرها 7.7% علمًا بأن هذه النسبة بزيادة مستمر

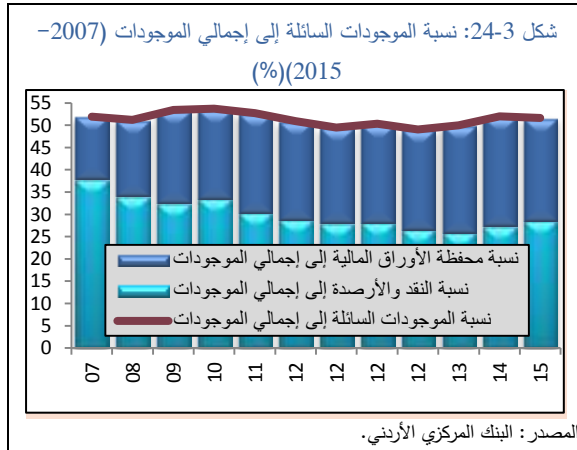
3-2-4 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية

رغم ظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك.

3-2-4-1 السيولة

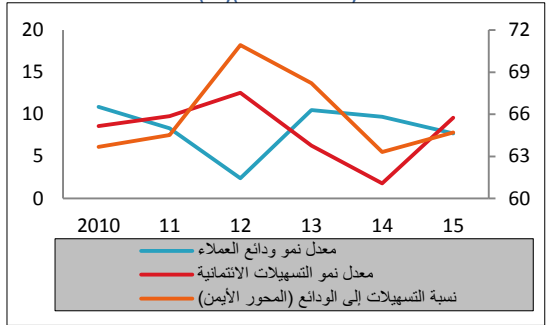
يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2015 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وأمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية 28.7% من إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2015 مقابل 27.5% كما في نهاية عام 2014، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2015 فقد بلغت 23.1% مقابل 24.5% كما في نهاية عام 2014.

وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 51.8% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2015 مقابل 52% في نهاية عام 2014، مما يدل على استقرار مستوى السيولة لدى البنوك (شكل 3-24).



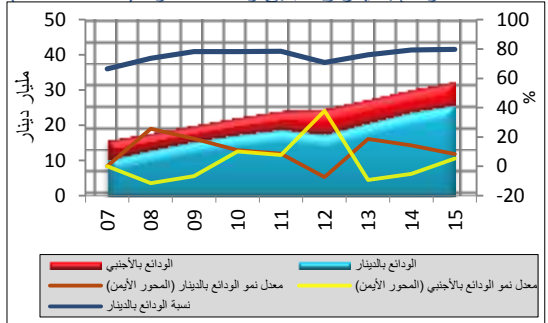
فيما يخص نسبة السيولة القانونية بالإجمالي المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ حدها الأدنى 100% فإن هذه النسبة كما في نهاية عام 2015 قد بلغت 151.3% مقابل 152.2% لعام 2014 شكل (25.4)، وهذا الانخفاض البسيط في النسبة ناتج عن تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك في عام 2015 مقارنة مع عام 2014.

شكل 3-22: معدل نمو ودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2010-2015) (%)



فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع، وبمتابعة التغير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66.4% في نهاية عام 2007 لتصل إلى 78.4% في نهاية عام 2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسين معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات التسع الماضية والبالغ 79.7% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2015. إن الارتفاع المستمر في نسبة ودائع الدينار إلى إجمالي الودائع يعكس الثقة بالدينار الأردني كعملة ادخارية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة (شكل 3-23).

شكل 3-23: الودائع بالدينار والأجنبي ومعدلات نموها (2008-2015)



شكل 3-27: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2015)(%)

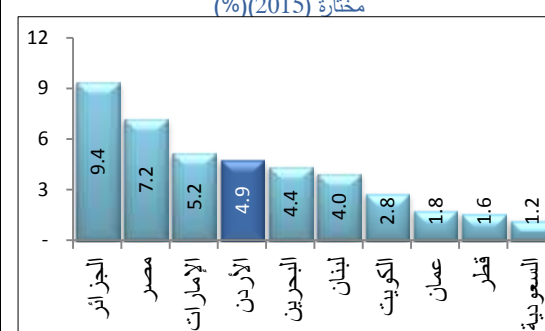


المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي.

بتحليل رصيد الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1356.2 مليون دينار في نهاية عام 2015 مسجلة انخفاضاً عن عام 2014 بمبلغ 49.2 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1405.4 مليون دينار.

بمقارنة نسبة الديون غير العاملة في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن الأردن يحتل المرتبة الرابعة بين إحدى عشر دولة عربية، فهو أقل من الجزائر ومصر والإمارات لكنه أعلى من البحرين ولبنان والكويت وعمان وقطر والسعودية (شكل 3-28).

شكل 3-28: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2015)(%)

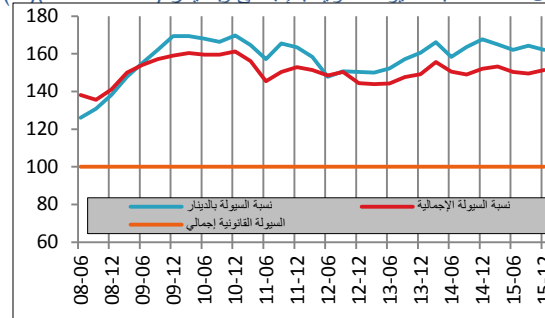


المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي.
* البيانات تعود لعام 2014.

3-4-2-3 الربحية

شهد معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن انخفاضاً خلال الأعوام 2006-2010 حيث كان يبلغ 1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع خلال عامي 2013 و2014 إلى 1.2% و1.4% على التوالي نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، ثم عاد للانخفاض قليلاً خلال عام 2015 ليصل إلى 1.3%، وقد جاء هذا الانخفاض

شكل 3-25: نسبة السيولة القانونية بالإجمالي وبالدينار (2008-2015)(%)



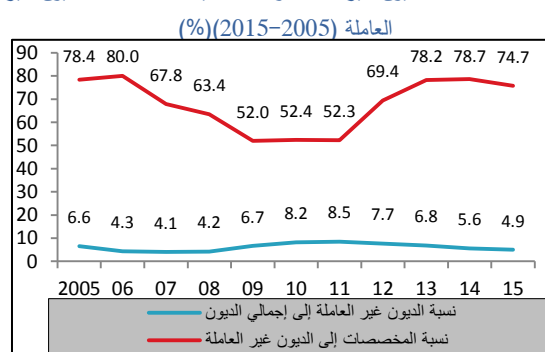
المصدر: البنك المركزي الأردني.

3-4-2-3 نوعية الأصول

فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها في عام 2015 لتصل إلى 4.9% مقابل 5.6% و6.8% و7.7% للأعوام 2014 و2013 و2012 على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات (مقام النسبة) وانخفاض حجم الديون غير العاملة (بسط النسبة)، ويعود هذا الانخفاض إلى قيام البنوك بإعداد جزء من الديون غير العاملة مقابل المخصصات المرصودة إزائها، بالإضافة إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المملكة مما انعكس إيجابياً على قدرة العملاء على السداد، وهذا يعكس تحسناً في نوعية أصول البنوك، مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد واصلت ارتفاعها المستمر الذي بدأته في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2014 إلى 78.7% ثم انخفضت في نهاية عام 2015 إلى 74.7% (شكل 3-26).

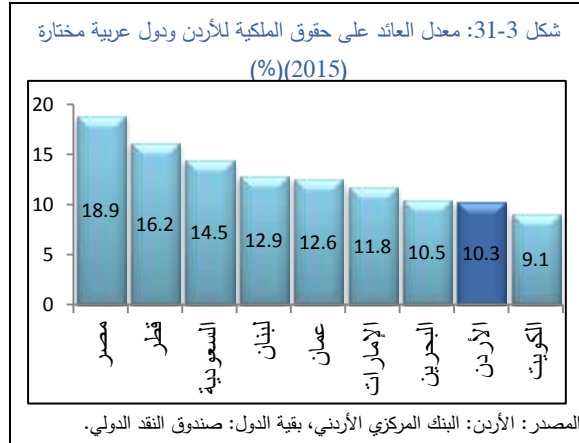
شكل 3-26: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2015)(%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

هذا وقد احتل الجهاز المصرفي في المملكة مرتبة متوسطة بين عدد من دول المنطقة بنسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (شكل 3-27).

أن أقل نسبة عائد على حقوق الملكية تعود للكوييت وتبلغ 9.1% وأعلى نسبة تعود لمصر وتبلغ 18.9% (شكل 31-3)، ويعود انخفاض معدلات العائد في الأردن مقارنة مع معظم الدول العربية إلى انسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتخلف وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في المنطقة، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.

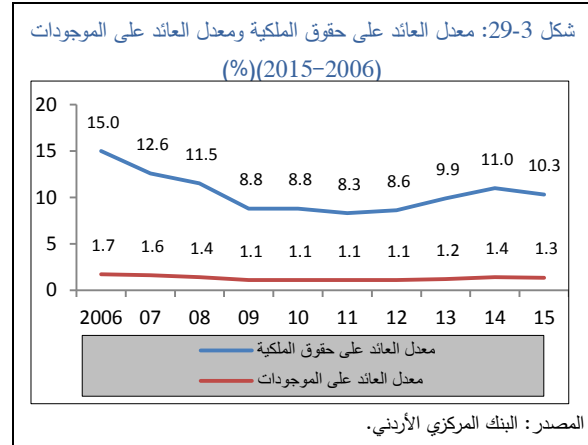


4-4-2-3 كفاية رأس المال

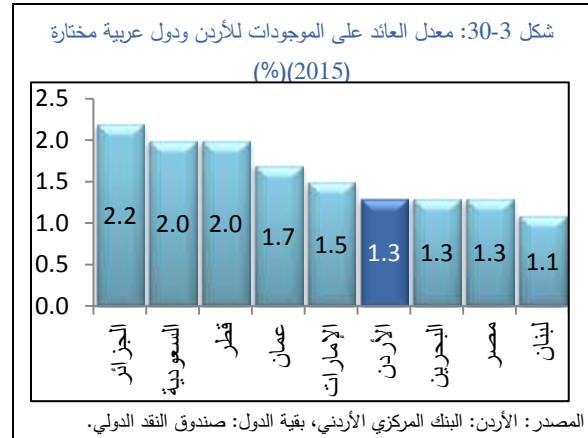
يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تعتبر الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و 21% خلال الأعوام 2007-2015، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 8%، هذا وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2015 لتصل إلى 19.1% مقارنة مع 18.4% في نهاية عام 2014.

ومن الجدير ذكره أن هنالك تقارباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودة وقدرةً على امتصاص الخسائر (شكل 32-3 وشكل 33-3)

بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على البنوك من 30% في عام 2014 إلى 35% في عام 2015 (شكل 29-3).



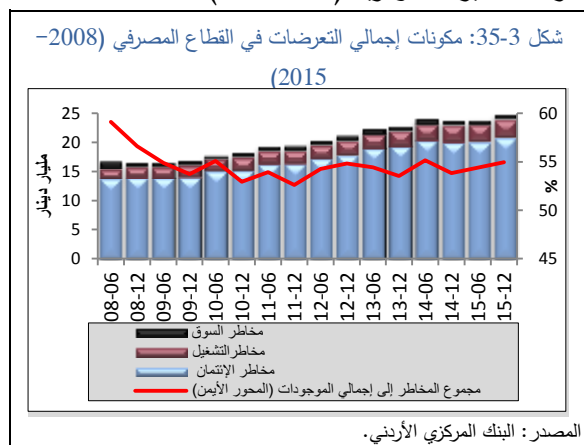
بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية نلاحظ تراجع مرتبة الأردن في معدل العائد على الموجودات في عام 2015 حيث احتل الأردن المرتبة السادسة بين تسع دول عربية تتوفر عنها بيانات مقارنة مع المرتبة الخامسة في نهاية 2014، علماً بأن أقل معدل عائد على الموجودات يعود للبنان ويبلغ 1% وأعلى معدل عائد على الموجودات يعود للجزائر ويبلغ 2.2% (شكل 30-3).



بخصوص العائد على حقوق الملكية وكما في العائد على الموجودات فقد انخفض خلال الأعوام 2006-2011، حيث كان يبلغ 15% في نهاية عام 2006، ثم انخفض في عام 2011 ليصل إلى 8.3% ليعود في الأعوام 2012 و 2013 و 2014 للارتفاع حيث بلغ 9.9% و 8.6% و 11% على التوالي، أما في عام 2015 فقد انخفض ليصبح 10.3% (شكل 31-3).

ما زال معدل العائد على حقوق الملكية منخفضاً مقارنة مع العديد من الدول العربية، حيث احتل الأردن مع البحرين ثاني أقل مرتبة من حيث العائد على حقوق الملكية حيث

أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث شكلت ما نسبته 84.2% من مجموع المخاطر في نهاية عام 2015، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل حوالي 12.5% ثم مخاطر السوق التي تشكل حوالي 3.3% من مجموع المخاطر، علماً بأن هذه النسب مقارنة لما كانت عليه في عام 2014 مما يدل على استقرار هيكل مخاطر البنوك وعدم تعرضه لتغيرات جوهرية (شكل 3-35).



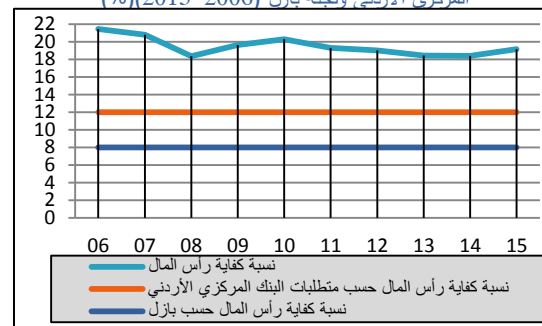
3-2-5 الكفاءة التشغيلية للبنوك

فيما يخص الكفاءة التشغيلية، فتعتبر نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد بينت دراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Company) أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن 55% لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن 55% فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

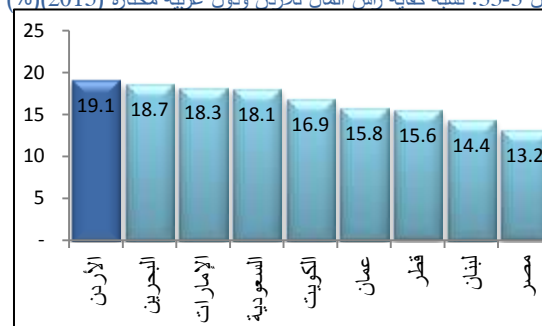
وقد بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة حوالي 50.6% في نهاية عام 2015، حيث استمرت هذه النسبة في الانخفاض مقارنة بالأعوام 2012 و 2013 و 2014، حيث كانت تبلغ 60.3% و 54.2% و 52.8% على التوالي مما يدل على تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية لدى البنوك في الأردن، ويعود السبب الرئيسي في انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض إجمالي المصروفات بسبب الانخفاض الواضح في إجمالي المخصصات في عام 2015، وبمعنى آخر فقد كان لتحسن نوعية أصول البنوك المتمثل بتراجع نسبة الديون غير العاملة وما قبله من انخفاض في

شكل 3-32: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك

المركزي الأردني ولجنة بازل (2006-2015) (%)

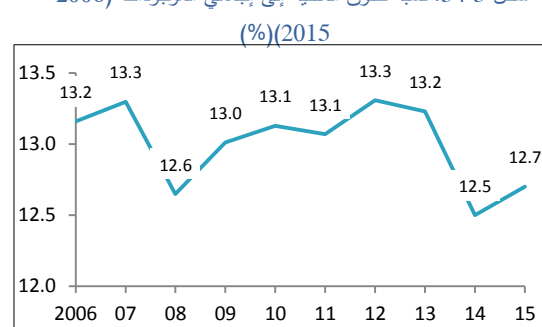


شكل 3-33: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%)

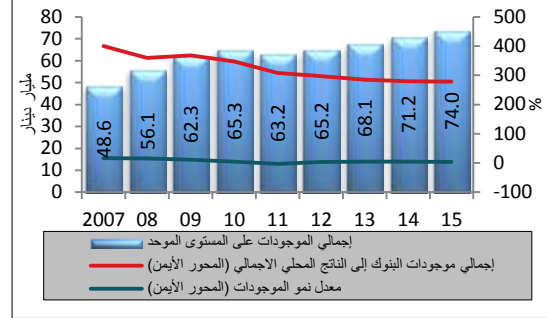


بخصوص نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Leverage Ratio)، فقد اتخذت منحاً صعودياً منذ عام 2009 وحتى نهاية عام 2012 حيث بلغت 13.3% ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال عامي 2013 و 2014 لتبلغ 13.2% و 12.5% للعامين على التوالي، لتعود للارتفاع خلال عام 2015 لتصل إلى 12.7% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي والبالغ 6% ويعود ارتفاع مستوى نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن إلى رفع العديد من البنوك لرؤوس أموالها واحتفاظ البنوك بنسب كبيرة من أرباحها وهو مؤشر إيجابي على متانة قاعدة رأس المال لدى البنوك المرخصة (شكل 3-34).

شكل 3-34: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (2006-2015) (%)



شكل 3-36: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2015)



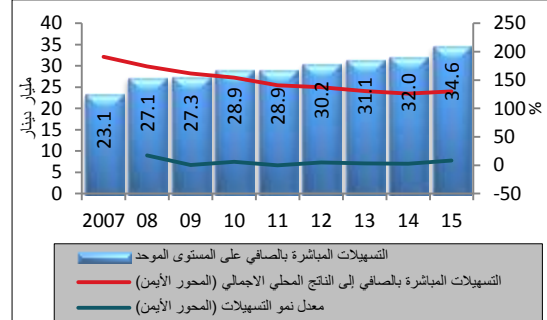
المصدر: البنك المركزي الأردني.

هذا وقد بلغت نسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 278% في نهاية عام 2015 مقابل 280% في نهاية عام 2014، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2007 حوالي 400%. هذا ويلاحظ أن نسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي بانخفاض مستمر وذلك بسبب أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الموجودات.

3-3-2 التسهيلات

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2015 حوالي 34.6 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 8% مقارنة مع 32 مليار دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة نمو بلغت 2.8%، وهذا الارتفاع هو نتيجة طبيعية لتحسن نسبة نمو الائتمان في الأردن في عام 2015 مقارنة مع عام 2014. هذا وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي 129.9% كما في نهاية عام 2015 مقابل 125.9% كما في نهاية عام 2014 (شكل 3-37).

شكل 3-37: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2015)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

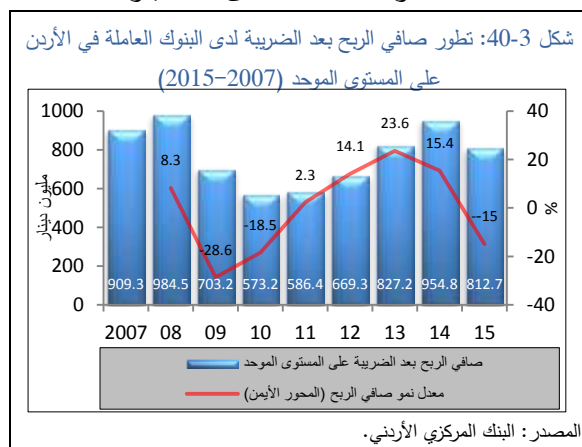
حجم المخصصات المقتطعة خلال عام 2015 أثر إيجابي على مستوى كفاءة البنوك، ويشير انخفاض هذه النسبة إلى قدرة البنوك على ضبط مصاريفها وبالتالي تعزيز ربحيتها. هذا على المستوى الإجمالي للبنوك، أما على المستوى الفردي فإن هناك تباين بين البنوك في الكفاءة التشغيلية، حيث زادت النسبة لدى 8 بنوك عن 55%، أما البنوك التي انخفضت فيها النسبة عن 55% فقد كان عددها 17 بنكاً، مما يعني أن ما نسبته 68% من البنوك في الأردن تتمتع بمستوى مقبول من الكفاءة التشغيلية.

3-3-3 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)

3-3-1 الموجودات

يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 9 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي تشكل موجوداته خارج المملكة حوالي 73.8% من إجمالي موجوداته على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2015، هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد في نهاية عام 2015 ما يعادل 74 مليار دينار، مقارنة مع 71.2 مليار دينار في نهاية عام 2014 أي بارتفاع مقداره 2.8 مليار دينار وبنسبة نمو 4%، حيث تشكل موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 61% من الموجودات على المستوى الموحد. وبالرغم من ارتفاع موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد من 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2007 إلى 74 مليار دينار في نهاية عام 2015 إلا أنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض حيث بلغت نسبة النمو في عام 2007 حوالي 17% لتتخفض إلى 4% في عام 2015 (شكل 3-36)، وهي نتيجة طبيعية لتداعيات عدم الاستقرار في المنطقة وتراجع النشاط الاقتصادي في العالم خاصة في منطقة اليورو وآثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة.

ملليون دينار مقارنة مع 954.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 (شكل 3-40)، ويعود انخفاض أرباح البنوك على المستوى الموحد في عام 2015 بشكل رئيسي إلى ارتفاع المخصصات المتنوعة المقطعة لدى أحد البنوك.

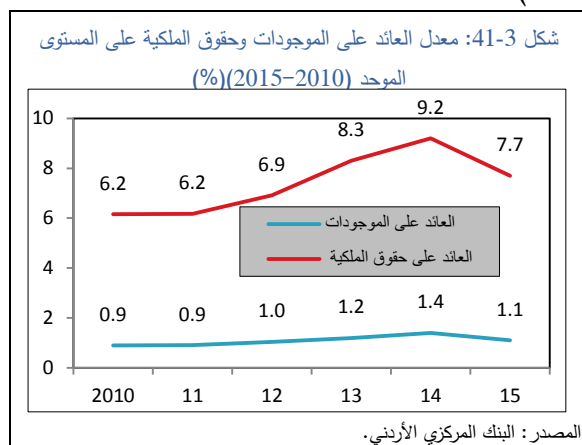


3-3-5-2 العائد على الموجودات

بلغت نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 1.1% في نهاية عام 2015، مقابل 1.4% 2014 (شكل 3-41).

3-3-5-3 العائد على حقوق الملكية

بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 7.7% كما في نهاية عام 2015 مقابل 9.2% في نهاية عا 2014 (شكل 3-41).



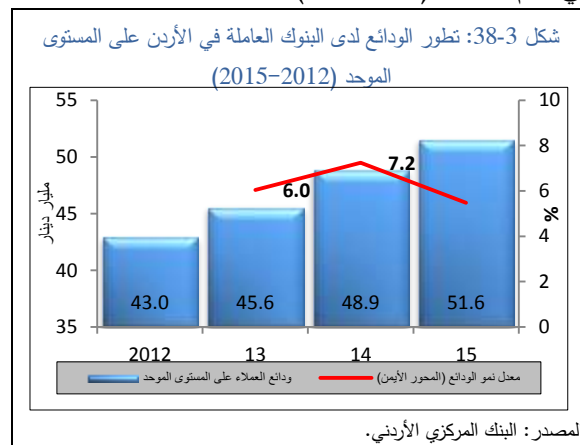
3-3-4 تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

3-3-4-1 قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين من مكونات القطاع المالي الأساسية حيث يتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من

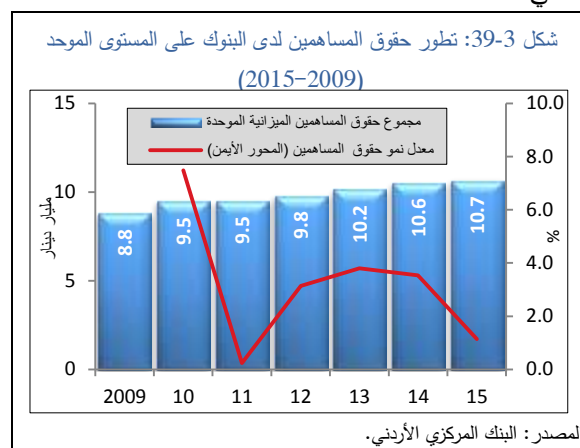
3-3-3 الودائع

ارتفع حجم ودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2015 إلى 51.6 مليار دينار ونسبة نمو بلغت 5.5% مقابل 48.9 مليار دينار ونسبة نمو بلغت 7.2% في عام 2014 (شكل 3-38).



3-3-4 حقوق المساهمين

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 10.7 مليار دينار في نهاية عام 2015 مقارنة مع 10.6 مليار دينار في نهاية عام 2014، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد منذ عام 2009 (شكل 3-39)، مما يزيد من ملاة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.



3-3-5 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية

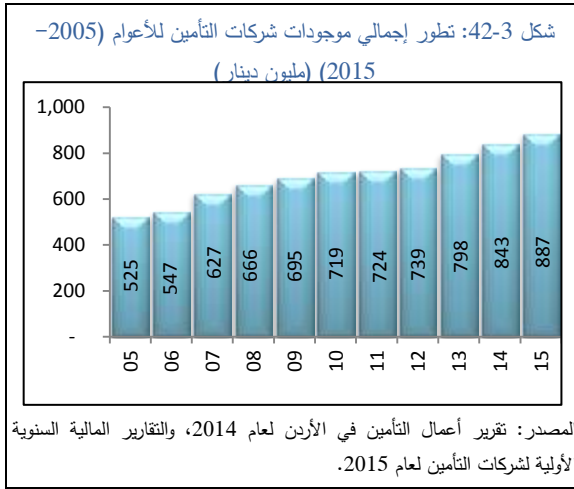
3-3-5-1 صافي الربح بعد الضريبة

بلغ صافي الربح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2015 ما مقداره 811.5

هذه اللجنة لاحقاً بالتنسيق مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين بهذا الخصوص.

يتكون قطاع التأمين في الأردن من 25 شركة تأمين منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة وشركة واحدة للتأمينات العامة فقط و 8 شركات تأمين مشتركة (التأمينات العامة والطبي) و 15 شركة تأمين مشتركة (التأمينات العامة والطبي والحياة)، بالإضافة إلى 931 جهة تقدم خدمات تأمينية مساندة والتي تمثل الوكلاء والوسطاء ومسوي الخسائر والمعاينين وشركات إدارة أعمال التأمين والاكثوريين واستشاريي التأمين ووسطاء إعادة التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ومفوضي الاكتتاب ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة.

بلغ إجمالي موجودات شركات التأمين في المملكة حوالي 887 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 843 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 5.2%. (شكل 3-42)



وتشير التقارير المالية السنوية الأولية لشركات التأمين لنهاية عام 2015 أن إجمالي الأقساط المكتتبة داخل المملكة قد بلغ في نهاية العام 2015 حوالي 558 مليون دينار مقابل حوالي 526 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنمو بلغ 6.1%، وفي المقابل ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة في نهاية عام 2015 إلى 378 مليون دينار مقابل 373 مليون دينار في عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 1.34% (شكل 3-43).

المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لدعم التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 حوالي 2.1%، ونظراً لأهمية قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/2/24 الموافقة على ما يلي:

1. تولي البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين باعتبارها جزءاً من مهامه، وبما ينسجم مع ممارسات العديد من الجهات الرقابية دولياً.
2. نقل الرقابة على قطاع التأمين - خلال مدة أقصاها سنتان - لتصبح تحت مظلة البنك المركزي الأردني.
3. تحديث الأطر الرقابية على أعمال التأمين - خلال مدة أقصاها سنتان - لمواكبة تطورات السوق فيما يتعلق بما يلي:

أ. تحسين الملاءة المالية لشركات التأمين ووضع معايير واضحة وشفافة لمراقبة الملاءة المالية لهذه الشركات.

ب. وضع متطلبات تنظيمية لضمان الفصل المناسب بين أعمال التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة للشركات التي تقدم هذين النوعين من التأمين.

ج. تنفيذ المتطلبات التنظيمية الاحترازية فيما يخص السياسات الاستثمارية لهذه الشركات.

د. تحديد الصلاحيات الرقابية والمسؤوليات في شركات التأمين التي تكون جزءاً من مجموعة شركات مالية.

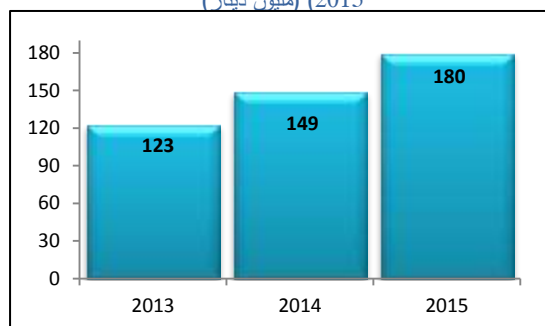
هـ. تعزيز متطلبات الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين.

4. تشكيل لجنة برئاسة نائب محافظ البنك المركزي الأردني وعضوية القائم بأعمال مدير إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومندوب عن ديوان التشريع والرأي ومندوب عن وزارة تطوير القطاع العام، لغايات السير في تنفيذ التوصيات أعلاه وإنجاز المطلوب خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخه، على أن تقوم

دليلاً واضحاً على حجم الطلب على منتجات وخدمات صناعة التمويل الأصغر. (شكل 3-44).

هذا وقد بلغ إجمالي محفظة قروض شركات التمويل الأصغر حوالي 180 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقارنة بحوالي 149 مليون دينار في نهاية عام 2014، كما وصل عدد المقترضين إلى 357,777 مقترض في نهاية عام 2015 مقابل 325,744 مقترض في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 9.8%، كما ارتفع متوسط حجم القروض من 650 دينار أردني في نهاية عام 2014 إلى 753 دينار أردني في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 15.8%.

شكل 3-44: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2015)
(2015) (مليون دينار)



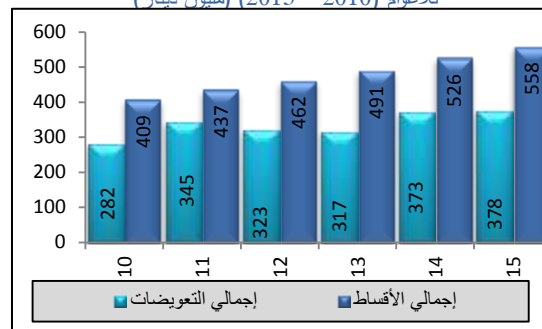
المصدر: تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2015.

إن مؤسسات التمويل الأصغر تركز خدماتها على فئة النساء بهدف تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع، كما تركز خدماتها بشكل رئيسي على المقترضين خارج العاصمة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، وذلك كما يلي:

3-4-3 نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة

يلاحظ تركيز قطاع التمويل الأصغر على المحافظات خارج العاصمة، حيث أن 69% من عدد المقترضين و69% من قيمة القروض و67% من عدد فروع شركات التمويل الأصغر تقع خارج العاصمة عمان (شكل 3-45)، هذا وقد بلغت نسبة نمو عدد المقترضين في عمان خلال عام 2015 6%، أما خارج عمان فقد بلغت نسبة النمو للفترة نفسها حوالي 11%.

شكل 3-43: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2010 - 2015) (مليون دينار)



المصدر: تقرير أعمال التأمين في الأردن لعام 2014، والتقارير المالية السنوية الأولية لشركات التأمين لعام 2015.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأمين، فقد حقق قطاع شركات التأمين صافي ربح بعد الضريبة بلغ 25 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقابل 33 مليون دينار في نهاية عام 2014، كما حققت الشركات ارتفاعاً في حقوق المساهمين من 331 مليون دينار في عام 2014 إلى 341 مليون دينار في عام 2015.

جدول 1-3: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2011-2015) (مليون دينار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الاستثمارات	455	471	500	524	541
إجمالي الموجودات	724	739	798	843	887
حقوق المساهمين	315	311	316	331	341
إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن	437	462	491	526	558
إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة في الأردن	345	323	317	373	378
رأس المال المدفوع	295	280	281	269	277
صافي الربح بعد الضريبة	0.2 -	9	18	33	25

المصدر: بيانات الفترة (2011-2014) من تقرير أعمال التأمين في الأردن لعام 2014، أما بيانات العام 2015 فمن الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأمين.

3-4-2 قطاع التمويل الأصغر⁴

بدأ هذا القطاع العمل في الأردن في عام 1994، وقد شهد نمواً ملحوظاً على مدى الأعوام السابقة حيث حققت قروض التمويل الأصغر نسبة نمو مستقرة خلال الفترة (2013-2015) بلغت 21%، وتعد نسبة النمو المرتفعة

⁴ تم الاعتماد على تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2015.

ارتفع العائد على الموجودات من 5.1% في عام 2014 إلى 5.3% في عام 2015 (جدول 2-3).

جدول 2-3: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2015)			
البيان	2013	2014	2015
الإيرادات (مليون دينار)	24.4	26.5	30
رأس المال المدفوع (مليون دينار)	100	101	111
إجمالي الموجودات (مليون دينار)	249.1	271.3	327.1
حقوق المساهمين (مليون دينار)	174.2	184.8	205.5
الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	12.7	13.4	15.7
العائد على حقوق المساهمين (%)	7.8%	7.5%	8.1%
العائد على الموجودات (%)	5.3%	5.1%	5.3%

المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك، وحسابات البنك المركزي الأردني.

ومن الجدير ذكره أن عدد شركات التأجير التمويلي وحسب موقع وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات بلغ 34 شركة من بينها 8 شركات تابعة للبنوك تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة.

3-4-5 قطاع أعمال الصرافة

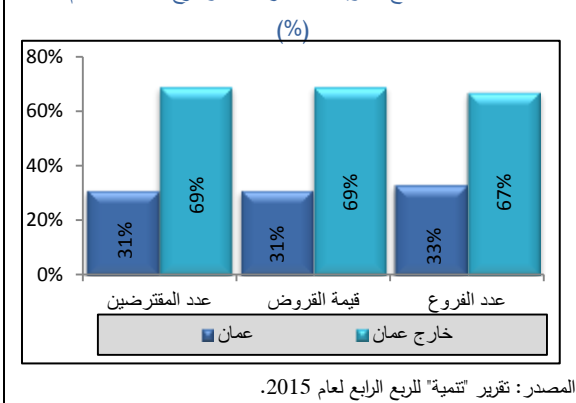
شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً من حيث الانتشار وحجم الأعمال حيث بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 141 شركة عاملة وذلك من خلال مراكزها الرئيسية إضافة إلى 125 فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 266 موقعاً صيرفياً (جدول 3-3)

جدول 3-3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة			
المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	91	80	171
الزرقاء	13	11	24
إربد	9	10	19
العقبة	7	8	15
باقي محافظات المملكة	21	16	37
المجموع	141	125	266

في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين والذي جعل منه أهم القطاعات الحيوية في المملكة، واستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية فقد صدر قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 بتاريخ 2015/10/18 ليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1992.

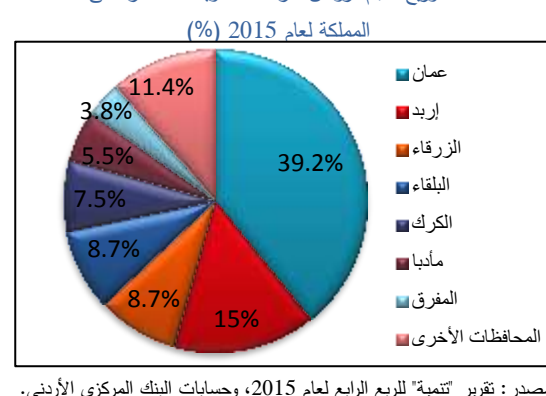
وبشكل القانون الجديد الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط المصرفي في المملكة من خلال تحديد شروط ومتطلبات ترخيص الشركات واندماجها وتصفياتها وتنظيم إدارتها ومعالجة موضوع السجلات والدفاتر التي يجب عليها الاحتفاظ بها، إضافة إلى تفعيل دور المحاسب القانوني

شكل 3-45: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2015



وعند دراسة توزيع حجم القروض المقدمة من شركات التمويل الأصغر على المحافظات (شكل 3-46) نجد أن العاصمة عمان قد حصلت على 39.2% من حجم القروض، تليها إربد والزرقاء والبلقاء بنسب 15%، 8.7% و 8.7% على التوالي وذلك كما في نهاية عام 2015 وهو أمر يبدو منسجماً مع توزيع السكان على المحافظات.

شكل 3-46: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات



3-4-4 شركات التأجير التمويلي⁵

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي في الأردن في نهاية عام 2015 حوالي 327.1 مليون دينار مقابل 271.3 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 20.5%، كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2015 لتبلغ 205.5 مليون دينار مقابل 184.8 مليون دينار في عام 2014، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد ارتفع العائد على حقوق المساهمين من 7.5% في عام 2014 إلى 8.1% في عام 2015، كما

⁵ البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي الثمانية التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة، ولم يتم احتساب التأجير التمويلي الممول من قبل البنوك الإسلامية نفسها.

من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة بالضمان الاجتماعي تابعة للقطاع الخاص) وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2014، بالإضافة إلى أهمية دورها المجتمعي إلا أن لها أيضاً دور جوهري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال محفظة استثماراتها الضخمة التي تنوزع على أصول مالية وغير مالية والتي تشمل أيضاً المساهمة بشكل فعال في إقراض الحكومة من خلال الاستثمار في أدوات وسندات الخزينة. هذا وتتميز مؤسسة الضمان الاجتماعي بما يلي:

- تتمتع المؤسسة بقدرات استثمارية ضخمة وبأفق استثماري طويل الأجل، حيث تستثمر أموالها بهدف تمويل تعويضات التقاعد لأفراد مختلفي الأعمار، الأمر الذي يمنحها الوقت لمختلف آجال الاستثمار ويمكنها من تنويع علاوة المخاطر بآجال مختلفة، وهو أمر تظهر أهميته في الأزمات المالية حين يعاني السوق من شح السيولة. هذا وقد شكلت استثمارات المؤسسة ما نسبته 27.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

- تعد المؤسسة مستثمراً بالأموال الحقيقية، فمصدر أموالها هو اقتطاعات المشتركين وليس الاقتراض أو أموال المودعين مثل البنوك، وبالتالي فهي ليست معرضة لارتفاع نسبة الرفع المالي أو مخاطر عدم الموائمة بين آجال مصادر الأموال والتوظيفات وهما الأمران اللذان أديا إلى فشل الكثير من البنوك العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبالتالي فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي ليست مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي.

- اقتطاعات أرباب العمل والموظفين محتجزة لفترات طويلة ولا يمكن استعادتها على العكس من ودائع العملاء لدى البنوك الأمر الذي لا يجعلها عرضة للسحوبات المفاجئة.

وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز الاستثمار وبهدف تنمية أموال المؤسسة فقد تم إنشاء صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي سنة 2002 وبأشهر عمله فعلياً مطلع عام 2003 وذلك ليتولى استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجزية ومنظمة مع الحفاظ على القيمة

في مجال تدقيقه على أعمالها من حيث توسيع نطاق مهامه وبما يتناسب مع الممارسات الفضلى، وكما ساهم في إيجاد التنظيم القانوني لأسس تبليغ الشركات لأي قرارات أو تعليمات صادرة عن البنك المركزي وتوسيع دور البنك المركزي من خلال فرض تعليمات على شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية وحجم العمالة غير الأردنية، وبموجبه وضع السند القانوني لتشكيل لجنة مختصة بالشكاوى التي ترد إلى البنك المركزي والمتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات الصرافة. هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع المصرفي مكتبياً وميدانياً، حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكل رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكل رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون جدول 3-4.

جدول 3-4: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2015	
المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال*	179.7
إجمالي رؤوس الأموال	81.9
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	25.8
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية**	7814
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية**	7500
معدل العائد على رأس المال*	4.1%
معدل العائد على الموجودات*	1.9%

* كما هي في عام 2014.

** بيانات أولية.

3-4-6 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي⁶

تساهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكل أساسي في المجتمع حيث تشمل مظلة الضمان الاجتماعي 68.8% من إجمالي العاملين في المملكة و43,439 منشأة فعالة 61.3% منها في العاصمة عمان (98.8%).

⁶ بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية إلا أن تقارير الاستقرار المالي في معظم الدول تقوم بإدراج مؤسسات الضمان الاجتماعي ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لدورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استثماراتها التي تتنوع في أصول مالية وغير مالية.

للاستثمار، حيث تشتمل على الاستثمارات بالعملية الأجنبية خارج المملكة وصناديق استثمارية. ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر مساهماً استراتيجياً في رؤوس أموال عدد من البنوك الأردنية، إذ بلغ إجمالي مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال البنوك الأردنية حوالي (254.2) مليون دينار وذلك في نهاية شهر آذار لعام 2016، مما يشكل ما نسبته 7.9% من إجمالي رؤوس أموال البنوك في الأردن (جدول 3-6).

جدول 3-6: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في نهاية شهر آذار 2016 (مليون دينار) (%)		
البنك	قيمة المساهمة (بالمليون)	نسبة المساهمة
البنك الأردني الكويتي	21.04	21.04%
البنك التجاري الأردني	20.83	19.84%
البنك العربي	102.47	15.99%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	38.78	15.39%
البنك الأهلي	17.50	10%
بنك المال الأردني	16.83	9.27%
بنك الأردن دبي الإسلامي	5.97	5.97%
بنك القاهرة عمان	9.27	6.67%
بنك الاتحاد	5.83	5.29%
البنك الإسلامي الأردني	7.32	4.88%
بنك الاستثمار العربي الأردني	6.12	4.08%
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2.26	2.05%
المجموع	254.22	7.9%

المصدر: مركز الإيداع.

3-4-7 بورصة عمان

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2015 تبايناً في أدائها مقارنةً بالعام السابق، حيث ارتفع حجم التداول خلال عام 2015 بنسبة 51% وانخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة بما نسبته 1.3%. من جانب آخر انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 0.5% لتصل إلى 18 مليار دينار مشكلة بذلك ما نسبته 70.7% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بمقدار 10.6 مليون دينار خلال عام 2015، وفيما يلي ملخص يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2015.

الحقيقية لموجودات المؤسسة وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، وقد بلغت موجودات الصندوق في نهاية عام 2015 حوالي 7,445 مليون دينار مقارنة مع 6,724.2 مليون دينار في بداية العام مسجلة نمواً بنسبة 10.7% وبمقدار 720.7 مليون دينار. كما حقق الصندوق دخلاً في نهاية عام 2015 بمقدار 266.8 مليون دينار مقارنة بحوالي 319.7 مليون دينار في عام 2014 بانخفاض قدره 52.9 مليون دينار ونسبة 16.5%.

تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سبع محافظ رئيسية (جدول 3-5).

جدول 3-5: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2014 - 2015) (مليون دينار)		
محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان	2014	2015
محفظة أدوات السوق النقدي	1277.5	1727.9
محفظة السندات	2280	2438.6
محفظة القروض	138.4	109.7
محفظة الاستثمار في الأسهم	2141.5	2192.2
محفظة الاستثمارات الخارجية والصناديق الاستثمارية	26.9	26.4
محفظة الاستثمارات العقارية	416.7	537.9
محفظة الاستثمارات السياحية	282	284.1

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما تتوزع نشاطات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي على مختلف نواحي الاقتصاد حيث يعد الصندوق من أبرز المشترين - بعد البنوك - لأدوات وسندات الخزينة والسندات الحكومية والمكفولة من الحكومة والتي تتوزع بين محفظة أدوات السوق النقدي (التي تستحق خلال مدة عام)، ومحفظة السندات (التي تستحق خلال أكثر من عام)، كما يوجد لديه محفظة القروض والتي تشمل قروضاً مباشرة وقروض تجمع بنكي، أما محفظة الاستثمار العقاري فتشمل أراضي خام ومجمعات تجارية ومبانٍ استثمارية، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات السياحية فتدار من قبل الشركة الوطنية للتنمية السياحية وهي شركة مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقوم بالإشراف على الفنادق والمرافق السياحية المملوكة للمؤسسة، كما تملك المؤسسة محفظة للاستثمارات الخارجية وذلك من باب التنويع في الاستثمار وتخفيض مستوى المخاطر مع وجود ضوابط محددة

أما فيما يتعلق بتعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت تدفقاً صافياً موجباً بلغ 10.6 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بتدفق سالب قدره 22.2 مليون دينار خلال العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2015 حوالي 981.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 971.1 مليون دينار (جدول 3-8).

جدول 3-8: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2011-2015) (مليون دينار)					
2015	2014	2013	2012	2011	
981.7	362.7	939.5	322.9	555.8	المجموع العام للشراء
894.3	262.1	818.5	227.7	364.8	عرب
87.4	100.6	121.0	95.2	191.0	أجانب
971.1	384.8	792.6	285.2	477.2	المجموع العام للبيع
873.5	247.8	693.2	225.8	335.4	عرب
97.6	137	99.4	59.4	141.8	أجانب
10.6	22.2-	146.9	37.7	78.6	صافي الاستثمار
20.7	14.3	125.3	1.9	29.4	عرب
10.1-	36.5-	21.6	35.8	49.2	أجانب

3-4-7-1 الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة

بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2015 نحو 2,136.3 نقطة، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 29.2 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 68.1 نقطة (3.8%)، والقطاع المالي بمقدار 14.7 نقطة (0.5%)، وقطاع الصناعة بمقدار 3.2 نقطة (0.2%) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

3.4.7.1.1 الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال

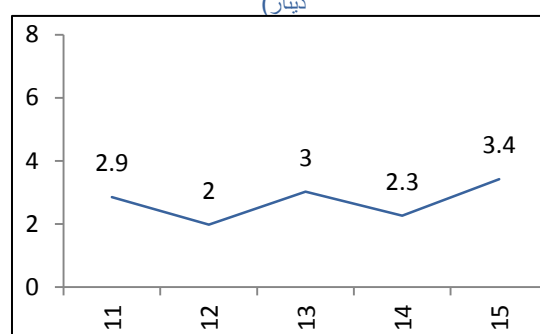
انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2015 بمقدار 7.7 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 4,229.9 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 99.1 نقطة خلال عام 2014. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 70.2 نقطة بالمقارنة مع انخفاض بلغ 43.9 نقطة في العام السابق.

ارتفع حجم التداول خلال عام 2015 بمقدار 1,153.7 مليون دينار ليصل إلى 3,417.1 مليون دينار (شكل 3-47)، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

1. ارتفاع حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 837 مليون دينار.
2. ارتفاع حجم التداول في قطاع الخدمات بمقدار 350 مليون دينار.
3. انخفاض حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 33.3 مليون دينار.

تراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة في نهاية عام 2015 بنحو 97.9 مليون دينار لتصل إلى 18 مليار دينار مشكلاً بذلك ما نسبته 70.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 3-47: حجم التداول في بورصة عمان (2011-2015) (مليار دينار)



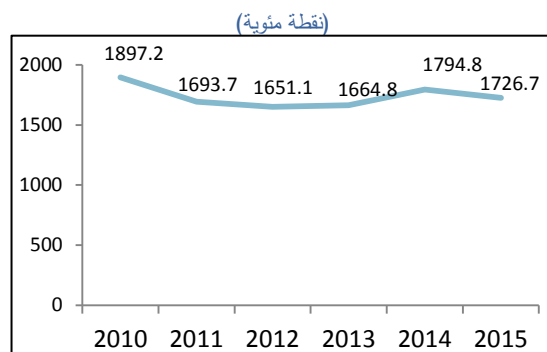
المصدر: بورصة عمان.

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2015 بمقدار 264 مليون سهماً ليبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 2,585.8 مليون سهم مقابل 2,321.8 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2014. في المقابل انخفض عدد العقود المنفذة ليصل إلى ما يقارب 899 ألف عقد في نهاية عام 2015 مقارنة بحوالي 956 ألف عقد في نهاية عام 2014. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 68.7% من الأسهم التي تم تداولها خلال عام 2015، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 21.2% ثم قطاع الصناعة بنسبة 10.1% (جدول 3-7).

جدول 3-7: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2011-2015) (%)

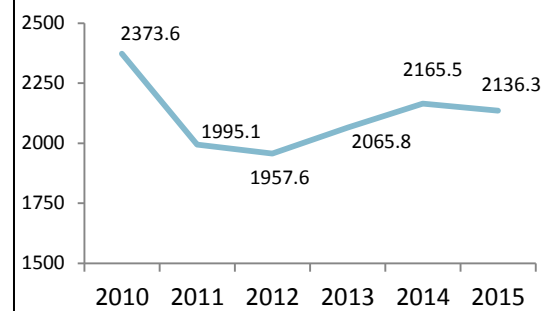
القطاع	2015	2014	2013	2012	2011
الصناعة	10.1	16.7	13.1	19.5	19.4
الخدمات	21.2	16.5	13.5	20.4	18.0
المالي	68.7	66.8	73.4	60.1	62.6

شكل 3-50: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000)



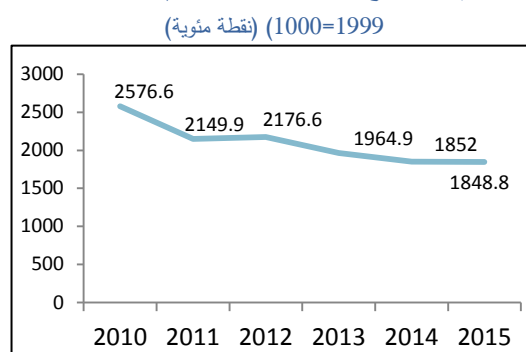
المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

شكل 3-48: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع المالي 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



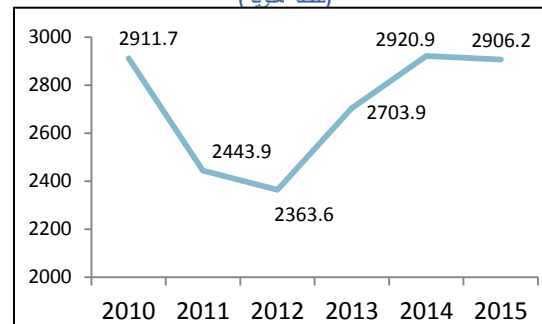
المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

شكل 3-51: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000)



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

شكل 3-49: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2010-2015 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره

عام 2014 إلى 781.1 مليون في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 6.9% في عام 2015 مقابل نسبة نمو بلغت 13.3% في عام 2014، ويوضح الجدول 2-4 تفاصيل هذه المديونية.

جدول 2-4: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2012-2015) (مليون دينار)				
الشركة	2012	2013	2014	2015
شركات التمويل الميكروي*	101.8	122.9	158.0	180.0
الشركات المدرجة في بورصة عمان**	89.6	99.8	111.8	117.4
شركات التأجير التمويلي	401.8	421.9	460.7	483.7
المجموع	593.2	644.7	730.5	781.1

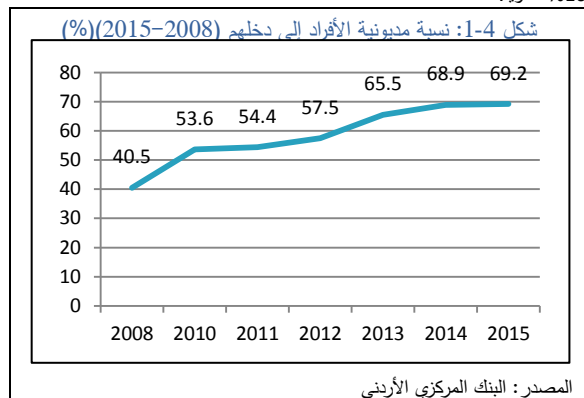
المصدر: * التقرير السنوي لاتحاد شركات التمويل الميكروي (تتمية). ** بورصة عمان.

4-1-3 نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم

يبين جدول 3-4 تفاصيل نسبة مديونية الأفراد في الأردن إلى دخلهم خلال الأعوام (2010-2015)، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل مستمر خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 53.6% في نهاية عام 2010 إلى 69.2% في نهاية عام 2015 وهذا يعود إلى ارتفاع مديونية الأفراد (التزاماتهم) بشكل يفوق النمو في دخلهم، وهي نتيجة طبيعية للظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة وتداعياتها السلبية على الأردن (شكل 1-4).

جدول 3-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2010-2015)			
العام	مديونية الأفراد (مليون دينار)	الدخل السنوي للأسر* (مليون دينار)	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم* (%)
2010	5,364.5	10,007.8	53.6
2011	5,987.2	11,008.6	54.4
2012	6,967.3	12,109.5	57.5
2013	7,602.7	11,603.5	65.5
2014	8,796.8	12,763.9	68.9
2015	9,748.3	14,040.3	69.2

* للأعوام 2010 و 2013 تم اعتماد مسح النفقات والدخل للأسر والذي نفذ من قبل دائرة الإحصاءات العامة، أما باقي الأعوام فقد تم تقدير الدخل اعتماداً على نسبة نمو 10% سنوياً.



4-1-4 مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية

فيما يخص مديونية الأفراد لدى الدول العربية، فإن هنالك محدودية في المعلومات في هذا الخصوص، إلا أنه ومن

4-1-1 تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد

4-1-1-1 تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد

نظراً لأهمية مديونية الأفراد لدى البنوك وما قد تسببه من مخاطر نظامية وفي إطار متابعة نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم، تم احتساب النسبة لعام 2015 بنفس المنهجية المستخدمة في تقارير الاستقرار المالي السابقة، حيث تم الاعتماد بصورة رئيسية على مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي كون الجهاز المصرفي يعتبر المكون الأساسي للنظام المالي في الأردن، بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها عن مديونية الأفراد في كل من قطاع التمويل الميكروي، الشركات المساهمة العامة التي تمنح قروض وشركات التأجير التمويلي.

4-1-2 مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

يبين جدول 1-4 تطور مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2012-2015)، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد ارتفعت من 8.8 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 9.7 مليار دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 10.5% مقابل نسبة نمو 15.7% في عام 2014.

جدول 1-4: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2012-2015)					
المديونية	2012	2013	2014	2015	
لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)	6,374.0	6,958.0	8,066.3	8,967.2	
معدل النمو لدى الجهاز المصرفي (%)	17.0	9.2	15.9	11.2	
لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (مليون دينار)	593.2	644.7	730.5	781.1	
معدل النمو لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (%)	9.8	8.7	13.3	6.9	
المجموع (مليون دينار)	6,967.2	7,602.7	8,796.8	9,748.3	
معدل النمو الكلي (%)	16.4	9.1	15.7	10.8	

المصدر: البنك المركزي الأردني.

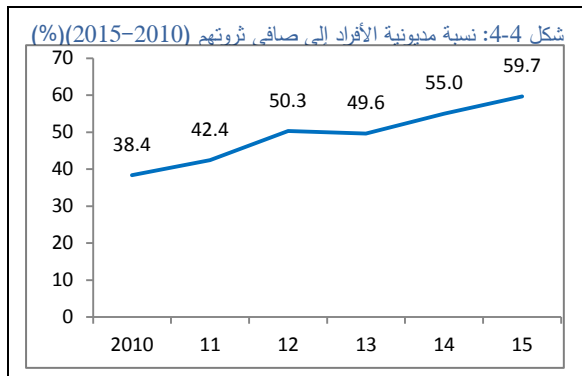
حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد لدى البنوك (بشقيها القروض الاستهلاكية والسكنية) ارتفعت في عام 2015 بحوالي (0.9) مليار دينار ونسبة (11.2%) مقابل حوالي (1.1) مليار دينار ونسبة (15.9%) لعام 2014 حيث تركز الارتفاع في القروض الشخصية والقروض السكنية.

أما بالنسبة لمديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية قد ارتفعت من 730.5 مليون دينار في نهاية

يتوفر عنها بيانات، لذلك تم الاكتفاء بودائع قطاع الأفراد وبموجوداتهم المالية (أسهم وسندات) في جانب الموجودات من الميزانية.

حيث يلاحظ من شكل 4-4 أن نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة تتزايد منذ عام 2010 كما هو الحال بنسبة مديونية الأفراد إلى الدخل، إلا أنها تراجعت بشكل طفيف في عام 2013، ثم عادت الارتفاع مجدداً في عامي 2014 و 2015.

جدول 4-4: ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة (2010-2015)				
عام	موجودات الأفراد (مليون دينار)	مجموع ديون الأفراد (مليون دينار)	صافي ثروة الأفراد (مليون دينار)	نسبة المديونية إلى الثروة (%)
2010	19,349	5,364.5	13,985	38.4
2011	20,092	5,987.2	14,105	42.4
2012	20,810	6,967.3	13,843	50.3
2013	22,923	7,602.7	15,321	49.6
2014	24,057	8,796.8	15,991	55.0
2015	26,041	9,719.2	16,321.8	59.7



4-1-6 الخلاصة

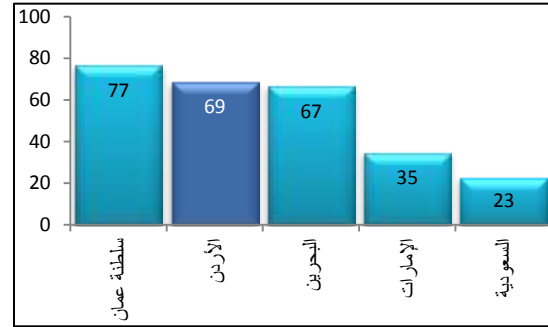
يُلاحظ من خلال متابعة تطور نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم وإلى صافي ثروتهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، أن هذه النسب في ارتفاع مستمر، مما يدل على حدوث ارتفاع ملحوظ في مخاطر إقراض هذا القطاع نتيجة ارتفاع حجم مديونية الأفراد بشكل يفوق النمو في دخلهم وصافي ثروتهم، ومما لا شك فيه فإن إقبال البنوك على إقراض الأفراد له العديد من الجوانب الإيجابية، إلا أنه وبمناس الوقت فإن الارتفاع الكبير لهذه المديونية نسبة للدخل المتاح للأفراد ولحجم ثروتهم له انعكاسات سلبية على استقرار القطاع المالي، مما يستدعي من البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر.

هذا وسيستمر البنك المركزي بمتابعة تطور هذه المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعاً لذلك.

خلال المعلومات المتوفرة، فقد تم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم لعدد من الدول العربية.

حيث يلاحظ من شكل 2-4 أن نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم في الأردن هي من أعلى النسب بين عدد من الدول العربية فهي أعلى من البحرين والإمارات والسعودية وأقل من سلطنة عمان.

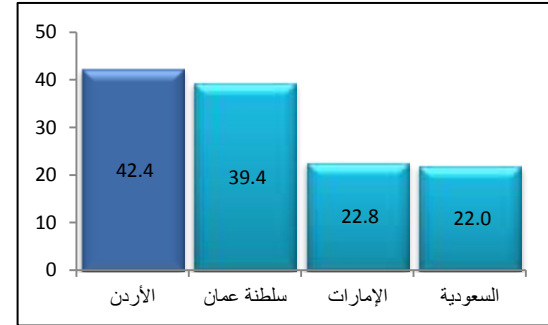
شكل 2-4: نسبة مديونية الأفراد المصرفية إلى دخلهم للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%)



* النسب تعود لعام 2014 باستثناء الأردن 2015.

أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك فإن النسبة في الأردن تبلغ حوالي 42.4%، وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يلاحظ أنها الأعلى (شكل 3-4).

شكل 3-4: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة للأردن ودول عربية مختارة (2015) (%)

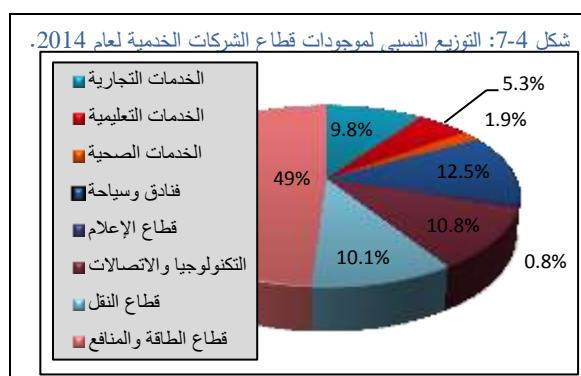
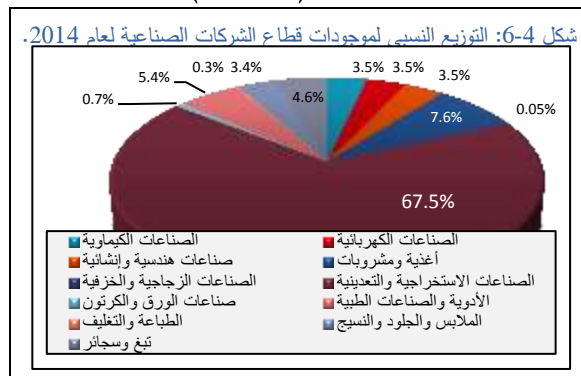


* النسب تعود لعام 2014 باستثناء الأردن 2015.

4-1-5 نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة

تتكون ميزانية الأفراد في جانب الموجودات بشكل رئيسي من الودائع، العقارات والموجودات المالية، أما في جانب المطلوبات فإن مديونية الأفراد هي المكون الأساسي لمطلوبات الأفراد. لتكوين ميزانية الأفراد في الأردن فقد تم الاعتماد على البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي (ودائع الأفراد بالدينار والأجنبي) وعلى البيانات المتوفرة لدى مركز إيداع الأوراق المالية عن الأوراق المالية المملوكة من الأفراد، أما فيما يخص موجودات الأفراد العقارية فلا

(شكل 4-6)، أما الشركات الخدمية فقد شكلت موجودات قطاع الطاقة والمنافع ما نسبته 49.0% من إجمالي موجودات الشركات الخدمية (شكل 4-7).



وسيتم فيما يلي تحليل تطورات قطاع الشركات غير المالية (الصناعية والخدمية والعقارية) والذي يتكون من 152 شركة حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، أما فيما يخص قطاع الشركات المالية فقد تم تناول تطورات هذا القطاع ومخاطره بشكل مفصل بالفصل الثالث.

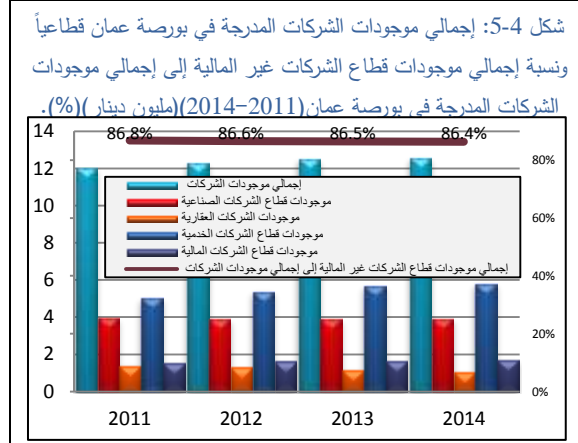
4-2-2-4 هيكل ملكية الشركات غير المالية

بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية الصناعية والخدمية حوالي 50.80% و 28.30% على التوالي في نهاية عام 2015، مقابل 50.80% و 28.10% على التوالي في نهاية عام 2014 وتعكس ملكية الأجانب في رؤوس أموال هذه الشركات ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات مستقرة (شكل 4-8).

4-2-2-4 قطاع الشركات

4-2-2-4 مقدمة

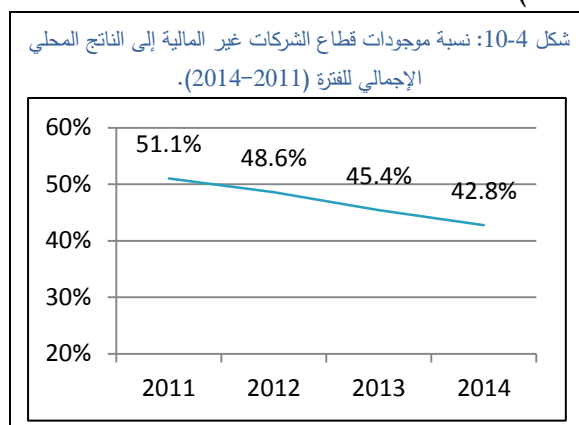
يتكون قطاع الشركات في الأردن من الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية،⁷ ويتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وغيرها من شركات الخدمات المالية المتنوعة، أما قطاع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان فيتكون من قطاعات الصناعة والخدمات والعقارات، وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف على هذه الشركات، وقد بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية في عام 2014 حوالي 10,884.4 مليون دينار مشكلة ما نسبته 86.4% من إجمالي موجودات قطاع الشركات مقابل 10,839.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبما نسبته 86.5% من إجمالي موجودات قطاع الشركات، في حين بلغ حجم موجودات الشركات المالية غير المصرفية حوالي 1714 مليون دينار مشكلة ما نسبته 13.6% من إجمالي موجودات قطاع الشركات في نهاية عام 2014 مقابل 1687.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبما نسبته 13.5% من إجمالي موجودات قطاع الشركات (شكل 4-5).



أما فيما يخص القطاعات الفرعية للشركات غير المالية، فقد شكلت موجودات الصناعات الاستخراجية والتعدينية حوالي 67.5% من إجمالي موجودات الشركات الصناعية

⁷ تم الاعتماد على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان لعدم توفر بيانات عن الشركات غير المالية غير المدرجة في البورصة.

المالية بشكل أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي (شكل 10-4).

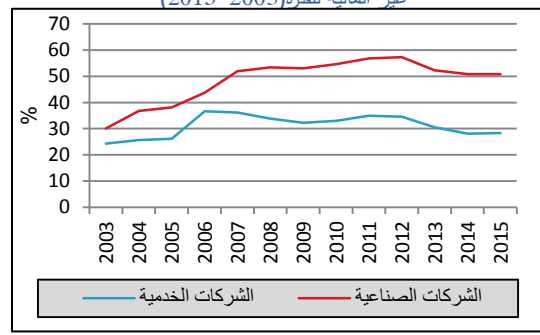


4-2-4-4 مطلوبات الشركات غير المالية

فيما يخص مطلوبات الشركات غير المالية فقد بلغت حوالي 5,393.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 5,325.6 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 1.3%، وقد بلغ حجم المطلوبات لدى الشركات الخدمية حوالي 3,868.3 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 3,746.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو 3.3%، أما الشركات الصناعية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 1,254.1 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 1,232.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 1.7%، وبالنسبة للشركات العقارية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 271.5 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 346.4 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة انخفاض بلغت 21.6% (شكل 11-4).

وبالتالي ومن خلال متابعة ميزانية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة فإننا نلاحظ عدم حصول تغييرات جوهرية على موجودات ومطلوبات هذه الشركات باستثناء الشركات العقارية التي شهدت تراجعاً في حجم أعمالها وهي نتيجة طبيعية للظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة والتي كان لها أثر واضح على قطاع العقارات خاصة قطاع العقارات التجارية.

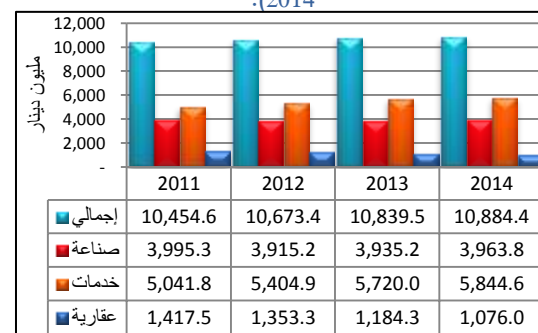
شكل 8-4: نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية للفترة (2003-2015).



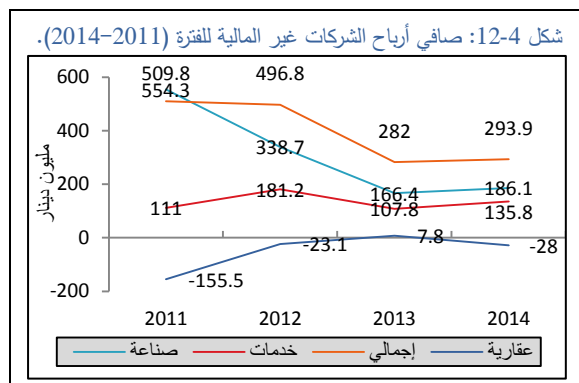
4-2-3-3 موجودات الشركات غير المالية

بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 10,884.4 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقارنة مع 10,839.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بسيطة بلغت 0.4%، وقد واصل حجم موجودات قطاع الشركات الخدمية ارتفاعه، حيث بلغ حجم موجودات هذه الشركات حوالي 5,844.6 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 5,720.0 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 2.2%، أما قطاع الشركات الصناعية فقد بلغت موجوداته حوالي 3,963.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 3,935.2 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 0.7%، أما فيما يخص قطاع الشركات العقارية فقد بلغت موجوداته حوالي 1,076.0 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 1,184.3 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة انخفاض بلغت 9.1% (شكل 9-4).

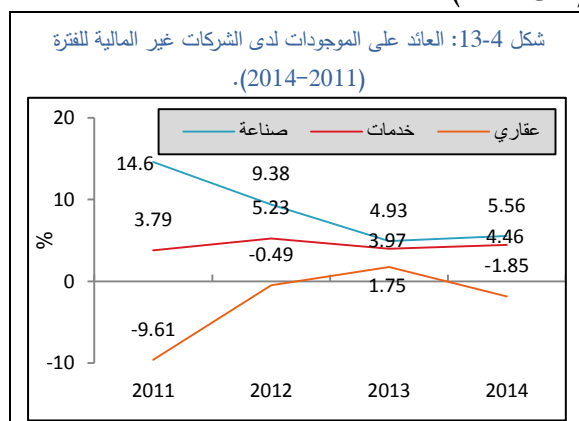
شكل 9-4: حجم الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2011-2014).



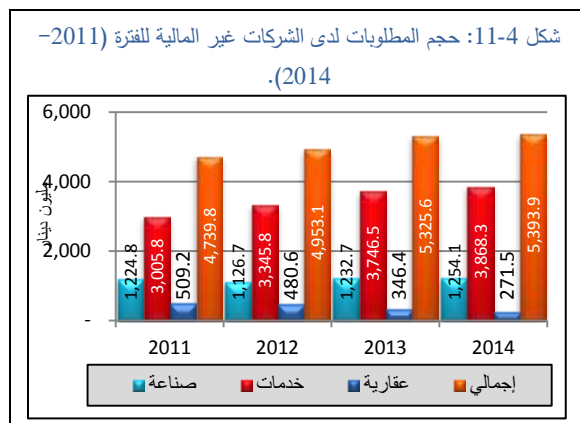
أما بخصوص نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد أخذت هذه النسبة اتجاهها تنازلياً للفترة (2011-2014)، حيث بلغت حوالي 42.8% في نهاية عام 2014 مقابل 51.1% في نهاية عام 2011 وذلك نتيجة نمو موجودات الشركات غير



أما فيما يخص العائد على الموجودات (ROA) فقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها لدى الشركات الصناعية، حيث بلغت حوالي 5.56% في نهاية عام 2014 مقابل حوالي 4.93% في نهاية عام 2013، كما ارتفعت النسبة للشركات الخدمية إلى حوالي 4.46% في نهاية عام 2014 مقابل حوالي 3.97% في نهاية عام 2013، أما الشركات العقارية فقد بلغت نسبة ROA حوالي -1.85% في نهاية عام 2014 مقابل 1.75% في نهاية عام 2013 (شكل 4-13).



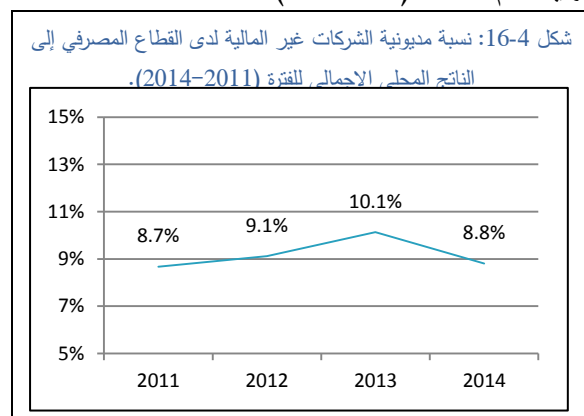
أيضاً بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين (ROE) فقد واصل ارتفاعه للشركات الصناعية حيث وصل إلى حوالي 6.79% في نهاية عام 2014 مقابل حوالي 6.11% في نهاية عام 2013، كما ارتفع للشركات الخدمية إلى حوالي 6.94% في نهاية عام 2014 مقابل حوالي 5.56% في نهاية عام 2013، أما الشركات العقارية فقد حققت عائد سالب بحوالي -3.63% في نهاية عام 2014 مقابل 0.93% في نهاية عام 2013 (شكل 4-14).



4-2-5 ربحية الشركات غير المالية

اتخذ صافي أرباح الشركات غير المالية اتجاهاً تنازلياً للفترة (2011-2013) وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة خلال عام 2012، إلا أنه ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية في المملكة عاود صافي الأرباح الارتفاع في نهاية عام 2014 ليبلغ 293.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 282 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة نمو 4.2%، وقد ارتفع صافي الربح لدى الشركات الخدمية من 107.8 مليون دينار في نهاية عام 2013 ليصل إلى 135.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو 26.0%، كما ارتفعت أرباح الشركات الصناعية من 166.4 مليون دينار في نهاية عام 2013 إلى 186.1 مليون دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة نمو بلغت 11.8%، أما بالنسبة للشركات العقارية فقد تكبدت خسائر في نهاية عام 2014 بلغت حوالي 28 مليون دينار مقابل صافي ربح بلغ حوالي 7.8 مليون دينار في نهاية عام 2013، وتأتي هذه الخسائر بسبب تراجع إيرادات هذه الشركات من 227.4 مليون دينار في نهاية عام 2013 إلى 210.1 مليون دينار في نهاية عام 2014، في المقابل ارتفعت المصاريف التشغيلية لدى هذه الشركات من 75.9 مليون دينار في نهاية عام 2013 إلى 79.4 مليون دينار في نهاية عام 2014، وكذلك ارتفع بند مصاريف أخرى بشكل كبير من 1.1 مليون دينار إلى 25.9 مليون دينار (شكل 4-12).

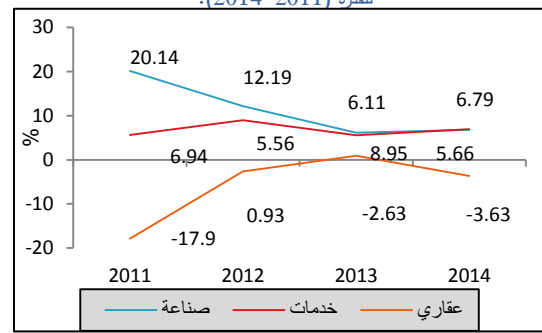
أما فيما يخص نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت حوالي 8.8% في نهاية عام 2014 مقابل 17.0% في نهاية عام 2013 (شكل 4-16).



4-2-7 الخلاصة

من خلال تحليل الأوضاع المالية لقطاع الشركات غير المالية نستطيع القول أن قطاعي الشركات الخدمية والشركات الصناعية حافظا على استقرار أوضاعهم المالية خلال الفترة (2011-2014) رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة وتأثيراتها على الأردن، أما فيما يتعلق بقطاع الشركات العقارية فقد شهد تراجعاً واضحاً في حجم أعماله وربحيته مما قد يزيد من مخاطر إقراضه، إلا أنه وبنفس الوقت فقد تراجع حجم مديونيته مما يقلل من مخاطر تعرض البنوك لهذه المديونية. إن ارتفاع مخاطر إقراض الشركات العقارية يستدعي من البنوك الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر عند دراسة التوسع في إقراض هذا القطاع.

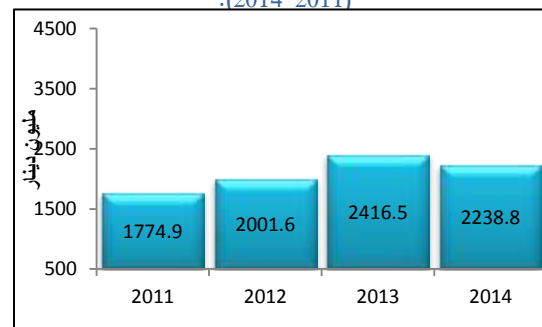
شكل 4-14: معدل العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات غير المالية للفترة (2011-2014).



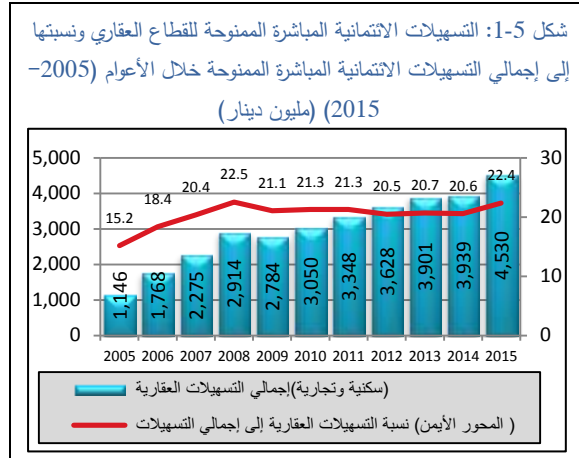
4-2-6 حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي

بلغ حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة من قبل البنوك حوالي 2238.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 2416.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة انخفاض بلغت 7.3%. أي أن تعرض البنوك لمديونية قطاع الشركات غير المالية قد تراجع في عام 2014، هذا وقد بلغت التسهيلات الممنوحة للشركات العقارية المدرجة في البورصة حوالي 101.8 مليون دينار لعام 2014 مقابل 182.8 مليون دينار لعام 2013 أي بنسبة انخفاض بلغت (44.3%)، وكون قطاع الشركات العقارية قد شهد تراجعاً في حجم أعماله وأرباحه في عام 2014 مقارنة مع عام 2013 فإن تراجع حجم مديونيته تجاه البنوك يقلل من مخاطر تعرض البنوك لهذه المديونية (شكل 4-15).

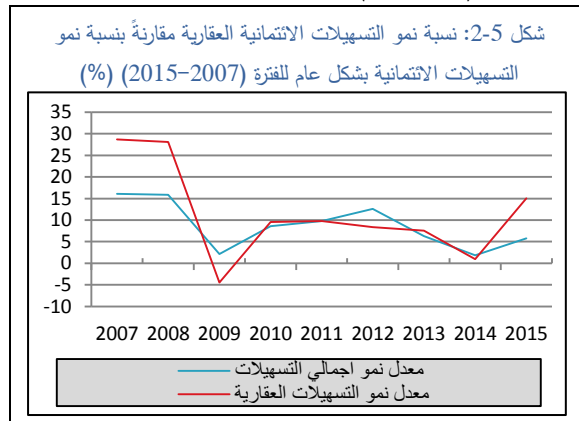
شكل 4-15: حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي للفترة (2011-2014).



سكنية وتجارية يبلغ 4.1 مليار دينار وبنسبة نمو 4.7% في عام 2015 مقارنة مع 1% لعام 2014⁸.



وبمقارنة متوسط معدل النمو السنوي لكل من التسهيلات العقارية وإجمالي التسهيلات خلال الأعوام 2007-2015 يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات العقارية كان أعلى من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي التسهيلات، حيث بلغ المتوسط للتسهيلات العقارية 15.5% مقابل 10.6% لإجمالي التسهيلات (شكل 2.5).



أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فيوضح شكل 3.5 تطور هذه النسبة خلال الفترة 2005-2015، حيث يلاحظ من الشكل أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2005-2008، حيث وصلت إلى 18.7% في

الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات

1-5 مقدمة

ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الأردن.

هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقد الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن من خلال تدفق أعداد كبيرة من الأثرياء العرب خاصة من العراق وسوريا. وبالتالي فإنه سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع. كما سيتم تحليل تطور أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 4.53 مليار دينار في نهاية عام 2015، مشكلة ما نسبته 22.4% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 3.94 مليار دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة نمو بلغت 15.0% لعام 2015 مقابل 1.0% لعام 2014، ومن الجدير ذكره أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الأعوام 2006-2015 بلغ 15.5% (شكل 1.5)، أن السبب الرئيسي لارتفاع حجم التسهيلات العقارية في نهاية عام 2015 هو قيام أحد البنوك الإسلامية بإعادة تصنيف الإجارة المنتهية بالتملك/عقارات ضمن القروض العقارية وذلك بعد تطبيق نظام البيانات الإجمالية، مما يعني أن الزيادة الكبيرة في التسهيلات العقارية في عام 2015 هي في جزء منها زيادة غير فعلية ونتاجة عن إعادة تصنيف البيانات، هذا وقد بلغت قيمة الإجارة المنتهية بالتملك لدى هذا البنك حوالي 403 مليون دينار، وباستثناء هذا المبلغ فإن إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري لأغراض

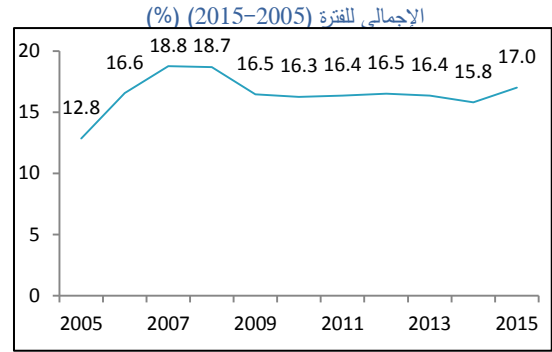
⁸ تحليل تعرض البنوك للقطاع العقاري لعام 2015 يتضمن قيمة الإجارة المنتهية بالتملك لأحد البنوك الإسلامية التي لم يتم تضمينها ضمن تحليل عام 2014.

المنتهية بالتملك/عقارات لأحد البنوك الإسلامية ضمن القروض العقارية - أبرزها قيام البنوك بتطوير منتجاتها المتعلقة بالقروض السكنية الموجهة للأفراد بالإضافة إلى حزمة الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها من قبل رئاسة الوزراء في منتصف عام 2015 لتحفيز القطاع العقاري والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، وقد أشار التقرير السنوي لعام 2015 الصادر عن جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان أن هذا القرار حفز القطاع العقاري والعديد من القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الإنشاءات، حيث ساهم في تمكين المواطنين من امتلاك السكن المناسب لهم ولأسرهم علماً بأن للقرار أثر كبير في زيادة بيع الشقق السكنية، هذا وقد بلغ حجم القروض السكنية في نهاية عام 2005 حوالي 744 مليون دينار مما يعني أن حجم هذه القروض تضاعف أكثر من أربعة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة، وقد تركّز هذا النمو خلال الفترة 2006-2008 أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من خوف وحالة عدم يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة 2011-2015 بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات إلا أن هذا النمو جاء بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية حيث بلغ متوسط نمو القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 17.1%، كما هو مبين في شكل (5.5) وشكل (6.5).

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال تحديد أثر قيمة الإجارة المنتهية بالتملك التي تم تصنيفها ضمن القروض السكنية في عام 2015، فإن النمو في القروض السكنية لعام 2015 يبلغ 322 مليون دينار وبنسبة نمو 11.9%، مقارنة مع نسبة نمو بلغت 2.5% لعام 2014، مما يدل أن عام 2015 شهد نمواً ملحوظاً في القروض السكنية مقارنة مع عام 2014، إلا أنه ما زال أقل من النمو خلال

نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك حتى بلغت 15.8% في نهاية عام 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة في المنطقة، ومن ثم عاودت الارتفاع لتبلغ 17.0% في نهاية عام 2015.

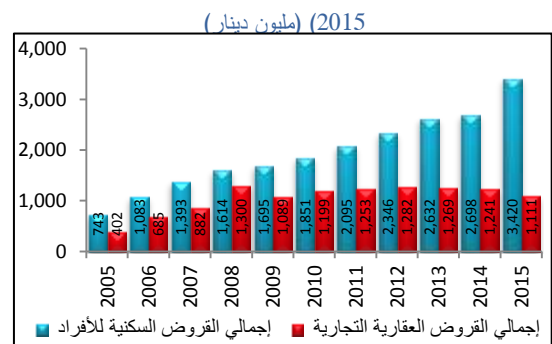
شكل 5-3: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي



2-5 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 75.5% من إجمالي التسهيلات العقارية في نهاية عام 2015، في حين شكلت القروض العقارية التجارية ما نسبته 24.5% من إجمالي التسهيلات (شكل 4.5).

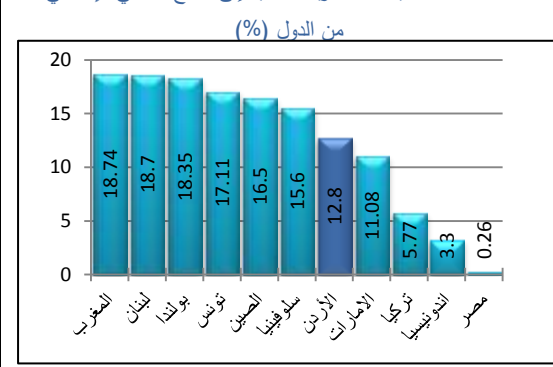
شكل 4-5: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2015)



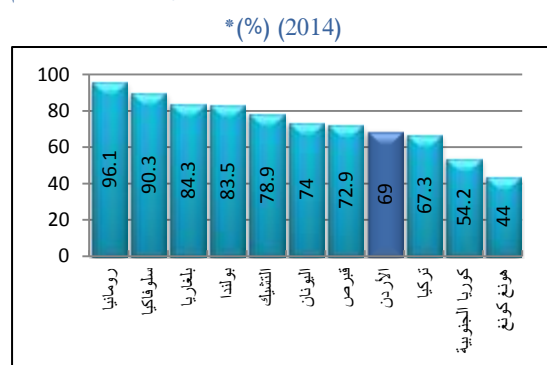
3-5 القروض السكنية للأفراد

بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2015 ما مقداره 3,420 مليون دينار مقابل ما مقداره 2,698 مليون دينار في نهاية عام 2014 وبنسبة نمو 26.8%، ويأتي هذا الارتفاع الكبير في معدل نمو القروض السكنية للأفراد لعدة أسباب - إضافة لما تم ذكره بخصوص تصنيف قيمة الإجارة

شكل 5-7: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد



شكل 5-8: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم



المصدر بالنسبة للأردن: الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال العامة والإسكان

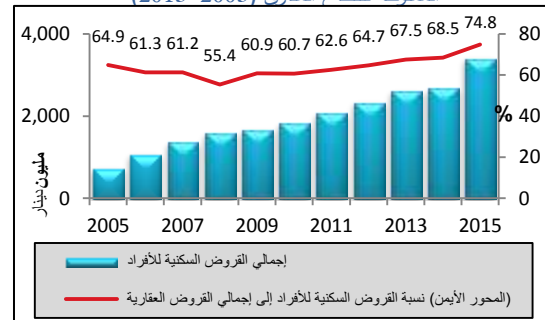
1-3-5 القروض العقارية التجارية

بلغ إجمالي القروض العقارية التجارية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2015 ما مقداره 1,111 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 24.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري، حيث تراجعت هذه التسهيلات بنسبة 10.5% عما كانت عليه في نهاية عام 2014، والتي بلغت 1,241 مليون دينار. هذا وقد شهدت الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) نمواً كبيراً في القروض العقارية التجارية، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من حوالي 400 مليون دينار إلى حوالي 1,300 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 49.0%، ثم تراجعت بشكل ملحوظ خلال عام 2009 إلى حوالي 1,089 مليون دينار نتيجة الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية العالمية على العقارات التجارية لتعود بعدها إلى النمو البطيء خلال الفترة 2010-2012 والتراجع ثانية خلال الفترة 2013-2015 كما هو موضح في شكل 9.5 وشكل 10.5، ونستطيع القول أن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من ظروف سياسية واقتصادية في المنطقة والأردن قد أثرت بشكل واضح وكبير نسبياً على قطاع العقارات التجارية بالمقارنة مع قطاع العقارات السكنية، وهي نتيجة طبيعية حيث أن الطلب على

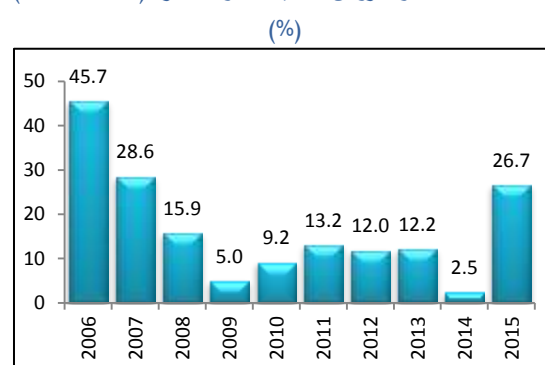
الفترة 2006-2008 ومقارب للنمو خلال الفترة 2011-2013.

شكل 5-5: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية

الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2015)



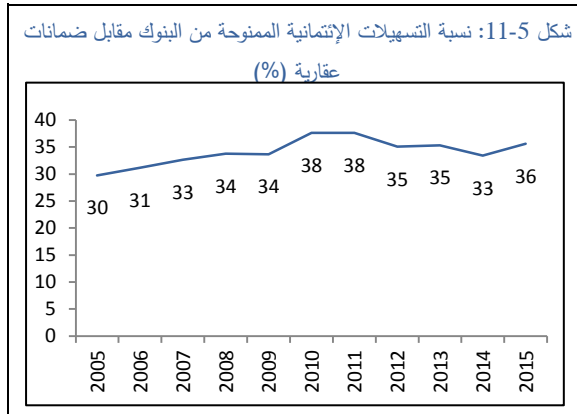
شكل 5-6: معدل نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2006-2015)



* يصبح النمو لعام 2015 11.9% في حال تحديد أثر الإجراء المنتهية بالتمليك التي تم إعادة تصنيفها ضمن القروض العقارية من قبل أحد البنوك الإسلامية.

فيما يخص نسبة القروض السكنية للأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2015 حوالي 12.8%، ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من دول العالم فقد كانت النسبة في الأردن خامس أقل نسبة بين الدول التي تمت المقارنة بها (شكل 7.5)، ومن أسباب انخفاض هذه النسبة أن حوالي 69% من الأردنيين يملكون منازلهم الخاصة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك بدائل إقراض أخرى يلجأ إليها الأردنيون لتمويل أثمان منازلهم، ومن هذه البدائل القروض السكنية الوظيفية والقروض من المؤسسات والصناديق والجمعيات التعاونية مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري (شكل 8.5).

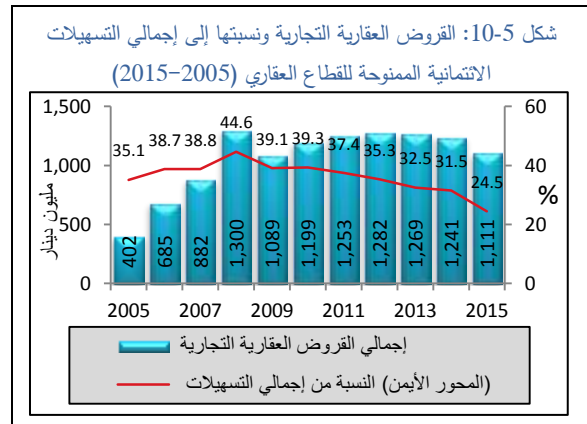
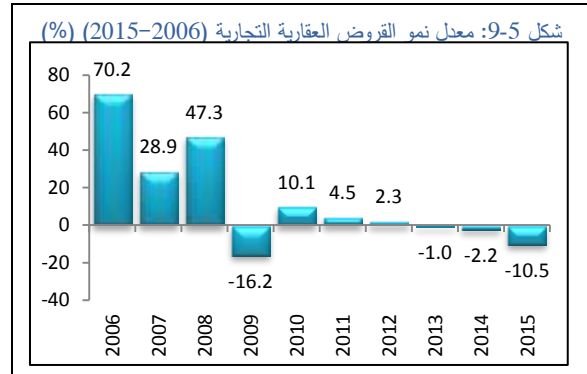
مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 7,209 مليون دينار مشكلة ما نسبته 35.6% من إجمالي التسهيلات كما في نهاية عام 2015، مقابل 33.4% لعام 2014، هذا وقد شهدت نسبة إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات انخفاضاً من 37.6% في نهاية عام 2010 إلى 33.4% في نهاية عام 2014 لتعاود الارتفاع في نهاية عام 2015 إلى 35.6% (شكل 11-5).



5-5 مؤشر أسعار الأصول العقارية

تعد قيمة الأصول العقارية محورياً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرضها أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، وكما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2013 و 2014، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة احتساب مؤشر لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر وأخذاً بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل استخدامه في رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري، بالإضافة إلى التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقدير

العقارات السكنية يتأثر بالظروف الصعبة بصورة أقل من العقارات التجارية بسبب نمو السكان، خاصة إذا كان هناك نمو غير طبيعي للسكان كما حدث في الأردن.

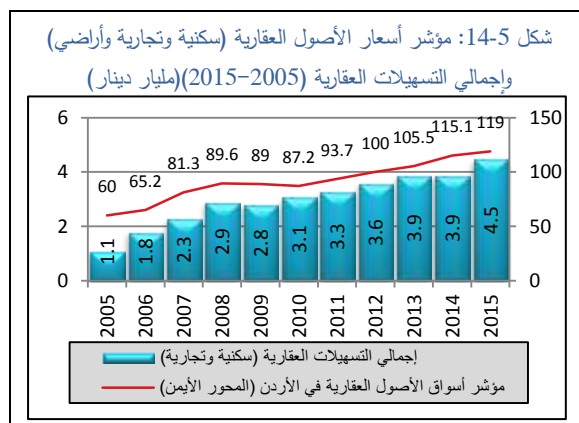
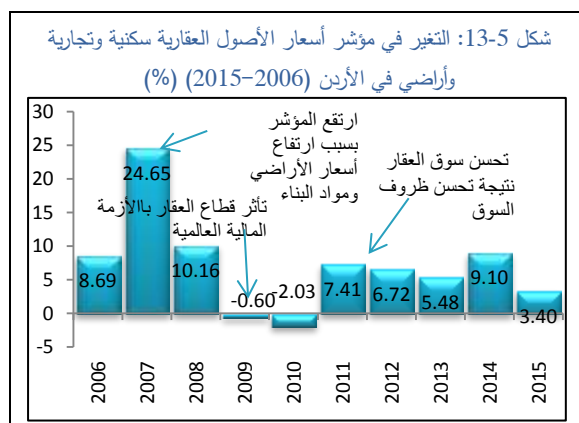
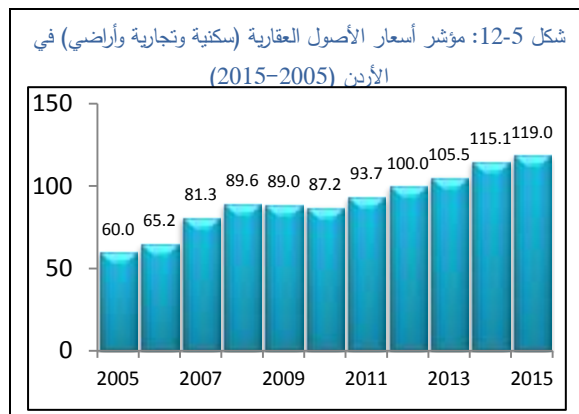


4-5 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية

بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادة بضمانة هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، هذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية لغايات أخرى في نهاية عام 2015 حوالي 2,679 مليون دينار مقابل 2,493 مليون دينار لعام 2014.

وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى إلى التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة

نشاطها لكن بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وقد جاء هذا التحسن نتيجة تحسن ظروف السوق حيث زاد الطلب على العقارات، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن إعلان الحكومة عن نيتها التراجع عن قرارات الإعفاءات مع نهاية عام 2011 أثر على المؤشر بالارتفاع حيث زاد الطلب على العقارات للاستفادة من هذه الإعفاءات.



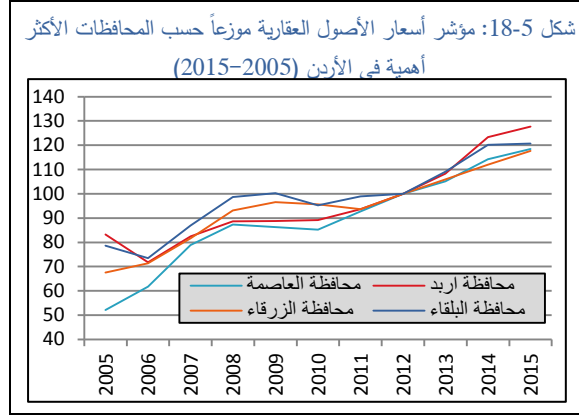
قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة، ويمكن أيضاً استخدامه كأداة في المقارنات الدولية.

5-5-1 نتائج احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات (مؤشر أسعار العقارات) في الأردن

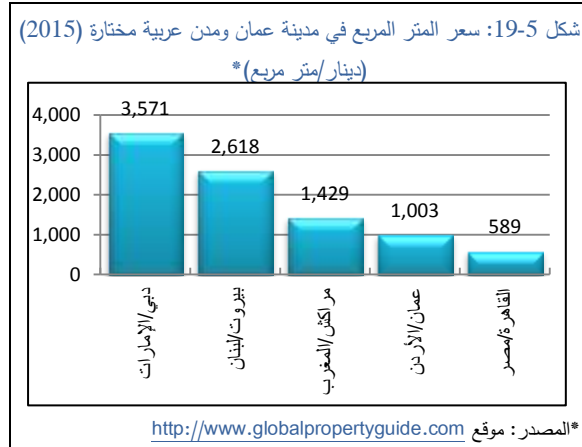
تبين الأشكال من 12.5 إلى 18.5 مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2015). حيث يتبين من هذه الأشكال أن مؤشر أسعار العقارات في الأردن ارتفع من 115.1 نقطة في عام 2014 إلى 119.0 نقطة في عام 2015 أي بنسبة نمو 3.4% مقابل نسبة نمو 9.1% لعام 2014، مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في عام 2015 شهد تباطؤاً ملحوظاً مقارنة مع عام 2014 ويعود هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى تراجع التضخم في المملكة إلى مستويات سالبة وتراجع حجم التداول في السوق العقاري بنسبة 2% في عام 2015، هذا وقد تركز الارتفاع في عام 2015 في أسعار الأراضي حيث ارتفع مؤشر أسعار الأراضي بما نسبته (4.6%) مقارنة مع (1.7%) و(1.2%) للعقارات السكنية والتجارية على التوالي، وبهذا الخصوص وكما ذكرنا في تقارير الاستقرار المالي لعامي 2013 و2014 فقد شهد الرقم القياسي مراحل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل وهي:-

المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما المرحلة الثانية (2009-2010) فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هنالك خوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009 بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2015) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية

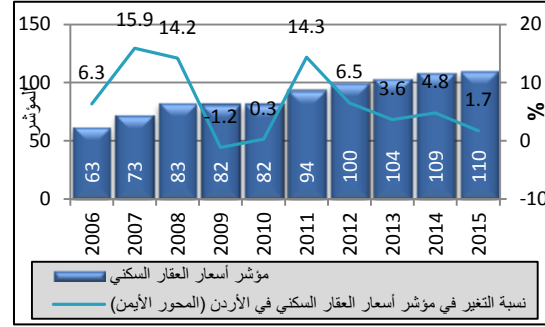
مؤشر محافظة البلقاء من 78.6 نقطة في عام 2005 إلى 120.7 نقطة في عام 2015 وبنسبة نمو 53.6%، وارتفع مؤشر محافظة إربد للفترة 2005-2015 من 83.2 نقطة إلى 126.7 نقطة وبنسبة نمو بلغت 52.3% (شكل 18.5).



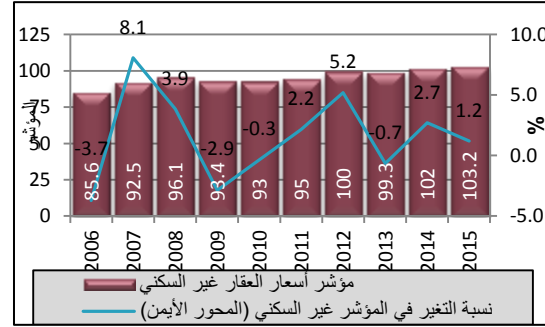
فيما يخص متوسط سعر المتر المربع السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة لمناطق غرب عمان (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع السكني بلغ حوالي 1,003 دينار في عام 2015، ومن الجدير ذكره أن سعر المتر المربع في العديد من المدن العربية مثل مراكش وبيروت ودبي أعلى من عمان، وتأتي مدينة عمان حالياً بالمرتبة 83 عالمياً من حيث ارتفاع سعر المتر المربع الواحد علماً أنها كانت تحتل المرتبة 88 عالمياً في عام 2014 شكل 19.5 وشكل 20.5.



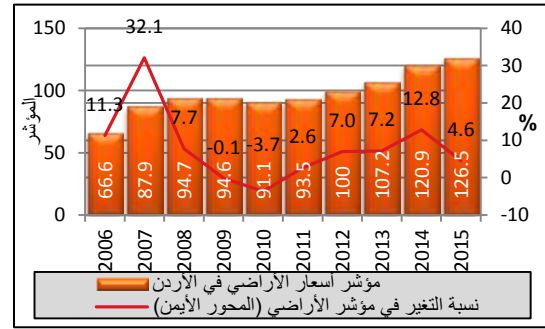
شكل 15-5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2015-2006)



شكل 16-5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2015-2006)

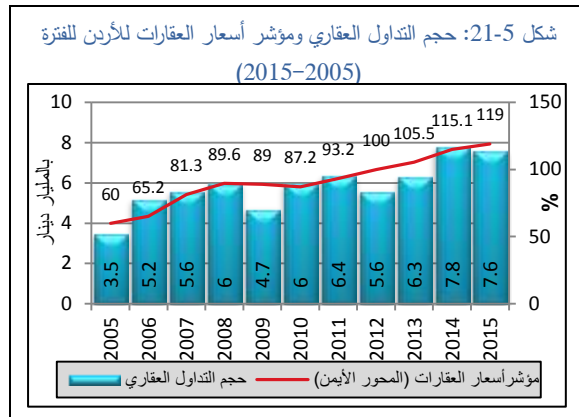


شكل 17-5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2015)



فيما يخص مؤشر أسعار الأصول العقارية لمحافظة العاصمة وباقي المحافظات فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد نمواً واضحاً خلال الأعوام 2005-2015، حيث كانت قيمة المؤشر 52.1 نقطة في عام 2005 وارتفع ليصل إلى 118.5 نقطة في عام 2015 وبنسبة نمو بلغت 127.4%، أما بالنسبة لباقي المحافظات فقد شهدت ارتفاعاً في المؤشر ولكن بنسبة أقل من ارتفاع مؤشر محافظة العاصمة حيث ارتفع مؤشر محافظة الزرقاء من 67.5 نقطة في عام 2005 إلى 117.7 نقطة في عام 2015 وبنسبة نمو 74.4%، وارتفع

العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة 2005-2015.



فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في نهاية الربع الأول/2016 حوالي 80.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 5.0% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري، هذا وقد استأثر العراقيين بالنسبة الكبرى من هذه البيوعات، حيث شكلت نسبة البيوعات للعراقيين 41% من إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال الربع الأول/عام 2016 (جدول 1.5).

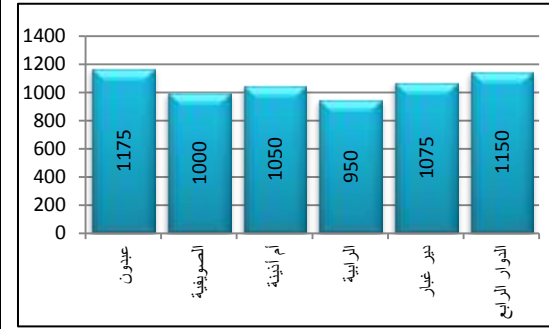
جدول 1-5: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2016) (مليون دينار)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	*2016
العراقية	224.7	205.0	266.3	215.1	32.8
السعودية	51.6	58.6	64.1	66.4	16.6
السورية	17.0	23.7	28.6	17.5	غير متوفر
أمريكية	13.8	22.0	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
إماراتية	غير متوفر	غير متوفر	17.4	غير متوفر	غير متوفر
الكويتية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22.9	غير متوفر
اليمنية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17.3	5.9
جنسيات أخرى	121.9	97.0	115.6	93.0	25.0
المجموع	429.0	406.5	492.0	432.2	80.3

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة. * الربع الأول

عند مقارنة أحجام التداول في عام 2015 للمحافظات يلاحظ أن أكبر محافظة من حيث حجم التداول محافظة العاصمة وبحجم تداول بلغ 5,661 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 74.0% من حجم التداول في السوق العقاري أما المحافظات الأخرى فقد بلغ إجمالي التداول فيها 1,946 مليون دينار وبما نسبته 26.0% من إجمالي حجم التداول (شكل 22.5).

شكل 5-20: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (دينار)*



*المصدر: موقع <http://www.globalpropertyguide.com>

بشكل عام - وكما ذكر سابقاً- فإن مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن ارتفع خلال عام 2015 بما نسبته 3.4% مقارنة مع عام 2014، كما ارتفع خلال الفترة (2011-2015) أي فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بمتوسط نسبة نمو سنوية بلغت 6.4% خلال هذه الفترة، هذا وتعتبر نسب ارتفاع المؤشر في الأردن خلال هذه الفترة أعلى من متوسط التضخم العام الذي بلغ خلال نفس الفترة 3.1% إلا أن هذا الارتفاع شهد تباطؤاً في عام 2015 انسجماً مع تراجع التضخم وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية هو ارتفاع طبيعي ولا يشكل تهديداً للاستقرار المالي.

أما فيما يخص أثر تدفق اللاجئين السوريين على أسعار العقارات وبالأخص في محافظات الشمال فإن ذلك لم يساهم برفع أسعار العقارات بصورة كبيرة ولكن أسعار الإيجارات هي التي ارتفعت بصورة ملفتة وبالأخص في المدن الشمالية القريبة من سوريا، حيث أشارت بعض الصحف والمواقع الإلكترونية نقلاً عن رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان إلى أن إيجارات الشقق في محافظات الشمال ارتفعت بنسبة تتراوح بين 100%-120%، أما في عمان فقد ارتفعت بين 60%-100%، وفي باقي المحافظات ارتفعت بنسبة تتراوح ما بين 25%-40%.

حجم التداول في السوق العقاري: بين التقرير الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة للثلاثة أشهر الأولى من عام 2016 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني خلال هذه الفترة سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.03% مقارنة بنفس الفترة من عام 2015، ليلغ 1.60 مليار دينار تقريباً، ومن الجدير ذكره أن حجم التداول العقاري خلال عام 2015 بلغ ما مقداره 7,607 مليون دينار بانخفاض نسبته 2% عن عام 2014، ويبين شكل 21.5 تطور حجم التداول

قرارات في أواخر شهر 2015/7 لتحفيز القطاع العقاري وحل العقبات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي الذي عانى لعدة سنوات من تداعيات الأزمة المالية العالمية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، فبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه فقد سمح مجلس الوزراء للشركات المتعثرة وللأشخاص غير الأردنيين بالبيع قبل انتهاء المهلة المنصوص عليها في قانون إيجار الأموال غير المنقولة بهدف مساعدتهم على استكمال إنجاز مشاريعهم الأخرى. كما قرر المجلس إعفاء الأشخاص غير الأردنيين والأشخاص المعنويين من الغرامات المنصوص عليها في المادة 13 من قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم 47 لسنة 2006. كما قام مجلس الوزراء في شهر 2016/6 بتخفيض رسوم نقل ملكية العقار بنسبة 50%.

5-6 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

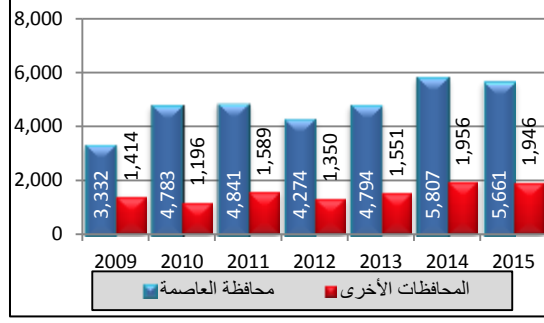
تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب ومؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعرية في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

للقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها.

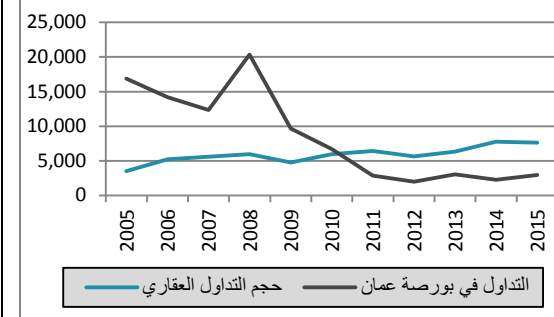
يبين شكل (24.5) الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 11 بنكاً (يشكلون ما نسبته 46% من البنوك المرخصة في المملكة) لا تتجاوز النسبة لديهم 80%، في حين أن هنالك أربعة بنوك تتراوح النسبة لديهم بين 81%

شكل 5-22: حجم التداول العقاري لمحافظة العاصمة والمحافظات الأخرى (2009-2015) (مليون دينار)



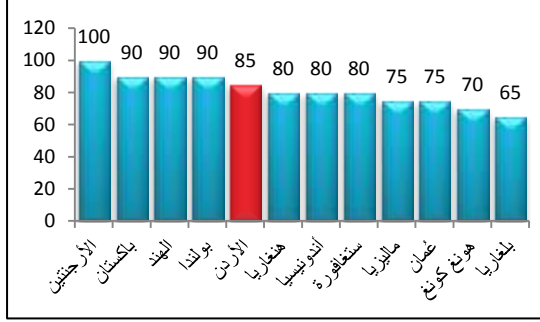
بمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2009-2005 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير أخذت أحجام التداول في السوق المالي بالتراجع الملحوظ وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 23.5).

شكل 5-23: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2015) (بالمليون دينار)



هذا وقد قرر مجلس الوزراء في أواخر عام 2015 تمديد قرار إعفاء الشقق والمنازل المنفردة من رسوم التسجيل ولغاية 2016/11/30، وينص القرار على إعفاء الشقق والمنازل المنفردة من رسوم التسجيل ولغاية 150 متر مربع غير شاملة الخدمات بدلاً من 120 متر مربع، وإذا ازدادت المساحة عن 150 متر مربع فتخضع المساحة الزائدة عن ذلك فقط إلى رسوم التسجيل ولغاية 180 متر مربع، يُشار إلى أن مجلس الوزراء كان قد اتخذ حزمة

شكل 5-26: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية لعدد من دول العالم (%)



5-7 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية

بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى الممكن تمويله (أي النسبة المحددة في السياسات الائتمانية للبنوك)، حيث بلغ المتوسط المرجح الفعلي لهذه النسبة في نهاية عام 2014 حوالي 73.2% ثم انخفض إلى 66.3% في نهاية عام 2015.

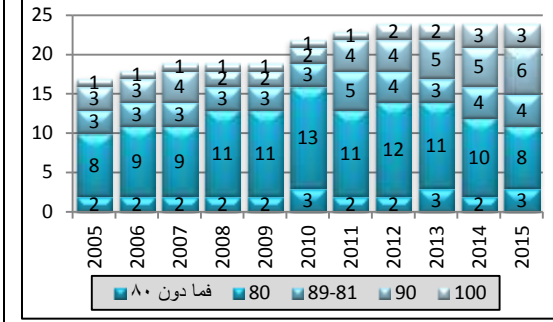
شكل 5-27: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2015-2005)



أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية فهو قريب من المتوسط الفعلي للقروض السكنية حيث بلغ في نهاية عام 2015 حوالي 68.6% (شكل 28.5).

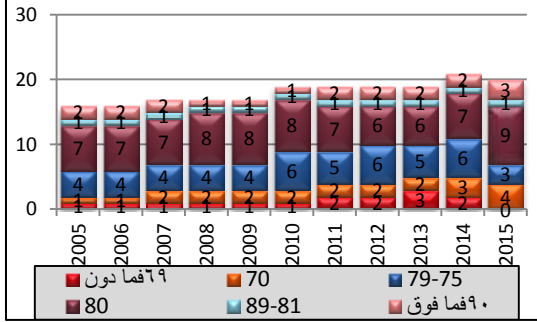
و89%، وإن هنالك ستة بنوك تبلغ النسبة لديها 90% وثلاثة بنوك تبلغ النسبة لديها 100%.

شكل 5-24: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2015-2005)



أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 80% من البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 80% (شكل 25.5).

شكل 5-25: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2015-2005)

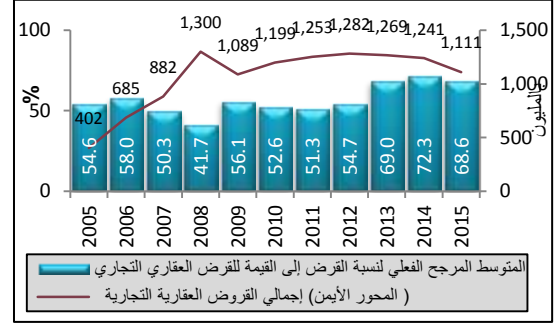


تفاوت متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة في عدد من الدول بين 65% و100% وبلغ متوسط الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 85% حيث أن معظم البنوك الأردنية تراوح الحد الأعلى لديها بين 80% و90% (شكل 26.5).

9-5 خلاصة

شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما نسبته 35.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش جيد عن قيمة التسهيلات الممنوحة حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 151% من حجم التسهيلات العقارية، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر هذه التسهيلات، وبنفس الوقت ومن خلال متابعة تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات في الأردن نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن نسب التضخم العام، كما أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً في عام 2015 انسجاماً مع تراجع التضخم إلى مستويات سالبة، إلا أنه وبنفس الوقت وأخذاً بالاعتبار ما تم الإشارة إليه من ارتفاع نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم فإن البنوك بحاجة إلى التأني ودراسة تطور هذه المخاطر بشكل أكبر عند التوسع في إقراض قطاع الأفراد والقطاع العقاري بشكل عام.

شكل 5-28: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2015)



8-5 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

وكما تم ذكره في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

- وضع سقف على القروض العقارية: حيث حددت تعليمات تركيزات الائتمان رقم (2001/9) تاريخ 2011/8/1 الحد الأقصى لمجموع الائتمان المباشر العامل الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها بما نسبته 20.0% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار.
- حددت تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل 2 رقم (2008/39) تاريخ 2008/3/24 ومشروع تعليمات بازل 3 الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0% بما نسبته 35.0% ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100.0% إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0%، وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0% فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة

1-6 مقدمة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل السلطات الرقابية والبنوك لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

وتعتبر هذه الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات الإدارة العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. هذا وتعد اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر والتخطيط لرأس المال والسيولة، إلا أنها لا تستطيع أن تشمل لوحدها جميع جوانب الضعف في البنك، حيث تعمل ضمن سياسة متكاملة لإدارة المخاطر لتعزيز سلامة ومثانة البنوك وتقوية النظام المالي ككل.

وقد شهد موضوع اختبارات الأوضاع الضاغطة تطورات هامة منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2009 المبادئ الرئيسية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والرقابة عليها، كما أصدرت اللجنة في عام 2012 ورقة عن مراجعة تطبيق السلطات الرقابية لهذه المبادئ، وفي ضوء هذه التطورات فإن البنك المركزي قام في شهر 2016/6 بإصدار مشروع تعليمات جديدة (Bottom-up Stress Testing) لتعكس أهم التطورات التي حصلت على اختبارات الأوضاع الضاغطة حسب أفضل الممارسات العالمية.

2-6 أولاً: اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي

1-2-6 اختبارات تحليل الحساسية (SENSITIVITY ANALYSIS)

بشكل عام فإن اختبارات تحليل الحساسية تستعمل لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر - كل على حدة - على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأسهم. وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات. وتالياً اختبارات الحساسية التي تم إجرائها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في المملكة.

اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

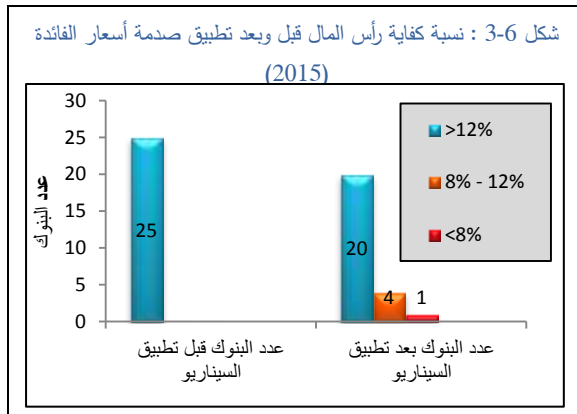
فيما يخص اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان فقد تم افتراض حصول زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 50%، وذلك بسبب تفاقم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 19.1% إلى 16.4%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر الأعلى في المنطقة، وتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك، وعلى المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى واحد وعشرين بنكاً، حيث أن أربعة بنوك فقط ستخفض النسبة لديها عن 12%، منهم بنكين سيبقى النسبة لديهما أعلى من 8%، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1-6).

6-2-3 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

6-2-3-1 صدمة أسعار الفائدة (INTEREST RATE SHOCK)

بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس ففي هذه الحالة سوف تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي من 19.1% إلى حوالي 14.8%، أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 20 بنك، في حين ستخفض عن 12% لدى (5) بنوك (4) منهم سوف تبقى النسبة لديهم أعلى من 8%، مما يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل صدمة أسعار الفائدة (شكل 3).

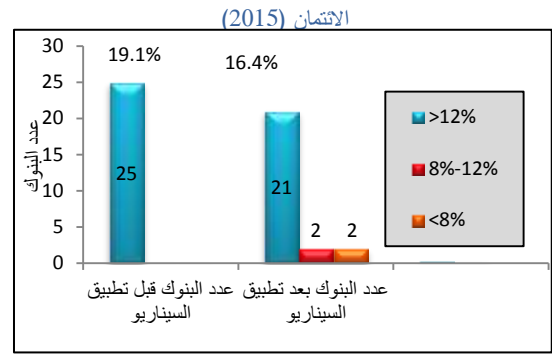


6-2-3-2 صدمة أسعار الصرف (FOREIGN EXCHANGE RATE SHOCK)

بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار⁹ بنسبة 20%. ففي هذه الحالة سوف تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى

⁹ هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 5/2016 إلى (12.9) مليار دولار وتغطي المستوردات لمدة (7) أشهر، وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.

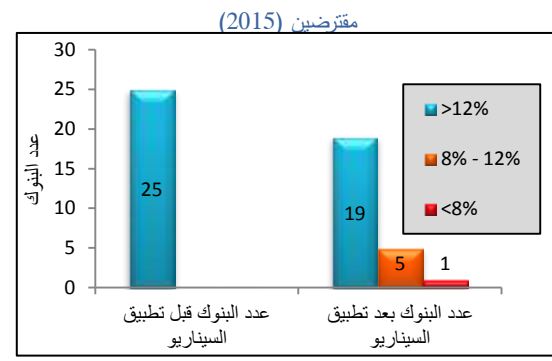
شكل 1-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2015)



6-2-2 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزز

أما فيما يخص مخاطر التركزز الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى أربعة وعشرين بنكاً وستخفض عن 12% لدى بنك واحد فقط حيث ستبلغ النسبة لهذا البنك 11.7%. أما في حال تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% لدى (19) بنكاً، في حين ستخفض عن 12% لدى (6) بنوك (5) منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8%، مما يدل على أن معظم البنوك في الأردن قادرة على مواجهة صدمة مخاطر التركزز، إلا أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركزز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركزز لدى البنوك من خلال تعليمات التركزز الائتمانية (شكل 2-6).

شكل 2-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2015)



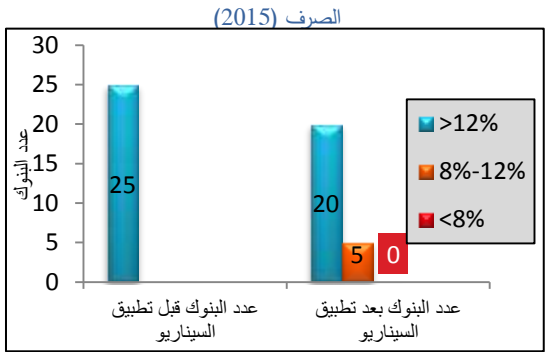
النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2016-2018. وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات حيث تمثل السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأوضاع المالية لدول الخليج العربي بشكل واضح وانتقال الأثر للأردن على شكل تراجع ملحوظ في حالات العاملين نتيجة عودة جزء من الأردنيين العاملين في هذه الدول، بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات من دول الخليج وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، مما قد يؤدي إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. وإذا افترضنا أيضاً ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بشكل أكبر وأسرع من المتوقع وذلك في حال استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وقيام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على الدينار للحفاظ على جاذبية الدينار كعملة ادخارية، مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المملكة.

لقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه عادة يتم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي¹¹ لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما يمكن استخدام متغيرات أخرى مثل أسعار الأسهم وأسعار الفائدة ونسبة البطالة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تتضمن افتراض (3) سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير العاملة NPLS) ودراسة أثرها على نسبة كفاية

القطاع المصرفي في الأردن من 19.1% إلى 16.3%¹⁰، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح. وعلى المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى عشرين بنك، في حين ستخفض النسبة لدى خمسة بنوك عن 12% لكنها ستبقى اعلى من 8% (شكل 4-6).

شكل 4-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو صدمة أسعار



3-3-2-6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (EQUITY PRICE SHOCK)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 25%، ففي هذه الحالة سوف تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 19.1% إلى 18.8%، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، حيث ستبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح، وعلى المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى كافة البنوك. مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

3-6 اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING)

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاعقتها، ولذلك فقد تم توظيف

¹⁰ هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة لانخفاض سعر صرف الدينار على الاقتصاد وبالتالي على الديون غير العاملة لدى البنوك.

¹¹ حسب تعريف بازل III.

قام البنك المركزي ولأول مرة بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة (Multiple-Period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، وللتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2016-2018 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

جدول 2-6: السيناريوهات المفترضة				
السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	الرقم القياسي لأسعار الأسهم	أسعار الفوائد الفعلية (RIR)
سيناريوهات 2016	السيناريو الأساس المتوقع (Baseline)	2.8	4004.2	9.41
	السيناريو متوسط الشدة	2	3603.8	10.41
	السيناريو الأكثر شدة	0.4	3203.4	10.91
سيناريوهات 2017	السيناريو الأساس المتوقع (Baseline)	3.7	3203.4	10.91
	السيناريو متوسط الشدة	2.6	2883	11.91
	السيناريو الأكثر شدة	1.9	2306.4	12.41
سيناريوهات 2018	السيناريو الأساس المتوقع (Baseline)	4	2306.4	12.41
	السيناريو متوسط الشدة	3.4	2075.8	13.41
	السيناريو الأكثر شدة	2.5	1845.1	13.91

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي للعام السابق مطروحاً منه أقل انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي للعام السابق مطروحاً منه وسيط الانحرافات عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لأسعار الأسهم وأسعار الفائدة فقد تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم بما نسبته 10% و 20% وارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 100 و 150 نقطة أساس للسيناريوهين متوسط الشدة والأكثر شدة على التوالي علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للعمل المصرفي.

رأس المال لدى البنوك للأعوام القادمة، وهذه السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي:

- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع (Baseline Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثاني وهو السيناريو متوسط الشدة (Medium Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة (Severe Macro Stress Scenario).

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي:

$$NPL_t = C + B_1 NPL_{(t-1)} + B_2 \Delta GDP_{(t-1)} + B_3 \Delta SPI_t + B_4 RIR_t$$

حيث:

NPL = نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2016

C = عدد ثابت

$NPL_{(t-1)}$ = نسبة الديون غير العاملة للعام السابق.

$\Delta GDP_{(t-1)}$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

ΔSPI_t = التغير في مؤشر أسعار الأسهم.

RIR_t = أسعار الفوائد الفعلية.

وبناء على الاختبارات الإحصائية التي تم إجرائها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة عكسية مؤثرة ما بين أسعار الأسهم ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة لدى البنوك، وفقاً للمعادلة التالية:

$$NPL_t = 4.01 + 1 NPL_{(t-1)} - 2.51 \Delta GDP_{(t-1)} - 0.19 \Delta SPI_t + 0.51 RIR_t$$

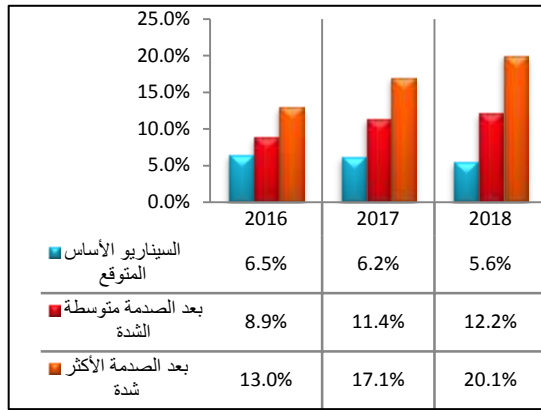
والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه.

جدول 1-6: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي		
المتغير	المعامل	T-Statistics
C	4.01	4.96
$NPL_{(-1)}$	*1	1.91
$GDP_{(-1)}$	*-2.51	-4.96
SPI	*-0.19	-12.26
RIR	*0.51	2.39
معامل التحديد (R^2)	83.98%	
(*) معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%		

1-3-6 الافتراضات المستخدمة

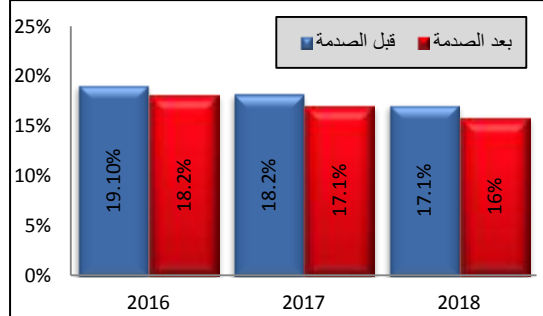
2-3-6 النتائج

شكل 6-6: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (2-6) (2016-2018) (%)



وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2016-2018 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستخفض إلى 15.9% في عام 2018 حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2016-2018) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة (شكل 7-6).

شكل 7-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط شدة (2016-2018) (%)



وبعد تطبيق السيناريو الأكثر الشدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستخفض إلى 12.1% في عام 2018، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2016-2018) مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضا (شكل 8-6).

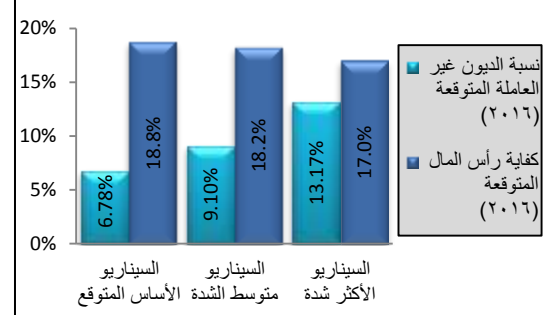
الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (5-6) يبينان نسبة الديون الغير عاملة ونسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2016 بافتراض حدوث السيناريوهات أعلاه حيث سترتفع نسبة الديون غير العاملة من 4.9% في عام 2015 إلى 13.0% في عام 2016 بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستخفض نسبة كفاية رأس المال من 19.1% في عام 2015 إلى 17.0% في عام 2016.

جدول 3-6: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لعام 2016

السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة (2016)	كفاية رأس المال المتوقعة (2016)
السيناريو الأساس المتوقع (Baseline)	6.5%	18.8%
السيناريو متوسط الشدة	8.9%	18.2%
السيناريو الأكثر شدة	13.0%	17.0%

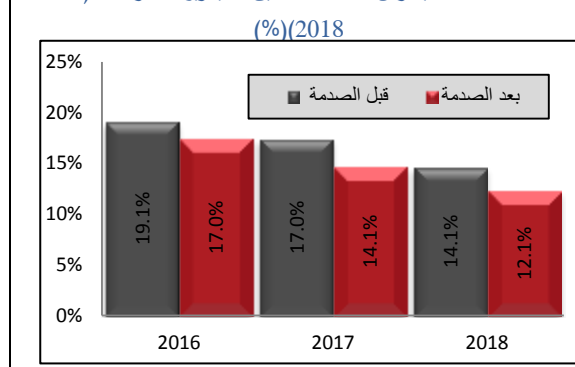
* بلغت نسبة الديون غير العاملة في عام 2015 حوالي (4.9%).
** بلغت كفاية رأس المال في عام 2015 (19.1%).

شكل 5-6: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2016) (%)



وبافتراض حدوث السيناريوهات في الجدول 2-6: السيناريوهات المفترضة) فإن نسب الديون غير العاملة المتوقعة للأعوام 2016-2018 بعد تطبيق السيناريوهات الثلاثة ستكون حسب الشكل 6-6.

شكل 6-8: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2016-2018)



4-6 خلاصة

بناءً على النتائج للأعوام (2016-2018) فإن القطاع المصرفي قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة بارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية واستمرار تفاقم هذه الظروف حتى عام 2018، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي للأعوام 2016، 2017، 2018 ستبلغ 17.0%، 14.1% و 12.1% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني.

الفصل السابع: مواضيع خاصة

أولاً: أثر تطبيق متطلبات بازل III على البنوك في الأردن

1-1-7 مقدمة

يعتبر رأس المال أداة مهمة لتعزيز قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة، وبالتالي حماية أموال المودعين، حيث جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة، ويعبر عن الملاءة المالية بنسب كفاية رأس المال التي تعبر عن قدرة رأس المال على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة واستيعاب الخسائر الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سلامة ومثانة المراكز المالية للبنوك. ولقد تبين من الأزمة المالية العالمية أن بعض البنوك في العالم لم تكن تمتلك رؤوس أموال كافية ذات جودة عالية ولا مخزون سيولة كافي لتغطية المخاطر، وأيضاً أدى إفراط البنوك في المديونية داخل وخارج الميزانية إلى تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال وتضاعف الخسائر الائتمانية نتيجة التركيز في الاستثمارات .

لهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على معيار بازل II، وذلك من خلال إصدار إرشادات جديدة فيما يخص رأس المال والسيولة (بازل III) في نهاية عام 2010، بهدف تعزيز قاعدة رأس المال لدى البنوك نوعاً وكماً وتحسين مستوى السيولة لديها وبالتالي تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر.

1-2-7 أهم خصائص معيار بازل III

على الرغم من التزام البنوك في العالم بالحدود الدنيا لرؤوس الأموال وفقاً لمعيار بازل II إلا أن بعض البنوك خلال الأزمة المالية العالمية واجهت تآكل سريع في رؤوس أموالها بسبب الخسائر التي لحقت بها وذلك لتدني نوعية وكمية رأس المال لديها. ويمكن تلخيص أهم التعديلات ضمن معيار بازل III بما يلي:

- تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال عالية الجودة وذات قدرة عالية على مواجهة المخاطر وامتصاص الخسائر، حيث ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى

حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier1 Capital CET1)، هذا ويتكون رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III من :

1. الشريحة الأولى: تمثل رأس المال الأساسي (Tier1) وتتألف من حقوق حملة الأسهم العادية (CET1) و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Tier1).

2. الشريحة الثانية: وتعتبر أقل جودة من الشريحة الأولى وتسمى رأس المال المساند (Tier2).

- تطبيق هوامش إضافية على الحدود الدنيا لنسب كفاية رأس المال وذلك لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها بما فيها مخاطر الدورة المالية ومخاطر النظام المالي.

- تعديل طريقة معالجة استثمارات البنوك في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين على النحو التالي:

- طرح استثمارات البنوك ما بين بعضها إذا كانت الاستثمارات متبادلة.

- معاملة خاصة للاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين التي تقل عن (10%).

- معاملة خاصة للاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين التي تزيد عن (10%).

- استخدام نسب معيارية لمراقبة السيولة لدى البنوك بهدف ضمان احتفاظ البنوك بمستويات سيولة كافية لمواجهة التزاماتها والاستمرار في أعمالها، مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

وينظر البنك المركزي الأردني لهذه المتطلبات على أنها وسيلة إضافية لتعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك وخاصة في مجال السيولة.

1-3-7 تطبيق مقررات بازل III على البنوك في الأردن

حرصاً من البنك المركزي الأردني على تطبيق مقررات بازل III، فقد قام بإعداد مسودة تعليمات لتطبيق مقررات بازل III المتعلقة برأس المال وتم إرسالها للبنوك بتاريخ 2015/12/29، حيث تم الطلب من البنوك تزويد البنك المركزي الأردني بملاحظاتهم على هذه التعليمات

جدول 7-1: نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الأردنية على المستوى الموحد وعلى مستوى فروع الأردن.			
على المستوى الموحد		على مستوى فروع الأردن	
النسبة حسب بازل II	النسبة حسب بازل III	النسبة حسب بازل II	النسبة حسب بازل III
16.6%	18.1%	19.07%	20.8%

أما فيما يخص نسبة الكفاية لدى البنوك إفرادياً فإن هنالك سبعة بنوك لم تتأثر نسبة الكفاية لديها وأربعة عشر بنكاً ارتفعت لديها النسبة في حين أن هنالك أربعة بنوك فقط انخفضت النسبة لديها وجدول 7-2 يبين ذلك:

جدول 7-2: مكونات رأس المال لدى البنوك في الأردن على المستوى الموحد وعلى مستوى فروع الأردن.		
نسبة الارتفاع %	عدد البنوك على المستوى الموحد	عدد البنوك على مستوى فروع الأردن
0	7	7
أكثر من 0 - 0.5	7	6
أكثر من 0.5 - 1	5	3
أكثر من 1	2	5

ويفسر الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال لدى معظم البنوك في الأردن لاختلاف طريقة معالجة الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى والشركات المالية وشركات التأمين، إذ أنه بناءً على تعليمات بازل II فإن معظم الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين سواء التي تقل عن (10%) أو تزيد عن (10%) من رؤوس أموال هذه الشركات كانت تطرح من رأس المال التنظيمي، إلا أنه وبحسب تعليمات بازل III فقد أصبح هناك حدوداً للطرح من رأس المال التنظيمي، إذ أصبح يطرح فقط ما يزيد عن (10%) من حقوق حملة الأسهم العادية CET1 للبنك المستثمر، وأما بقية الاستثمارات فأصبحت تظهر ضمن الموجودات المرجحة بالمخاطر.

أما فيما يخص مكونات رأس المال لدى البنوك فقد تبين أن المكون الرئيسي لرؤوس أموال البنوك في الأردن هو حقوق حملة الأسهم العادية CET1، وعليه فإن البنوك الأردنية تتمتع برأس مال عالي الجودة، وكما في جدول 7-3 التالي:

بالإضافة إلى إجراء دراسة الأثر الكمي على تطبيقها، ونبين أدناه أهم ما جاء في مشروع التعليمات:

1- مكونات رأس المال التنظيمي:

أ- يكون الحد الأدنى لحقوق حملة الأسهم العادية (CET1) 6% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

ب- يكون الحد الأقصى لرأس المال الإضافي (AT1) 1.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

ج- يكون الحد الأقصى للشريحة الثانية لرأس المال (Tier2) 2% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

د- إضافة هامش رأس المال التحفظي وعلى أن يتكون من حقوق حملة الأسهم العادية (CET1) بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

وبالتالي فإن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال سيبقى 12%، مع ضرورة وصوله إلى 14% للبنوك التي لها تواجدات خارج الأردن.

2- تحديد منهجية احتساب هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.

3- تحديد منهجية احتساب هامش رأس المال للبنوك المهمة محلياً.

4- توسيع طرق احتساب رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل وذلك بإدخال الطريقة المعيارية (Standardized Approach).

5- إضافة فصل خاص عن احتساب نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) حسب متطلبات بازل III.

6- إعادة احتساب حقوق الأقلية الواجب الاعتراف بها في رأس المال التنظيمي، وبحيث يتم الاعتراف بحصة البنك من الفائض في رأس المال التنظيمي للشركة التابعة.

7-4 دراسة الأثر الكمي

بناءً على ما تم تزويدنا به من قبل البنوك، فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بناءً على تعليمات بازل III عما كانت عليه في تعليمات بازل II عند معظم البنوك وكما في جدول 7-1.

ثانياً: أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاستقرار المالي في المملكة

7-1-5 أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني

يعتبر النفط والمشتقات النفطية من أهم عناصر الإنتاج والمؤثر الأكبر على جميع الأنشطة الاقتصادية وعلى جميع الأطراف (المستهلكين والمنتجين والحكومة) والعامل الرئيسي في ارتفاع مخاطر الأسواق المالية والعديد من السلع الأساسية الأخرى المرتبطة به خصوصاً أن النفط من أكثر السلع الأساسية تذبذباً وتتأثر أسعاره بالعديد من المؤثرات والعوامل الاقتصادية والسياسية وتوقعات الأسواق المالية، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع تحركات واتجاهات أسعاره في الأسواق العالمية.

ولدراسة أثر انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة على الاقتصاد الأردني، لا بد من الإشارة إلى أن الأسعار المحلية للمشتقات النفطية قبل عام 2004 كانت ثابتة إلى حد كبير ولا تعكس الأسعار العالمية. ومنذ عام 2004 بدأت الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية وذلك في ضوء انقطاع المنح النفطية، وخصوصاً المقدمة من الجانب العراقي، إلى أن قامت بتحرير تلك الأسعار جزئياً في عام 2008، إلا أن الحكومة قامت منذ بداية عام 2011 بتثبيت أسعار المشتقات النفطية حتى نهاية عام 2012، ومنذ ذلك الحين، عاودت الحكومة العمل بالتسعيرة الشهرية للمشتقات النفطية.

في ضوء ما سبق، فإن مقدار تأثير التغير في أسعار النفط عالمياً على المؤشرات الاقتصادية الكلية المختلفة في الأردن يعتمد، في جانب كبير منه، على قرارات لجنة التسعير الحكومية في عكس تلك التغيرات على الأسعار المحلية للمشتقات النفطية والتي بدورها تؤثر على تكاليف الإنتاج وتنافسية القطاعات والقيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

جدول 7-3: مكونات رأس المال لدى البنوك في الأردن على المستوى الموحد وعلى مستوى فروع الأردن.

مكونات رأس المال	على المستوى الموحد		على مستوى فروع الأردن	
	المبلغ (مليون دينار)	النسبة من إجمالي رأس المال التنظيمي %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة من إجمالي رأس المال التنظيمي %
حقوق حملة الأسهم العادية (CET1)	8006	94.43%	4917	97.17%
رأس المال الأساسي الإضافي (AT1)	11	0.13%	0	0.00%
رأس المال المساند (T2)	461	5.44%	143	2.83%
المجموع	8478	100%	5061	100%

من خلال نتائج دراسة الأثر الكمي يمكن القول بأن البنوك في الأردن لن تواجه أية مشاكل أو صعوبات في تطبيق مقررات بازل III المتعلقة برأس المال، وذلك لارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر الأعلى في المنطقة وتمتع البنوك في الأردن برأس مال عالي الجودة يتكون في معظمه من حقوق حملة الأسهم العادية، مما سيعزز من الاستقرار المالي في المملكة، هذا وسيقوم البنك المركزي الأردني لاحقاً بإصدار الجزء المتعلق بمتطلبات السيولة ضمن مقررات بازل III.

أ- هناك بعض السلبيات التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني جراء انخفاض أسعار النفط. إذ أن تراجع الفوائض المالية لدول الخليج المصدرة للنفط قد يساهم في تباطؤ حركة الاستثمار الإقليمية وانخفاض التدفقات الاستثمارية للأردن، كما قد يؤثر على نمو حوالات العاملين الأردنيين في الخليج وعلى الدخل من قطاع السياحة.

ب- سيسهم الانخفاض في أسعار النفط الخام في تراجع حصة ضرائب المبيعات العامة والخاصة على المشتقات النفطية بمقدار 97 مليون دينار عند سعر 73 دولار للبرميل، وبمقدار 149 مليون دينار عند سعر 60 دولار للبرميل، و189 مليون دينار عند سعر 50 دولار للبرميل، أي أن تراجع حصة الإيرادات الضريبية عند انخفاض سعر البرميل بدولار واحد تقدر بحوالي 4 مليون دينار، الأمر الذي سينعكس سلباً على عجز الموازنة العامة.

وبالتالي يمكن القول أنه من المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط آثار إيجابية على الاقتصاد الأردني وبشكل أكبر من الآثار السلبية خاصة على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فإن مدى التأثير يعتمد على طول فترة الانخفاض في أسعار النفط وحجم الانخفاض وأثره على أوضاع المالية العامة في دول الخليج ودرجة تأثيرها على الاقتصاد الأردني.

وللاطلاع على تفاصيل الدراسة أعلاه، يمكن الرجوع إلى الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.cbj.gov.jo/uploads/st_1.pdf

7-1-6 أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاستقرار المالي

أثار هبوط أسعار النفط تساؤلات عديدة بخصوص استقرار القطاع المالي في البلدان المستوردة للنفط، حيث تعزز حوالات العاملين من سيولة النظام المصرفي وأسواق النقد الأجنبي في هذه الدول. ومع وجود توقعات ببقاء أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة، فستظل هناك تحديات تفرضها البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك

هذا وقد قام البنك المركزي بإعداد دراسة بعنوان "أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني" وهي دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك، حيث بينت الدراسة أن هناك بعض الآثار الإيجابية والأخرى السلبية وعلى النحو التالي:

1. الآثار الإيجابية:

أ- انخفاض العجز في الحساب الجاري جراء انخفاض تكلفة فاتورة النفط التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي من خلال إحداث تأثيرات مباشرة في جانبي العرض والطلب وبالتالي زيادة الإنتاج لتلبية الطلب الإضافي الناجم عن انخفاض الأسعار، علاوة على تخفيض عجز الموازنة العامة دون المستوى المقدّر في قانون الموازنة العامة.

ب- دعم النمو الاقتصادي، حيث بينت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين سعر برميل النفط ومعدل النمو الاقتصادي.

ج- انخفاض معدل التضخم نتيجة الأثر المباشر وغير المباشر لأسعار النفط على العديد من السلع والخدمات.

د- انخفاض عجز الموازنة نتيجة إلغاء الدعم النقدي الموجه للمواطنين وتوفير المخصصات المرسودة لبند دعم المحروقات والبالغة حوالي 180 مليون دينار بالإضافة إلى تخفيض جزء من النفقات التشغيلية ودعم الطحين.

هـ- انخفاض خسائر شركة الكهرباء إلى 762 مليون دينار عند بلوغ أسعار النفط 73 دولار/برميل بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، في حين تشير المصادر الرسمية إلى انخفاض خسارة الشركة لتصل إلى 360 مليون دينار عند سيناو 60 دولار/برميل وذلك بافتراض الاستمرار في تطبيق قرار رفع التعرفة الكهربائية وتدفق 50 مليون قدم مكعب من الغاز المصري، واستيراد غاز مسال بمقدار 150 مليون قدم مكعب من خلال ميناء العقبة.

2. الآثار السلبية:

الأردن، فقد تم بناء نموذج قياسي للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لعام 2016 وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1993-2015) بطريقة (Panel Data)، حيث تم بناء النموذج القياسي التالي واستخدام فترتي إبطاء¹³ لمتغير أسعار النفط لقياس الأثر طويل الأجل¹⁴:

$$NPL_{it} = \beta_0 + \beta_1 NPL_{it-1} + \beta_2 OILCHG_t + \beta_3 OILCHG_{t-1} + OILCHG_{t-2} + e_{it}$$

حيث أن:

NPL: تمثل نسبة الديون غير العاملة.

OILCHG: معدل التغير في سعر برميل النفط.

β's: المعاملات، **t**: الزمن بالسنوات، **e**: الخطأ العشوائي، **i**: البنك.

وبما أن العلاقة بين معدل نمو سعر برميل النفط ومعدل النمو الاقتصادي عكسية كما تم توضيحه في بند "أثر انخفاض سعر النفط الخام على الاقتصاد الوطني"، وأن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وبين نسبة الديون غير العاملة عكسية كما تم توضيحه في فصل اختبارات الأوضاع الضاغطة؛ فمن المتوقع أن تكون العلاقة بين نسبة الديون غير العاملة وبين سعر برميل النفط طردية. وقد بينت النتائج الإحصائية أن العلاقة بين معدل التغير لسعر برميل النفط ونسبة الديون غير العاملة طردية لكافة الآجال (t, t-1, t-2) لكنها ليست ذات دلالة إحصائية معنوية للزمن t، في حين تصبح علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند الفترتين الزمنيتين t-1 و t-2، أي أن هناك أثر تراكمي طويل الأجل وليس قصير الأجل ينتج عن

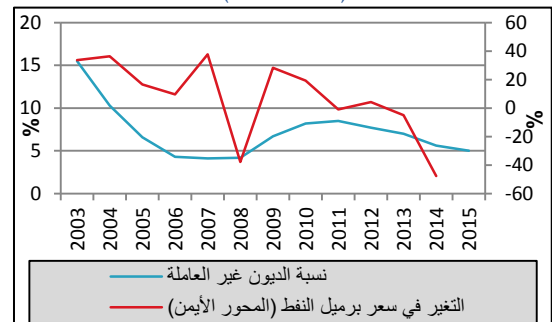
في منطقة الشرق الأوسط، ففي حال حدوث تباطؤ أكثر حدة في النشاط الاقتصادي فإن ذلك قد يزيد من مخاطر الائتمان، ويمكن أن تتعاضد هذه المخاطر في حال وجود تركيز في القروض القطاعية مثل القطاع العقاري والقروض المقدمة للأفراد، وفي حال تراجع أسعار النفط بدرجة أكبر فمن الممكن أيضاً أن يتباطأ نمو الودائع المصرفية وأن تنخفض بالتالي القروض المقدمة للقطاع الخاص، وتؤكد التحليلات القياسية التي أجريت على دول الشرق الأوسط العلاقة القوية بين أسعار النفط وأداء البنوك¹²، وسيتم في البندين التاليين دراسة أثر انخفاض أسعار النفط على كل من نسبة الديون غير العاملة ونمو الودائع المصرفية (سواء بالعملة المحلية أم بالعملة الأجنبية) في القطاع المصرفي في الأردن.

7-1-7 أثر انخفاض سعر النفط الخام على نسبة الديون غير العاملة

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر أثراً على ملاعقتها، كما تعتبر نسبة الديون غير العاملة مؤشراً هاماً لقياس نوعية أصول البنك، وكما ذكرنا بالفصل الثالث فقد أخذت هذه النسبة بالانخفاض خلال الفترة من (2011-2015)، حيث بلغت هذه النسبة 5% في نهاية عام 2015 مقابل 8.5% في نهاية عام 2011 (شكل 1-7).

شكل 1-7: التغير في سعر برميل النفط ونسبة الديون غير العاملة للفترة

(2003-2015)



ولقياس أثر تغير أسعار النفط الخام (لآجال مختلفة: t, t-1, t-2) على نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك في

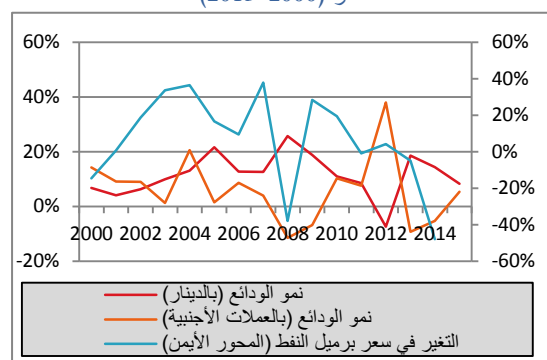
¹³ تستخدم فترات الإبطاء في النماذج القياسية للمتغيرات المستقلة لدراسة الأثر المتوقع طويل الأجل على المتغير التابع، بمعنى أن أثر التغير لا يظهر مباشرة بنفس الفترة إنما يحتاج لفترة أطول لكي يظهر أثره الفعلي.

¹⁴ في دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لدراسة أثر تغير أسعار النفط على الاستقرار المالي لدول الخليج، تم تقدير نموذج قياسي باستخدام نموذج VAR بفترتي إبطاء للمتغيرات المستقلة (والتي من ضمنها نسبة الديون غير العاملة)، وقد بينت النتائج أن الأثر التراكمي طويل الأجل لأسعار النفط يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الديون غير العاملة، حيث ترتفع نسبة الديون غير العاملة بمقدار 0.1 نقطة مئوية في الأجل الطويل جراء انخفاض أسعار النفط بنسبة 1%.

ملاحظة: نموذج The vector auto regression (VAR) هو نموذج قياسي ابتكره Sims وهي يُعامل جميع المتغيرات معاملة واحدة بمعنى اعتبارها جميعاً متغيرات داخلية (Endogenous) تعتمد على نفس عدد فترات إبطاء جميع المتغيرات المستخدمة بالنموذج.

¹² المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الصادر بشهر 2015/10.

شكل 7-2: نمو الودائع لدى الجهاز المصرفي والتغير في سعر برميل النفط للفترة (2000-2015)



ولقياس أثر تغير أسعار النفط الخام (لآجال مختلفة: $t, t-1, t-2$) على نسبة نمو الودائع لدى البنوك في الأردن، فقد تم بناء نموذج قياسي للتنبؤ بنسبة نمو الودائع المصرفية (سواء بالدينار أم بالعملة الأجنبية) لعام 2016 وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1993-2015)، حيث تم بناء النموذج القياسي التالي:

$$DEPJ_{it} = \beta_0 + \beta_1 OILCHG_t + \beta_2 OILCHG_{t-1} + \beta_3 OILCHG_{t-2} + e_{it}$$

$$DEPF_{it} = \beta_4 + \beta_5 OILCHG_t + \beta_6 OILCHG_{t-1} + \beta_7 OILCHG_{t-2} + e_{it}$$

حيث:

DEPJ: تمثل معدل نمو الودائع المصرفية بالدينار

OILCHG: معدل التغير في سعر برميل النفط.

DEPF: تمثل معدل نمو الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية.

β 's: المعاملات، t: الزمن بالسنوات، e: الخطأ العشوائي، i: البنك.

وقد أظهرت النتائج الإحصائية عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة مما يشير إلى عدم تأثر الودائع لدى الجهاز المصرفي في الأردن لغاية الآن بتغير أسعار النفط.

7-1-9 الخلاصة

من خلال الدراسات أعلاه فمن المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابي طفيف على الاستقرار المالي في المملكة، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض أسعار النفط يزيد من الدخل المتاح للأفراد مما قد يزيد من قدرتهم على سداد مديونتهم تجاه البنوك والشركات المالية، إلا أن هذا الأثر قد يختلف اعتماداً على حجم وطول فترة الانخفاض في أسعار النفط والأثر النهائي على حركات العاملين وعلى النمو الاقتصادي في المملكة.

تغير أسعار النفط وبحيث يؤثر طردياً على نسبة الديون غير العاملة، لكن يتبين لنا من خلال قيم معاملات النموذج القياسي بأن هذا الأثر هو أثر طفيف نوعاً ما، حيث أن انخفاض سعر برميل النفط بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض نسبة الديون غير العاملة لدى القطاع المصرفي بمقدار (0.03) نقطة مئوية. والجدول التالي يبين النتائج الإحصائية للنموذج أعلاه:

جدول 4-7: نتائج التحليل الإحصائي للنموذج القياسي الرئيسي		
Variable	Coefficient	t-Statistic
C	7.058	14.991
NPL(-1)	0.466	9.982
OILCHG	0.005	1.188
OILCHG(-1)	0.0098	1.825
OILCHG(-2)	0.014	2.607
R-squared	0.407	
Adjusted R-squared	0.364	
F-statistic	26.80	
DW	1.851	

7-1-8 أثر انخفاض سعر النفط الخام على الودائع المصرفية

بين تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي أن تباطؤ النمو في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يؤثر سلباً على نمو الودائع المصرفية في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، كما تضمن تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الصادر عن صندوق النقد العربي أن القطاع المصرفي العربي بشكل عام قد يتأثر فيه معدل نمو الودائع تبعاً لانخفاض أسعار النفط وتوقع تباطؤ اقتصادات الدول المنتجة للنفط بالنظر لحجم قاعدتها المالية الكبير نسبياً من إجمالي ودائع الدول العربية.

وفي الأردن - وكما ذكرنا بالفصل الثالث - فقد انخفض معدل نمو الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي للعام الثالث على التوالي، فقد بلغ معدل نمو الودائع بالدينار الأردني 8.3% في نهاية عام 2015 مقابل 14.3% و 18.6% لعامي 2014 و 2013 على التوالي، أما فيما يخص الودائع بالعملة الأجنبية فقد بلغ معدل نموها 5.4% في عام 2015 مقابل نسبة انخفاض بلغت 5.2% و 9.2% لعامي 2014 و 2013 على التوالي (شكل 7-2).